

محاضرات في مدخل إلى التشريع الإسلامي

إعداد الدكتور/

ماهر عيد على إبراهيم

أستاذ ورئيس قسم الدراسات الإسلامية السابق

بكلية الآداب - قنا

بيانات الكتاب

الكلية: الآداب

الفرقة: الأولى

التخصص: قسم الدراسات الإسلامية

تاريخ النشر: ٢٠٢٢/٢٠٢٣ م

عدد الصفحات: ١٧٦

أستاذ المادة: أ.د/ ماهر عيد على إبراهيم

الرموز المستخدمة :

- نص للقراءة والدراسة
- رابط خارجي
- أنشطة ومهام
- أسئلة للتفكير والتقييم الذاتي
- رسومات وصور توضيحية.

الفصل الأول

تعريف الشريعة وخصائصها

الشريعة:

الشريعة فى اللغة : هى المذهب والطريقة ، وشرعة الماء أى مورده ، ويراد بالشريعة كل ما شرعه الله تعالى للناس من دين .

ويقول صاحب لسان العرب : الشريعة والشراع والمشرفة : المواضع التى ينحدر الماء منها^(١)

فهذا المعنى اللغوي يشير إلى أن الشريعة بمعنى الطريقة والمذهب

ومورد الماء .

أما معنى الشريعة فى الاصطلاح : فهى الأحكام التى شرعها الله لعباده على لسان رسول من الرسل^(٢)

وقيل بأنها الأحكام العملية التى تستمد بطريق مباشر أو غير مباشر -

من كتاب الله عزّ وجلّ وسنة رسول الله ﷺ وهذه الأحكام هى التى يعمل بها المكلفون .

وكلمة الفقه قريب معناها من ذلك ، إذ تعنى العلم بالأحكام الشرعية

المكتسبة من الأدلة التفصيلية فى القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة .

وقد ورد لفظ الشريعة فى سورة المائدة إذ يقول المولى عزّ وجلّ (كُلِّ

جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَا جَا) ^(٣) ، وقال تعالى فى سورة الجاثية : (ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى

شَرِيعةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا) ^(٤)

(١) القاموس المحيط ج٣/٤٥ باب العين فصل الشين .

(٢) فلسفة العبادات فى الإسلام للمرحوم الأستاذ الدكتور / مصطفى زيد ص٤٧-٤٨ .

(٣) سورة المائدة آية ٤٨

(٤) سورة الجاثية : آية ١٨ .

ويستفاد من التعريفات السالفة الذكر أن الشريعة تشتمل على ما شرعه الله تبارك وتعالى لعباده المكلفين من أحكام اعتقادية ، تتناول قضايا الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقضاء والقدر .

أو عملية وتشتمل على العبادات التي أمرنا الله تبارك وتعالى بها من صلاة وصيام وزكاة وحج .

والمعاملات من بيع وإيجارة ورهن وعارية وزواج وطلاق وخلع وهو ما يسمى فى الفقه بأحكام الأسرة .

أو أخلاقية و تشتمل على مكارم الأخلاق من حث على الفضيلة واجتناب الرذيلة^(١)

وبعد أن عرفنا الشريعة لغة واصطلاحا يجدر بنا القول أن نوضح مزايا الشريعة الإسلامية عن غيرها من الشرائع الوضعية .

أولاً: أنها من عند الله :

فالشريعة الإسلامية - كأية شريعة سماوية - تمتاز بأن مصدرها الوحي ، وقد يكون الوحي باللفظ والمعنى وهو القرآن الكريم ، وقد يكون بالمعنى فقط وهو السنة المشرفة .

إذن فمصدر الحكم الشرعي دائماً هو الله تعالى ، قال سبحانه : (إن الحكم إلا لله)^(٢)

والرسول ليس مشرعاً وإنما هو مبلغ عن الله تعالى : (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ)^(٣)

(١) علم أصول الفقه تأليف عبد الوهاب خلاف ١٢ وما بعدها .

(٢) الأنعام : آية ٥٧ .

(٣) سورة المائدة : آية ٦٧ .

وبهذه المزية خلت الشريعة السماوية عن الجور والهوى والنقص ؛ لأن مصدرها هو المولى - عزّ وجلّ - المتصف بكل كمال يليق بذاته المقدسة.
ثانياً: وجود نوعين من الجزاء:
الأول: جزاء دنيوي

وهذا النوع من الجزاء وإن كان موجوداً في القوانين الوضعية إلا أن نطاقه أوسع في التشريع الإسلامي ؛ بسبب شموله للجانبين العقائدي والأخلاقي.
(١)

الثاني : جزاء أخروي:

وهو يترتب على كل عمل مخالف لأحكام الشريعة ، سواء أكان من أعمال القلب كالحقد والحسد أم الجوارح كالقتل والسرقة والتعامل بالربا ، وسواء وقع على الإنسان المسلم الجزاء الدنيوي أم لا ، ما لم تقترن المخالفة بتوبة نصوح ، وتحلل من حق الغير ، وإلى هذا يشير قوله تعالى في جريمة قاطع الطريق : (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (٢)

ومن المعروف أن القوانين الوضعية لا تعرف إلا نوعاً واحداً من الجزاء وهو الجزاء الدنيوي ، أما الأخروي فلا تعرف عنه شيئاً. (٣)

ولاشك أن وجود الجزاء الأخروي في الشريعة الإسلامية يجعل المسلم خاضعاً خضوعاً تاماً لأحكامها في السر والعلن ، لأن العبد يشعر بأنه إن أفلت من عقاب الدنيا فلن يفلت من عقاب الآخرة (يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ

(١) محاضرات في تاريخ التشريع الإسلامي للأستاذ الدكتور / رفعت فوزي ص ١٢١.

(٢) سورة المائدة : آية ٣٣-٣٤.

(٣) المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية د. عبد الكريم زيدان.

مُحَضَّرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ
رَعُوفٌ بِالْعِبَادِ (١)

ومما يساعد على امتثال المسلم لأحكام الشريعة أن الشريعة تمنح المسلم الثواب للمطيع ، باعتبار أن طاعة أحكامها عبادة وقربة إلى الله تعالى وهذا بخلاف القانون الوضعي الذي يعاقب المخالف ولا يثيب المطيع ، وغني عن البيان أن طاعة القانون ليست عبادة في كل الأحوال ، كما هو الحال في الشريعة الإسلامية فهناك بعض القوانين التي تتعارض - تماما - مع أحكام الشريعة كالقوانين التي تبيح الربا أو الزني ، وهنا يجد المسلم نفسه في حرج لأنه إن أطاع القانون عصى الله وإن عصى القانون تعرض لعقاب السلطة ، وهذا الحرج مدفوع في ظل الدساتير التي تجعل الشريعة الإسلامية مصدرا للتشريع. (٢)

ثالثا: وجود الوازع الديني والأخلاقي :

وهذه الخاصية من خواص التشريع الإسلامي الذي يميزه عن سائر القوانين الوضعية مبنية على الخاصية السالفة فالتشريع الإسلامي بوضعه جزاء أخرويا على مخالفة الحكم الشرعي ، قد دفع الإنسان إلى مراقبة الله تعالى في سره وعلانيته ومن هنا وجد لدى الإنسان ما يسمى بالوازع الديني والأخلاقي فالشخص الذي حكم له القاضي - بناء على وسيلة إثبات مزورة - عندما يفكر في نتيجة هذا الأمر وأنه سوف يجازى عليه في الآخرة بالعذاب الشديد فإنه - غالبا- ما يثوب إلى رشده ، ويرد الحق إلى صاحبه.

(١) سورة آل عمران : آية ٣٠.

(٢) المدخل لدراسة الفقه الإسلامي د.حسين حامد، دار النهضة العربية ، ١٩٧٣ م. ج١/١٣-١٤

ومعنى هذا أنه قد يكون لدى هذا الشخص وازع ديني منعه من قبول ما حكم به القضاء ؛ لأن حكم القضاء - فى الواقع - لا يحل حرماً ولا يحرم حلالاً وفى هذا يقول رسول الله ﷺ: "إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إليّ ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فأقض بنحو مما أسمع فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه ، فإنما أقطع له قطعة من النار. (١)

رابعاً: عموم موضوع الحكم الشرعي :

مما يمتاز به التشريع الإسلامي عن جميع القوانين الوضعية بأن موضوع الحكم فيه أعم من موضوع الحكم القانوني ، ذلك أن موضوع الحكم الشرعي يكون عبادة الله تعالى كالصلاة والصوم ، وقد يكون تنظيم علاقة بين الإنسان وغيره من بني البشر .

أما القانون الوضعي فموضوع الحكم فيه هو تنظيم العلاقات الإنسانية فقط ولا شأن له فى تنظيم العبادات.

(١) تاريخ التشريع الإسلامي ص ١٢٣.

الفصل الثاني

أسس التشريع الإسلامي

فى هذا الفصل نقوم بمشيئة الله - تبارك وتعالى - بإلقاء الضوء على الأسس التي قام عليها التشريع الإسلامي من تحقيق مصالح الناس ، وعالميته وشموله ، ورفع الحرج وتحقيق العدالة، وقلة التكاليف ، والتدرج فى التشريع. لذا فإن هذا الفصل يقسم إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول : تحقيق مصالح الناس.
- المبحث الثاني: رفع الحرج وقلة التكاليف.
- المبحث الثالث: تحقيق العدالة.

ونورد توضيح ذلك فيما يلي :

المبحث الأول : تحقيق مصالح الناس

إن شريعة الله - عز وجل - جاءت لتحقيق مصالح الناس جميعا فى العاجل والآجل معا ، فى كل زمان ومكان فى الحياة الدنيا والآخرة والمنتبع لنصوص القرآن الكريم ولسنة رسولنا ﷺ يجد الإشارة إلى ذلك فى كثير من أصول الشريعة وفروعها.

ففى مجال العقيدة : يشير الله تعالى إلى الحكمة من إرسال الرسل فيقول (يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَعُوفٌ بِالْعِبَادِ) ^(١) وفى الحكمة من إرسال محمد ﷺ (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ) ^(٢)

(١) سورة النساء : آية ١٦٥ .

(٢) الأنبياء : آية ١٠٧ .

وفى مجال الأحكام ، ومنها العقوبات يقول فى آثار القصاص : " ولكم فى القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون " (١)

وفى تصويره لأضرار الخمر يقول : (إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ) (٢)

فى تقسيم الفيء يقول تعالى : (وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أُوقَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) (٣)

وفى مجال الأخلاق : يقول الرسول ﷺ مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " (٤)

تقسيم المصالح فى الفقه الإسلامى:

قسم الفقهاء المصالح إلى ثلاثة أقسام: (ضرورية وحاجية وتحسينية) أما الأمور الضرورية:

فهى التى تقوم عليها حياة بنى الإنسان ، والتى يترتب على فقدانها اختلال حياتهم وهى الكليات الخمس (حفظ الدين ، النفس ، المال ، العرض ، العقل) وقد شرع الإسلام لكل واحد من هذه الخمسة أحكاماً تكفل إيجاده وتكوينه وأحكاماً تكفل حفظه وصيانته وبهذين النوعين حقق الناس ضرورياتهم. فالدين .. هو مجموعة العقائد والعبادات والأحكام والقوانين التى شرعها الله سبحانه لتنظيم علاقة الناس بربهم ، وعلاقاتهم ببعضهم ببعض.

(١) سورة البقرة : آية ١٧٩ .

(٢) سورة المائدة : آية ٩١ .

(٣) سورة الحشر : آية ٦-٧ .

(٤) رواه مسلم .

وقد شرع الإسلام لإيجاده وإقامته إيجاب الإيمان وأحكام القواعد الخمس التي بني عليها الإسلام ، وهى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت ، وسائر العقائد ، وأصول العبادات التي قصد الشارع بتشريعها إقامة الدين وتثبيتته فى القلوب بإتباع الأحكام التي لا يصلح الناس إلا بها ، وأوجب الدعوة إليه وتأمين الدعوة من الاعتداء عليها وعلى القائمين بها من وضع عقبات فى سبيلها. (١)

وشرع لحفظه وكفالة بقائه وحمايته من العدوان عليه أحكام الجهاد لمحاربة من يقف عقبة فى سبيل الدعوة إليه ومن يفتن متدينا ليرجعه عن دينه، وعقوبة من يرتد عن دينه ، وعقوبة من يبتدع ويحدث فى الدين ما ليس منه أو يحرف أحكامه عن مواضعها ، والحجر على المفتي الماجن الذي يحل المحرم. **النفس..** شرع الإسلام لإيجادها الزواج للتوالد والتناسل ، وبقاء النوع على أكمل وجوه البقاء.

وشرع لحفظها وكفالة حياتها ، إيجاب تناول ما يقيمها من ضروري الطعام والشراب واللباس والسكن ، وإيجاب القصاص والدية والكفارة على من يعتدي عليها وتحريم الإلقاء بها إلى التهلكة ، وإيجاب دفع الضرر عنها. **العقل..** شرع لحفظه تحريم الخمر وكل مسكر وعقاب من يشربها أو يتناول أى مخدر وشرع لإيجاده التأمل والتفكر فى ملكوت الله تبارك وتعالى ، كما شرع لإيجاده طلب العلم.

العرض.. شرع لإيجاده الحث على الزواج والتكاثر وشرع لحفظه حد الزنا وحد القذف وتحريم وأد البنات وتحريم تحديد النسل.

(١) تاريخ التشريع ص ٢٠.

المال.. شرع لإيجاده وجوب السعى على الأرزاق والمعاشات وإحياء الأرض الموات وشرع لحفظه حد السرقة وحد الحراية وتحريم أكل مال الناس بالباطل وإتلاف مال الغير ، والحجر على السفية ، وتحريم الربا. (١)

الحاجيات.. فهي مبنية على أساس التوسعة على الناس ورفع الحرج عنهم والرفق بأحوالهم وقد شرع الإسلام فى مختلف أبواب العبادات والمعاملات والعقوبات جملة أحكام المقصود بها رفع الحرج واليسر بالناس.
ففى العبادات..

شرع الرخص ترفيها وتخفيفا عن المكلفين إذا كان فى العزيمة مشقة عليهم ، فأباح الفطر فى رمضان لمن كان مريضا أو على سفر ، وقصر الصلاة الرباعية للمسافر ، والصلاة قاعدا لمن عجز عن القيام ، وأباح التيمم لمن لم يجد الماء والصلاة على السفينة ولو كان الاتجاه لغير القبلة ، وغير ذلك من الرخص التى شرعت لرفع الحرج عن الناس فى عباداتهم.
وفى المعاملات..

شرع كثيرا من أنواع العقود والتصرفات التى تقتضيها حاجات الناس، كأشواع البيوع والإجارات والشركات والمضاربات ورخص فى عقود لا تنطبق على القياس وعلى القواعد العامة فى العقود ، كالسلم ، والمزارعة

والمساقاة ، وغير ذلك مما جرى عليه عرف الناس ودعت إليه حاجاتهم ، شرع الطلاق للخلاص من الزوجية عند الحاجة ، وأحل الصيد وميتة البحر والطيبات من الرزقودره الحدود بالشبهات وجعل لولي المقتول حق العفو عن القصاص من القاتل وقد دل على ما قصده بهذه الأحكام من التخفيف ورفع الحرج بما

(١) النظرية العامة للشريعة الإسلامية د. جمال الدين عطية ص ١٠٥-١٠٦.

قرنه ببعضها من العلل والحكم التشريعية ^(١) كقوله تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) ^(٢) وقوله عز وجل (يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّيسَ وَلَا يُرِيدُ لِيُكْرِمَ الْعُسْرَ) ^(٣) وقول الرسول ﷺ بعثت بالحنفية السمحة:
وأما التحسينات..

فهي راجعة إلى العمل بمكارم الأخلاق ، وما يحسن في مجاري العادات وقد شرع في الإسلام في مختلف أبواب العبادات والمعاملات والعقوبات أحكاما تقصد إلى هذا التحسين والتجميل وتعود الناس أحسن العادات وترشدهم إلى أحسن المناهج وأقومها.
ففي العبادات

شرع الطهارة للبدن ، والثوب والمكان ، وستر العورة ، والاحتراز عن النجاسات ، والاستتزاز من البول ، وندب أخذ الزينة عند كل مسجد وإلى التطوع بالصدقة والصلاة والصيام ، وفي كل عبادة شرع مع أركانها وشروطها آدابا لها ، ترجع إلى تعويد الناس أحسن العادات.

(١) المدخل لدراسة الفقه الإسلامي د. حسن الشاذلي ص ٤٨-٥٤ ، تاريخ التشريع الإسلامي د. رفعت فوزي ص ٤٤.

(٢) سورة الحج آية ٧٨.

(٣) سورة البقرة : آية ١٨٥.

وفى المعاملات ..

حرم الغش والتدليس والتعزير والإسراف والتقتير وحرّم التعامل فى كل نجس وضار ، ونهى عن بيع الإنسان على بيع أخيه ، وعن تلقى الركبان ، وعن التسعير ، وغير ذلك مما يجعل معاملات الناس على أحسن حال.

وفى العقوبات ..

يحرم فى الجهاد قتل الرهبان والصبيان والنساء ، ونهى عن المثلة والغدر وقتل الأعزل ، وإحراق ميت أو حي.

وفى أبواب الأخلاق وأمّهات الفضائل قرر الإسلام ما يهذب الفرد والمجتمع ويسير بالناس فى أقوم السبل ، وقد دل سبحانه على قصده هذا التحسين والتجميل والعلل والحكم قرنّها ببعض أحكامه ، كقوله تعالى: (وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ) ^(١)، وقول الرسول ﷺ إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق ^(٢).

وقد واعم التشريع الإسلامي بين هذه المصالح المتنوعة ، ففي كل حكم قد تجد فيه مصلحة ضرورية ، وأخرى حاجية ، وثالثة تحسينية ، فالأكل مثلا من المباحات ضروري لبقاء النفس ، والأكل عند المخمصة من المحرمات حاجي ، وآداب الأكل والشراب تحسيني.

(١) سورة المائدة آية (٦) .

(٢) تاريخ التشريع الإسلامي ص٥٠.

المبحث الثاني رفع الحرج وقلّة التكاليف

فى هذا المبحث نوضح رفع الحرج فى الشريعة الإسلامية وقلّة التكاليف ومظاهرها^(١)
أولاً: رفع الحرج...

المقصود بعدم الحرج هنا.. التيسير على العباد ، برفع كل ما يترتب على شرعيته إيقاع الناس فى عسر ومشقة ، قد يؤدى إلى أن تضيق بها صدورهم ويتعذر معها الامتثال والتنفيذ لما كلفوا به ، فالمشرع الحكيم اقتضت حكمته ألا يجعل فى التكاليف الإسلامية شيئاً من الحرج والشدة وألا يجعل فى الأحكام شيئاً يعسر على الناس ، أو تضيق به صدورهم ، إلا أنه ليس كل حرج مرفوع ، فإن التكاليف الشرعية لابد وأن يصاحبها بعض المشقة ، إذ التكاليف : هو طلب ما فيه كلفة أى ما فيه مشقة ، إلا أن المشقة نوعان:

الأولى: مشقة معتادة لا تعتبر فى عرف الناس مشقة ، فمثلها لا يقصد الشارع إلى رفعه ، وذلك لأن كل عمل فى الحياة لا يخلو من مشقة ، حتى الضروريات التي لا يمكن للإنسان أن يستغني عنها ، كالمأكل والمشرب والمنظف والملبس والسعي لطلب الرزق ، فهذه المشقة لا مانع من وقوعها فى التكاليف الشرعية بل لا يتحقق التكليف إلا بها ، حتى يحصل الابتلاء والاختبار ليعرف الطائع من العاصي والمؤمن من الكافر.

الثانية: مشقة غير معتادة ، تضيق بها الصدور وتتعسر أقدام الناس عليها ، لأنها تزيد على قدرة الإنسان وتعلو عن إمكانياته . فيؤثر تنفيذها على جسمه

(١) تاريخ التشريع الإسلامي للدكتور حسن الشاذلي ص ٥٤.

أو ماله ، وتؤدى إلى انقطاعه عن كثير من الأعمال النافعة فهذه المشقة هي التي تفضل الله برفعها عن الأمة تيسيرا عليهم وتسهيلاً.

وتقرير هذا المبدأ : إن شريعة الله نزلت من أجل الإنسان ورعاية مصالحه فلقد راعت عند نزولها جوانب ضعفه ، قال تعالى: (وخلق الإنسان ضعيفاً) ^(١)، فتوخت التيسير ، وجوانب قوته فتوخت التكليف والمتبوع لأصول الشريعة بجد هذا المبدأ مقررًا في كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ فمن كتاب الله تعالى: (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) ^(٢) وقوله: " وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ " ^(٣)

ومن السنة النبوية المطهرة : قوله ﷺ بعثت بالحنفية السمحة وقوله ﷺ لأبي موسى ومعاذ حينما بعثهما إلى اليمن " يسرا ولا تعسرا ، وبشرا ولا تنفرا" ^(٤)

ولقد أطلق الفقهاء على الأحكام التي شرعها الله تعالى ابتداءً على المكلفين في جميع الأحوال اسم العزيمة كما أطلقوا على الأحكام التي شرعها الله تعالى تخفيفاً على المكلف في بعض الأحوال مع بقاء الحكم الأصلي الرخصة. ^(٥)

ولقد تتبع الفقهاء الرخص فوجدوها تأتي على سبعة أنواع :

(١) إسقاط العبادة في حالة قيام العذر ، كالحج عند عدم الأمن ، وكالصلاة

عند وجود الحيض أو النفاس.

(٢) نقص المفروض: كقصر الصلاة الرباعية إلى ركعتين في حالة السفر

(٣) إبدال المفروض: كإبدال التيمم بالوضوء.

(١) سورة النساء : آية ٢٨ .

(٢) سورة البقرة : آية ٢٨٦ .

(٣) سورة الحج : آية ٧٨ .

(٤) رواه الإمام مسلم .

(٥) تاريخ الفقه الإسلامي للأستاذ الدكتور / محمد أنيس عباده ٧٣-٧٤ .

- (٤) التغيير : كتغيير نظام الصلاة فى وقت الخوف.
- (٥) الترخيص: كأكل الميتة عند المخمصة ، وشرب الخمر لإزالة الغصة
- (٦) التقديم: كتقديم صلاة العصر على وقتها إلى وقت الظهر فى عرفة والجمع بينهما فى وقت الظهر.
- (٧) التأخير: كتأخير صلاة المغرب إلى وقت صلاة العشاء والجمع بينهما فى وقت العشاء فى المزدلفة وتأجيل الصيام للمسافر والمريض فى رمضان إلى أن يصح أو يقيم. (١)
- ثانيا: قلة التكاليف:**

إن اليسر وعدم الحرج الذي قرره الشريعة الإسلامية ، يستلزم أن تكون التكاليف قليلة ، لأنها لو كانت كثيرة لوقع الحرج والمشقة وهو ما لم نعهده فى الشريعة ، إذ المنتبغ لأحكام التشريعية يجدها محدودة يمكن للإنسان الإحاطة بها وتنفيذها ببسر وسهولة.

وتقرير هذا المبدأ بالكتاب والسنة:

إذ يقول المولى عز وجل: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبَدَّ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ * قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ) (٢)

فإنه تبارك وتعالى ينهى المسلمين عن السؤال عن أشياء عفا الله عنها، وسكت عن تحريمها فقد يكون سؤالهم عنها سببا فى تحريمها وهذا آية أن الشريعة لا تقصد إلى كثرة التكاليف.

(١) المدخل لدراسة الفقه الإسلامي ص ٥٩-٦٧ ، تاريخ الفقه الإسلامي ص ٧٣.

(٢) سورة المائدة : آية ١٠١-١٠٢.

ولقد أكدها هذا ما روي عن الرسول ﷺ أنه كان ينهي عن السؤال عما لم ينزل من الوحي ، فقد روى أبو هريرة رضى الله عنه أنه قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا . فقال رجل أكل عام يا رسول الله ؟ فسكت حتى قالها ثلاثا ، فقال رسول الله ﷺ لو قلت نعم لوجبت ، ولما استطعتم" ثم قال : ذروني ما تركتكم ، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم فإذا نهيتكم عن شيء فدعوه" (١)

وقوله ﷺ " إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحد حدودا فلا تعتدوها وحرّم أشياء فلا تنتكهنها ، وسكت عن أشياء رحمة بكم من غير نسيان فلا تبحثوا عنها.

مظاهر قلة التكاليف في الشريعة الإسلامية:

إذا تتبعنا أحكام الشريعة الإسلامية وتكاليفها وجدنا ما يلي:

أولاً: الصلاة محدودة وأداؤها ميسور ، وكذلك الصيام شهر في العام ، والحج مرة في العمر لمن استطاع إليه سبيلا ، والزكاة على الغني نسبة يسيرة وقليلة جدا ٢.٥% من أمواله والصدقات : " ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو" أى ما سهل عليكم أداؤه ويسر لكم إخراجة(٢)

ثانياً: المحرمات محدودة ، ومنصوص عليها ، والمباحات غير محصورة ولا محدودة ، اقرأ قوله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذُكِّبْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّسْبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فَسُقُ الْيَوْمَ يَسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ

(١) رواه مسلم

(٢) المدخل لدراسة الفقه الإسلامي ص٦٧.

وَإِخْشَاؤِ الْيَوْمِ أَكْمَلْتُمْ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُمْ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُمْ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمِهِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (١)

ثم قرأ الآية التي في نفس السورة وهي: (يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ)

وفي الآية التي تليها أيضا: (الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ) فلم يحدد القرآن الكريم ما أحل الله لنا بل جعله عاما شاملا لما عدا ما نص على تحريمه قال تعالى: (قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِيُغَيِّرَ اللَّهُ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (٢)

ثالثا: في المعاملات وتنمية الأموال ، نجد أن الشرع وضع الأسس والقواعد الأساسية التي تقوم عليها العقود والتصرفات المختلفة وترك ما عدا ذلك لاجتهاد المجتهدين ، وبحث أهل العلم ، فأرسي قواعد الوفاء بالعقود: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ) (٣)

كما أرسى قاعدة التراضي في نقل المال من ذمة إلى ذمة ، يقول تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ) (٤)

وأرسى قاعدة النقاء في المعاملات وعدم استغلال حاجات الناس لأخذ أموالهم دون حق ، فمنع الربا بقوله تعالى (وَأَحِلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) (١)

(١) سورة المائدة آية ١٣.

(٢) سورة الأنعام آية ١٤٥.

(٣) سورة المائدة آية ١.

(٤) سورة النساء آية ٢٩.

ومنع الغش بقوله ﷺ (من غشنا فليس منا)
ومنع الضرر ، فنهى رسول الله ﷺ : عن بيع الضرر وبيع النجش
وتلقي الركبان ، وبيع حاضري لبادي ، وبيع الملامسة والمنابذة والمناجذة.

أما تفصيلات العقود والتصرفات المختلفة فقد تركت لاجتهاد المجتهدين
تيسيراً على الناس وتمشياً مع حكمة جعل الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان
ومكان^(٢)

(١) سورة البقرة آية ٢٧٥ .

(٢) المدخل لدراسة الفقه الإسلامي د. حسن الشاذلي ص ٦٧ .

المبحث الثالث

تحقيق العدالة بين الناس

التشريع الإسلامي تشريع عالمي خالد جاء للناس كافة ليوحد أمرهم على الحق ، ويجمعهم على الخير .

لذلك رأيناه ينظر للإنسان باعتباره إنسانا فقط ، فلا عبدة بجنسه أو لونه أو ماله ، أو جاهه أو سلطانه ، فالكل أمامه سواسية لا فضل لأحد على آخر إلا بالتقوى ، وهذه المساواة بين الناس هي ما يسمى بالعدالة .

فإن صاحب الشريعة ﷺ : وهو الذى قرر هذا الأصل ، وقد أقره قولاً وعملاً ، فطبقه على نفسه ، ودعا الأمة كلها إلى الاستمسك به والحرص الشديد على تحقيقه دون تراخ ، فقد حدث ذات يوم أن خدش أعرابيا غير متعمد ، فقال له : أقتص منى فقال له الأعرابي : قد أحللتك بأبي وأمي ، ما كنت لأفعل ذلك أبدا ولو أتيت على نفسي ، فدعا له بخير .

وعندما خطب الناس فى حجة الوداع ، وعرض لبعض ما كان يقترف فى الجاهلية فحكم بأنه موضوع خص ذوى قرباه بإدخالهم فى هذا الحكم حتى لا يتوهم أن لهم ميزة على سواهم ، فقال ﷺ " إن ربا الجاهلية موضوع وإن أول ربا أبداً به ربا عمى العباس بن عبد المطلب ، وإن دماء الجاهلية موضوعة ، وإن أول دم أبداً به دم عامر بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب .

وعندما خرج فى مرض موته ، صلوات الله وسلامه عليه كان مما كلم الناس به قوله : أيها الناس من كنت جلدت له ظهرا فهذا ظهري فليقتص منى ، ومن كنت شتمت له عرضا فهذا عرضي فليقتص منه ، ومن أخذت منه مالا فهذا مالي فليأخذ منه ، ولا أخشى الشحناء ، فهي ليست من شأني .

وعندما سرقت مخزومية حلياً ، واستشفع قومها عند رسول الله ﷺ بحبه أسامة بن زيد واستجاب أسامة لطلبهم فقال له رسول الله ﷺ مستنكرا أتشفع فى

حد من حدود الله؟ ثم قال: إنما هلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق منهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، والذي نفس محمد بيده ، لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها" (١)

وفى خلافه عمر رضي الله عنه عندما غضب محمد بن عمرو بن العاص على مصري نازعه السبق وهو يجرى الخيل ، فوثب على المصري وجعل يضربه بالسوط قائلاً له : خذها وأنا ابن الأكرمين ، قدم المصري على الخليفة وشكا إليه ابن عمرو وما فعل به ، يقول أنس بن مالك راوي القصة : فو الله ما زاد عمر على أن قال له اجلس ومضت فترة، إذا به خلالها استقدم عمرا وابنه من مصر ، فلما وقدا ومثلا في مجلس القصاص ، نادى عمر أين ابن المصري؟ دونك الدرة فاضرب بها ابن الأكرمين فضربه حتى أثخنه ونحن نشتهي أن نضربه ، فلم يزرع حتى أحببنا أن يزرع عنه من كثرة ما ضربه ، وعمر يقول : اضرب ابن الأكرمين ، ثم قال : أجعلها على صلعة عمرو ، فو الله ما ضربك ابنه إلا بفضل سلطانه ، قال عمرو فزعا : يا أمير المؤمنين قد استوفيت واستقيت ، وقال المصري معتذرا يا أمير المؤمنين قد ضربت من ضربني فقال عمر : أما والله لو ضربته ما حلنا بينك وبينه ، حتى تكون أنت الذي تدعه ، والتفت إلى عمرو مغضبا وقال له كلمته الخالدة : " يا عمرو ، متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا"

كذلك حدث في خلافة عمر أن وطئ رجل من فزارة ثوب جبلة بن الأيهم آخر ملوك غسان ، وهو يطوف بالبيت في موسم الحج ، فلطمه جبلة فهشم أنفه وكسر ثناياه ، واستعدى الفزاري عليه عمر رضى الله عنه فقال له عمر: (إما أن يعفو عنك الفزاري وإما أن يقتص منك فقال جبلة : أيقص مني

(١) محاضرات في تاريخ التشريع الإسلامي د، رفعت فوزي ص ١٣٠-١٣١ ، مباحث في أصول الفقه د. محمد كبير يونس ص ١٠-١٢.

وأن ملك وهو سوقه ؟ فقال عمر : قد شملك وإياه الإسلام فما تفضله إلا بالعافية والتقوى . قال جبلة : ما كنت أظن إلا أن أكون في الإسلام أعز منى في الجاهلية ، قال عمر : دع عنك هذا ، فلما رأى جبلة حرص عمر على القصاص قال : انظر في أمري الليلة ، ورحل بليل بخيله ورواحله ، ولحق بالشام ، ثم بالقسطنطينية فتتصر عند قيصر ، ومما ينسب إليه أنه قال في ذلك نادما:

تتصرت الأشراف من أجل لكمة وما كان فيها لو صيرت لها ضرر^(١)

الفصل الثالث

التدرج التشريعي وأثره في تربية النفس والمجتمع

معنى التدرج لغة:

أقول درج الصبي دروجًا من باب قعد مشى قليلاً في أول ما يمشى ، ومنه قيل درجت الإقامة إذا أرسلتها درجا من باب قتل لغة في أدرجتها بالألف والمدرج بفتح الميم والراء الطريق ، والجمع المدارج ، ودرج : مات ، ودرجته إلى الأمر تدرجاً فتدرج ، واستدرجته أخذته قليلاً قليلاً.^(٢)

واصطلاحاً:

نزول الأحكام التشريعية على عدة مراحل مختلفة ومتباينة شيئاً فشيئاً ، لئلا تثقل على المكلف وقال الإمام الرافعي.

" أخذ الله تعالى - العرب بالتدرج ؛ رأفة بهم ورحمة ، فقد كانوا في فوضى واضطراب نسوا فيه التعاليم السماوية التي سبقت الإسلام ، فأخذهم الله بالتدرج ،

(١) المرجع السابق ص ١٣١ ، فلسفة العبادات في الإسلام ص ٢٧-٢٨.

(٢) المصباح المنير - كتاب الدال - باب الدال مع الراء وما يتلثهما ص ٧٣ ، المعجم الوجيز مادة درج ص ٢٢٤.

لثلاثا تنقل عليهم الأحكام في بداية الأمر^(١) وأشار المولي - عز وجل - إلى هذا التدرج في قوله تعالى (وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلًا)^(٢)

وقوله تعالى (وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا)^(٣)

أسبابه : للتدرج عدة أسباب منها:

أولاً: تثبت الآيات في قلب - النبي ﷺ ، حيث إن الشرائع السماوية السابقة للإسلام نزلت جملة واحدة على أنبياء يجيدون القراءة والكتابة . أما رسول الله ﷺ فقد كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب وأمه أمة أمية ، فمن أجل ذلك نزل القرآن متدرجاً .

ثانياً: تربية الأمة الناشئة ، فقد كان العرب يعيشون في بيئة تحكمهم الغرائز والعادات المنافية للفطرة السليمة ، وأصبح من الصعب انتزاعها دفعة واحدة لما فيه من المشقة العظيمة التي تنفرهم عن الأتباع ، لذلك كان التمهيد والتدرج في تحريم هذه العادات عوناً لهم على سهولة الامتنال وتحقيقاً لمبدأ عدم الحرج.^(٤)

(١) مقدمة العزيز شرح الوجيز للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الرافعي ص ٣١ ، ط دار الكتب العلمية ، الإتيقان في علوم القرآن للإمام السيوطي ج ١/١٢٣ ، ط الأولى ١٩٦٧ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

(٢) سورة الإسراء آية (١٠٦).

(٣) سورة الفرقان آية (٣٢) ويقول الشيخ عبد العظيم الزقاني " إن الكفار من يهود ومشركين عابوا على النبي ﷺ نزول القرآن مفرداً ، واقترحوا عليه أن ينزل جملة ، فأنزل الله هاتين الآيتين رداً عليهم . انظر مناهل العرفان للشيخ محمد عبد العظيم الزقاني ج ١/٥٢-٣ ، ط دار إحياء الكتاب العلمية.

(٤) مقدمة العزيز شرح الوجيز ص ٣٠ ، الإتيقان في علوم القرآن ج ١/١٢٠ ، فلسفة العبادات في الإسلام للدكتور مصطفى زيد ص ١٥-١٦ ط ١٩٧٥ مكتبة دار العلوم.

ثالثاً: تيسير حفظ كتاب الله - عزّ وجلّ - وفهمه للأمة الناشئة
رابعاً: التمهيد لكمال تخليهم عن عقائدهم الباطلة وعباداتهم الفاسدة وعاداتهم
المردولة ، وتحليهم بالعقائد الحقة والعبادات الصحيحة والأخلاق الفاضلة. (١)
مصادره: إن التدرج التشريعي لم يدون منفرداً وإنما جاء متفرقاً بين كتب
الأصول وعلوم القرآن نذكر منها:

أولاً: الإتقان فى علوم القرآن للإمام السيوطي.

ثانياً: الرسالة للإمام الشافعي.

ثالثاً: العزيز شرح الوجيز للإمام الرافعي.

رابعاً: تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ محمد الخضري.

خامساً: تاريخ التشريع الإسلامي للأستاذ الدكتور حسن الشاذلي.

سادساً: حكمة التشريع وفلسفته للشيخ على أحمد الجرجاوي

سابعاً: فلسفة العبادات فى الإسلام للأستاذ الدكتور مصطفى زيد.

ثامناً: مناهل العرفان فى علوم القرآن للشيخ عبد العظيم الزرقاني.

الصلاة

الصلاة عند أهل اللغة بمعنى الدعاء والتبريك والتمجيد ، يقال صليت عليه أى
دعوت له وزكيت ، ومنه قوله تعالى " وصل عليهم " (٢) ادع لهم ، وصلاة الله

(١) مناهل العرفان فى علوم القرآن لمحمد عبد العظيم الزرقاني ج١/٥٦-٥٧.

(٢) سورة التوبة (آية ١٠٣)

للمسلمين تركيته إياهم . ومن الملائكة هي الدعاء والاستغفار ^(١) والصلاة في التشريع الإسلامي هي عبارة عن أركان معهودة وأفعال مخصوصة من قيام وركوع وسجود وما يتعلق به من القراءة والذكر مفتحة بالتكبير مختمة بالتسليم ^(٢) وهي من أهم وأعظم أركان هذا الدين الحنيف ثبت مشروعيتها بالكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب فقال تعالى (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا) ^(٣) وأمر بإقامتها في قوله تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) ^(٤) والمحافظة عليها في قوله تعالى حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ^(٥) وفي السنة المطهرة . فقد جاء في الصحيحين عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ بنى الإسلام على خمس . شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله

(١) المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني . كتاب الصاد مادة " صلا " ص ٢٨٥ ط دار الخلود للتراث ، المصباح المنير كتاب الصاد باب الصاد مع اللام وما يتلثهما .

(٢) انظر فتح القدير للإمام كمال الدين محمد عبد الواحد المعروف بابن الهمام الحنفي ج١/٢١٦ ط دار الفكر ، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل لإبي الحسن علي بن سليمان المرادوي ج١/٣٨٨ ، ط الأولى ١٩٥٧ ، دار التراث العربي .

(٣) سورة النساء آية (١٠٣)

(٤) سورة البقرة آية (٤٣) .

(٥) سورة البقرة آية (٢٣٨) .

وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً"
(١)

وأجمعت الأمة على فريضة الصلاة ولم ينكر عليهم أحد في ذلك فمن
أنكر مشروعيتها فقد كفر بلا خلاف . (٢)

وتدرج المشرع الحكيم سبحانه وتعالى في فريضة الصلاة على فترتين:

(١) أخرجه مسلم كتاب الإيمان ٥ باب أركان الإسلام ودعائمه العظام ج ١/١٨-١٩ وأخرجه الإمام البخاري بلفظ " بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان ج ١/١١ .
(٢) انظر فتح القدير ج ١/٢١٧ .

الفترة الأولى:

أول تشريعها كانت ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي إذ كان الناس حديثي عهد بالإسلام ، فلم يكونوا بعد قد تذوقوا حلاوة الصلاة ولا نعموا بلدة المناجاة فيها ، وعندما وصلوا إلى هذه الدرجة بعد فترة من الزمن زادها الله إلى خمس" (١) والذي يثبت لنا أن الصلاة كانت في أول العهد بها ركعتين ما جاء في الصحيحين عن أم المؤمنين عائشة -رضى الله عنها- قالت فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين في الحضر والسفر ، فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر. (٢)

الفترة الثانية:

فرضيتها ليلة الإسراء والمعراج فقد جاء في الصحيحين عن أنس بن مالك في حديث طويل وفيه " فرضت الصلاة خمسين صلاة في كل يوم وليلة فنزلت إلى موسى عليه السلام فقال ما فرض ربك على أمتك قلت خمسين صلاة قال: ارجع إلى ربك فسأله التخفيف فإن أمتك لا يطيقون ذلك فإني قد بلوت بنى إسرائيل وخبرتهم . قال: فرجعت إلى ربي فقلت يارب خفف على أمتي فحط عني خمسا ، فرجعت إلى موسى فقلت حط عني خمسا قال إن أمتك لا يطيقون ذلك فأرجع إلى ربك فأسأله التخفيف قال فلم أزل أرجع بين ربي

(١) راجع فلسفة العبادات في الإسلام للأستاذ الدكتور مصطفى زيد ص ١٩ تاريخ التشريع الإسلامي للأستاذ الدكتور رشاد حسن خليل ص ٤٢ " ١٩٩٧ .

(٢) أخرجه الإمام البخاري في كتاب الصلاة باب فرضت الصلاة في الإسراء ج ١/٩٣ ، وأخرجه مسلم في ٦ كتاب صلاة المسافرين وقصرها (١) باب صلاة المسافرين وقصرها بلفظ عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت فرضت الصلاة ركعتين في الحضر والسفر ج ٣/٣٣٤ وفي رواية عروة بن الزبير أن عائشة زوج النبي ﷺ قالت " فرض الله الصلاة حين فرضها ركعتين ثم أتمها في الحضر فأقرت صلاة السفر على الفريضة الأولى " انظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي ج ١/٢٩٨ .

تبارك وتعالى وبين موسى عليه السلام حتى قال يا محمد إنهن خمس صلوات كل يوم وليلة لكل صلاة عشر فذلك خمسون صلاة" (١)

فيشير هذا الحديث إلى أن الصلاة فرضت ليلة الإسراء والمعراج وكانت خمسين صلاة ثم نقصت وخففت حتى صارت خمسا كل يوم وليلة.
أثر التدرج على النفس:

أما عن أثر التدرج التشريعي للصلاة على النفس فيتمثل فيها يلي:

أولاً: مراعاة المشرع العظيم سبحانه وتعالى لطبيعة النفوس البشرية فلو فرضت الصلاة أول ما فرضت خمسا لتقلت عليهم وارتد الكثير عن هذا الدين الحنيف ولكن بدأت فرضيتها بركعتين عند الصباح وركعتين عند المساء واكتملت واستقرت بخمس صلوات في اليوم والليلة رحمة ورأفة بالناس.

ثانياً: تربية النفس من حيث إنها رياضة روحية يسمو بها الإنسان إلى خالقه فتشعر روحه بلذة المناجاة وتصفو نفسه من دنس المعاصي والذنوب والآثام كما أنها رياضة بدنية لا تساويها أي رياضة أخرى إذا أقيمت على الوجه الصحيح الذي أمرنا به رسول الله ﷺ .

آثارها على المجتمع:

أما عن آثارها على المجتمع فتتناول ما يلي :

أولاً: إن المجتمع الذي يحافظ على إقامة الصلاة في أوقاتها الشرعية التي أمرنا بها المولى سبحانه وتعالى ويبنيتها السنة المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم، مجتمع طاهر ونظيف يشعر بلذة السعادة والطمأنينة، كما تسوده روح المودة والمحبة والإخاء والتعارف والترابط بين أبنائه

(١) أخرجه البخاري في ٨ كتاب الصلاة باب كيف فرضت الصلاة في الإسراء ج١/٩٤ وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان - باب الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات وفرض الصلاة ج١/٩٠ - ٩١.

ثانياً: دوام التمكين في الأرض كما وعد الله سبحانه وتعالى " إذ يقول - عز وجل - (وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا) ^(١) وقال تعالى (الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَآمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ) ^(٢)

ثالثاً: المساواة بين أبناء المجتمع فحينما تقام الصلاة وتصف الصفوف تزول الفوارق الاجتماعية بين أبناء المجتمع بل الأمة كلها فيقف القوى بجوار الضعيف والغنى بجوار الفقير والأمير بجوار الوضيع ، فالكل سواسية كأسنان المشط الواحد ، فلا مفاضلة بينهم إلا بالتقوى والعمل الصالح إذ يقول تبارك وتعالى (إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) ^(٣)

الزكاة

التعريف اللغوي لكلمة زكاة :

يقال زكا الزرع يزكو إذا حصل منه نمو وبركة . والزكاة اسم لما يخرج منه الإنسان من حق الله تعالى إلى الفقراء وتسميته بذلك لما يكون فيها من رجاء البركة أو لتزكية النفس أو تنميتها بالخيرات والبركات أولهما جميعا فإن الخيرين موجودان فيها. ^(٤)

(١) سورة النور آية (٥٥)

(٢) سورة الحجرات (١٣).

(٣) سورة النور آية (٥٥)

(٤) المفردات في غريب القرآن كتاب الزاي مادة (زكا) ص ٢١٣ ، المصباح المنير كتاب الزاي باب الزاي من الكاف وما يمثلها ص ٩٧.

والزكاة فى اصطلاح العلماء :

هى تمليك مال مخصوص فرضت على المسلم المكلف الحر المالك للنصاب من نقد أو تبر أو حلى أو ما يساوي قيمته من عروض التجارة ، وان يكون النصاب فارغا من الدين وعن حاجته الأصلية نامياً ولو تقديراً. (١)

فهذا التعريف يبين لنا شروط الزكاة والتي تشتمل على الإسلام ، فلا تجب على الكافر ، والتكليف وهما البلوغ والعقل والحرية وبلوغ المال نصاباً شرعياً ، سواء كان المال ذهباً أو فضة أو من بهيمة الأنعام كالإبل والبقر والغنم ، كما أوضح التعريف بأن يكون النصاب فائضاً عن حاجاته الضرورية ، وأن يمر عليه عاماً هجرياً.

فالزكاة ركن من أركان الإسلام وشعيرة من شعائره . إذ يقول المولى تبارك وتعالى (وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ) (٢) وقوله تعالى (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ) (٣)

وجاء فى الصحيحين عن ابن عمر - رضى الله عنهما - أن رسول الله ﷺ قال : بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً وقد سبق تخريجه .

وانعقد إجماع الأمة على فريضة الزكاة ولم ينكر عليهم أحد فى ذلك من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا. (٤)

(١) فتح القدير ج٢/١٥٣-١٥٤ ، وقال ابن عرفة من فقهاء المالكية : الزكاة اسم جزء من المال شرطه لمستحقه بلوغ المال نصاباً . انظر مواهب الجليل شرح مختصر خليل ج٢/٢٥٥ ، الإنصاف فى معرفة الراجح من الخلاف ج٣/٣.

(٢) سورة المزمل آية (٢٠)

(٣) سورة البينة آية (٥).

(٤) فتح القدير ج٢/١٥٤.

وقد ثبت في الصحيحين وجوب قتال من امتنع عن أداء الزكاة

فمن أبي هريرة رضي الله عنه قال لما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم واستخلف أبو بكر بعده وكفر من كفر من العرب قال عمر بن الخطاب لأبي بكر : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله " وقال عمر بن الخطاب: فو الله ما هو إلا أن رأيت الله - عز وجل - قد شرح صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق. (١)

وقد توعد الله - عز وجل - الذين يكتزون المال ولا يخرجون زكاته بالعذاب الأليم إذ يقول تعالى (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) (٢)

وجاء في الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من أتاه الله مالاً فلم يؤد زكاته مثل له يوم القيامة شجاعاً أقرع له زبيبتان يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزمتيه " يعني بشدقيه ثم يقول أنا مالك أنا كنزك . (٣)

وقد تدرج التشريع الإسلامي في فريضة الزكاة على مرحلتين . المرحلة الأولى في العهد المكي كانت تقتصر الزكاة على العفو إذ يقول - عز وجل -

وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ " (١)

(١) أخرجه مسلم في كتاب الإيمان - باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ح ٢٣ ، أخرجه الإمام البخاري في ٢٤ كتاب الزكاة - باب وجوب الزكاة ج ١/٣٢٩ في رواية (لو منعوني عناقاً)

(٢) سورة التوبة آية (٣٤-٣٥)

(٣) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه ٢٤ - كتاب الزكاة باب إثم مانع الزكاة ج ٥/٣٣٠.

واختلف العلماء في بيان معنى العفو إلى عدة آراء

- الرأي الأول : يرى أن العفو هو الفضل من المال.

- الرأي الثاني: إنه اليسير من كل شيء.

- الرأي الثالث: الوسط من النفقة مالم يكن إسرافاً ولا إقتاراً^(٢)

- الرأي الرابع: إن العفو ما فضل عن الحاجة، وكان الصحابة يكسبون المال

ويمسكون قدر النفقة ويتصدقون بالفضل بحكم هذه الآية ثم نسخ بآية الزكاة. ^(٣)

ففي هذه الفترة لم تفرض الزكاة على المؤمنين وإنما كانت قاصرة على ما

فضل عن حاجاتهم ونفقاتهم.

المرحلة الثانية: العهد المدني : تدرج الحكم الشرعي للزكاة من مرحلة التصدق

بالعفو إلى مرحلة الفريضة فصارت الزكاة فرضاً مفروضاً ومقداراً معيناً افترضه

المولى - عز وجل - على الأغنياء فترد إلى الفقراء إذ يقول المولى - عز وجل

بصيغة الأمر التي تدل على الوجوب (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واركعوا مع

الراكعين)^(٤)

(١) سورة البقرة آية (٢١٩)

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن لإبي جعفر محمد بن جرير الطبري ج٢/٣٦٤ ما نصه وأولى

هذه الأقوال بالصواب قول من قال معنى العفو الفضل من مال الرجل عن نفسه وأهله في مؤنهم

وما لا بد لهم منه ط دار الفكر العربي أنوار التنزيل وأسرار التأويل لإبي سعيد عبد الله ابن عمر بن

محمد الشيرازي البيضاوي ج١/١١٨/ ط١٩٩٩، دار الكتب العلمية.

(٣) معالم التنزيل للإمام البغوي ج١/١٩٣ ، ١٩٤ ط دار المعرفة ، الدار المنثور في التفسير

المأثور للإمام السيوطي ج١/٦٠٧-٦٠٨ ط دار الفكر العربي ، مدارك التنزيل وحقائق التأويل

للإمام عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ج١/١٢١ ما نصه " كان التصدق بالفضل في أول

الإسلام فرضاً فإذا كان الرجل صاحب زرع أمسك قوت سنة وتصدق بالفضل وإذا كان صانعاً

أمسك قوت يومه وتصدق بالفضل فنسخت بآية الزكاة ط الأولى ١٩٩٥ دار الكتب العلمية بيروت

لبنان.

(٤) سورة البقرة آية (٤٣).

وقوله تعالى (وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ) (١)

ويقول المولى سبحانه وتعالى (خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (٢)

وقال المفسرون لما تاب الله - عز وجل - على أبي لبابة وأصحابه قالوا : يا رسول الله ﷺ هذه أموالنا فتصدق بها عنا فقال ما أمرت أن آخذ من أموالكم شيئاً .

واختلفوا فى معنى الصدقة إلى رأيين:

الأول: إنها الصدقة التى بذلوها تطوعاً.

الثانى: الزكاة (٣)

وأرى أن الآية وإن كان لها سبب نزول إلا أن صيغتها تقتضى وجوب فريضة الزكاة.

وبينت السنة المطهرة أن الزكاة ركن من أركان الإسلام ففي الحديث الصحيح عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وأقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان. (٤)

(١) سورة البينة آية (٥)

(٢) سورة التوبة آية (١٠٣)

(٣) راجع زاد المسير فى علم التفسير للإمام جمال الدين عبد الرحمن بن على محمد الجوزي القرشي البغدادي ج٣/٤٩٥-٤٩٦ ط الثالثة ١٩٨٤ المكتب الإسلامي تفسير آيات الأحكام للشيخ محمد على الساييس ج٣/٤٦ ، ط دار البيان الحديثة ط ٢٠٠١ م مدارك التنزيل وحقائق التأويل ج١/٥١٧ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل للإمام البيضاوي ج١/٤٢٠ .

(٤) أخرجه الإمام البخاري فى كتاب الإيمان باب بنى الإسلام على خمس ج١/١٠ .

كما بينت السنة النصاب الذي تجب فيه الزكاة فعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ولا فيما دون خمس ذود صدقة ولا فيما دون خمس أوراق صدقة. (١)

أثر الزكاة علي النفس:

إن آثارا طيبة تلحق نفس المؤمن الذي يخرج زكاة ماله بإخلاص لم يشوبه نفاق ولا رياء ولا سمعة تتمثل فيما يلي:

أولاً: طهارة النفس من الشح والبخل والطمع وحب الذات والأثرة والأنانية كما أنها طهارة للبدن من الأمراض والآفات والعلل.

ثانياً: تضعف الثواب والجزاء يوم القيامة . إذ يقول سبحانه وتعالى (مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ) (٢)

ثالثاً: إزالة حقد وكرهية الفقراء للأغنياء

(١) أخرجه الإمام مسلم في كتاب الزكاة ج ١/٤٧٣ ، وأخرجه الإمام البخاري في كتاب الزكاة باب ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ج ١/٣٥١ .

(٢) سورة البقرة آية (٢٦١)

أثر الزكاة على المجتمع :

تتمثل الآثار الطيبة للزكاة على المجتمع فيما يلي :

أولاً: تقوية الروابط الأسرية بين أبناء المجتمع المسلم فتعمل الزكاة على زيادة التعاون والتكافل والتراحم والتلاحم بين الأغنياء والفقراء.

ثانياً: إزالة حقد الفقراء والمساكين عن الأغنياء فحينما يؤدي أصحاب الأموال زكاة أموالهم إلى الفقراء والمساكين والمحرومين يزول عنهم الحقد والحسد والكراهية.

ثالثاً: لو جمعت الزكاة على مستوى القطر الواحد بإعداد جيد وأنفقت في مصارفها الشرعية ، ما وجدنا بائساً أو محروماً.

وكذا لو أنفق سهم في سبيل الله " في إعداد المشروعات الاقتصادية كإحياء الأرض الموات وعماراتها بالزراعة والغراسة وإنشاء المصانع والمدارس والمشافي لعادت الفائدة على المجتمع بالخير والنماء والرفاهية.

الصوم

الصوم في اللغة يطلق على الإمساك عن الفعل مطعماً كان أو كلاماً أو مشياً وقال أبو عبيده كل ممسك عن طعام أو كلام أو سير فهو صائم. (١)

وفي الشرع عبارة عن الإمساك عن شهوتي الفم والفرج وما يقوم مقامهما مخالفة للهوي في طاعة المولى في جميع أجزاء النهار بنية قبل الفجر أو معه إن أمكن . (٢)

(١) المصباح المنير كتاب الصاد باب الصاد مع الواو وما يتلثهما صد ١٣٥.

(٢) الهداية شرح بداية المبتدى للميرغناني ج٢/٣٢٦ ، مواهب الجليل لشرح مختصر خليل ج٢/٢٧٨ الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع لمحمد بن أحمد الشربيني الخطيب ج٢/٦ وقال الراغب الأصفهاني : إن الصوم هو إمساك المكلف بالنية من الخيط الأبيض إلى الخيط الأسود عن

والصوم عبادة بين العبد وربه لا يطلع عليه أحد سوى المولى - سبحانه وتعالى - ثبت مشروعيته بالكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب فقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (١) وقوله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) (٢)

وثبت في السنة الصحيحة حديث ابن عمر بنى الإسلام على خمس وفيه " وصوم رمضان " وقد سبق تخرجه.

وقد انعقد إجماع الأمة على وجوب صوم رمضان ولم ينكر عليهم أحد في ذلك فصار معلوماً من الدين بالضرورة ومن أنكره فقد كفر.

وجاء الصوم في الشريعة الإسلامية متدرجا على فترتين:

الفترة الأولى:

كان الصوم يوما واحدا وهو يوم عاشوراء لأن المجتمع قريب عهد بالإسلام فلما رسخ الإيمان في قلوبهم ونفوسهم فرض الله - عز وجل - صوم رمضان فقد جاء في الصحيحين عن عائشة رضی الله عنها قالت: كانت قريش تصوم عاشوراء في الجاهلية وكان رسول الله ﷺ يصومه فلما هاجر إلى المدينة صامه وأمر بصيامه . (٣)

تتاول الأطيبين والاستمناء والاستقاء . انظر المفردات في غريب القرآن للأصفهاني كتاب الصاد مادة " صوم " ص ٢٩١ .

(١) سورة البقرة آية (١٨٣) .

(٢) سورة البقرة آية (١٨٥) .

(٣) أخرجه مسلم ١٣ كتاب الصيام ١٩ باب صوم يوم عاشوراء ج١/٥٥١ بلفظ " عن عروة ابن الزبير أن عائشة - رضی الله عنها - قالت كان رسول الله ﷺ يأمر بصيامه قبل أن يفرض رمضان ، فلما فرض رمضان كان من شاء صام يوم عاشوراء ومن شاء أفطر . وأخرجه البخاري في كتاب الصوم باب صيام يوم عاشوراء ج١/٤٦٤ .

والذى يؤكد لنا أن الصوم كان يوماً واحداً قبل أن يفرض رمضان ما جاء فى الصحيحين عن الربيع بنت معوذ بن عفراء قالت : أرسل رسول الله ﷺ غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار التى حول المدينة من كان أصبح صائماً فليتم صومه . ومن كان أصبح مفطراً فليتم بقية يومه فكنا بعد ذلك نصومه ونصوم صبياننا الصغار منهم - إن شاء الله - ونذهب إلى المسجد فنجعل لهم اللعبة من العهن فإذا بكى أحدهم على الطعام أعطيناها إياه عند الإفطار. (١)

الفترة الثانية : فرض صوم شهر رمضان :

بعد أن ذاق المسلمون حلاوة الإيمان واستقر فى نفوسهم افتراض الله - عز وجل - عليهم صوم رمضان فى شعبان من السنة الثانية للهجرة . قال تعالى : (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (٢)

أثر الصوم على النفس والمجتمع :

ترتب على تدرج التشريع الإسلامى لفريضة الصوم القيم التربوية التالية:

أولاً: تربية الضمير والوازع الدينى فى نفس المؤمن ، لأن الصوم عبادة بين العبد وربّه لا يطلع عليها أحد سوى المولى - عز وجل - وفى هذا تقوى عزيمة الوازع الدينى فى نفس المؤمن من حسن المراقبة وملازمة التقوى والخوف من الله تعالى .

(١) أخرجه مسلم ١٣ كتاب الصوم - باب من أكل فى عاشوراء فلكيف بقية يومه ج١/٥٥٦ ،

وأخرجه الإمام البخارى فى كتاب الصوم باب صوم الصبيان ج١/٤٥٦ .

(٢) سورة البقرة آية (١٨٥) .

ثانياً: إحساس الأغنياء بالأم الفقراء والمحتاجين والمعوزين:

ثالثاً: كبح جماع النفس ، فالصوم يكسر شهوات الإنسان وينمى فيه الفضيلة فعن علقمة قال: بينما أنا أمشى مع عبد الله ﷺ فقال: كنا مع النبي ﷺ فقال: من استطاع الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء . (١)

رابعاً: الفوز بسعادة الدارين ، طاعة الله - عز وجل - في الدنيا والفوز بالجنة والدخول فيها من باب الريان في الآخرة . فعن سهل ﷺ عن النبي ﷺ قال: إن في الجنة باباً يقال له الريان يدخل منه الصائمون يوم القيامة لا يدخل منه أحد غيرهم يقال أين الصائمون ؟ فيقومون ؟ لا يدخل منه أحد غيرهم فإذا دخلوا أغلق فلم يدخل منه أحد . (٢)

خامساً: تربية الأمة على الطاعة ، ففي ظله يشعر الصائمون برابطة الدين التي هي أقوى من رابطة النسب ، فتتوحد كلمتهم وتتألف قلوبهم ، ويتراحموا فيما بينهم .

نشأة التشريع في عصر النبوة والرسالة

بدأ التشريع الإسلامي مع بداية الدعوة الإسلامية والوحي الإلهي ودعوة

الرسول ﷺ .

ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

المرحلة الأولى: وتسمى العهد المكي وقد نزل فيها ما يقرب من ثلثي القرآن الكريم ، وكانت أهداف هذه المرحلة تمكين عقيدة التوحيد في النفوس ، والدعوة إلى الإيمان ، وإثبات ذلك بشتى الأدلة ، ومجادلة الكفار

(١) أخرجه الإمام البخاري في كتاب الصوم - باب الصوم لمن خاف على نفسه العزبة ج١/٤٤٤ .

(٢) المرجع السابق - ٣٠ - كتاب الصوم ٤ باب الريان للصائمين ج١/٤٤٢ .

والمشركين فى ذلك ومجمل بعض التشريعات مثل الصلاة والدعوة العامة إلى الزكاة فى شكل البذل والعطاء العام وتسليية الرسول ﷺ.

المرحلة الثانية: وتسمى بالعهد المدني وقد نزل فيها ما يقرب من ثلث القرآن الكريم فبعد الهجرة بدأ تكوين دولة المسلمين بالمدينة ، وتطلب ذلك تنظيما وتشريعات وقوانين تحدد العلاقات بين أفرادها من جهة ، وبينها وبين الدول الأخرى من جهة أخرى.

ومن هنا كان معظم التشريعات فى القرآن والسنة شرعت بالمدينة المنورة وكان من الحكمة وما يتفق مع طبائع الأمور ألا تنتشأ هذه التشريعات مرة واحدة ، بل كان ذلك على التدرج حسب الحاجة التى تدعو إليها ، وفى هذا دفع للحرص عن المسلمين وأخذهم بالتيسير فى التكاليف والأحكام ، وبخاصة أنهم كانوا حديثي عهد بحياة لها أوضاعها وتقاليدها التى تخلفت فى الكثير منها عما جاء به الإسلام.

وكان من الضروري أن يعتمد التشريع على السنة النبوية بجانب القرآن فإن الكتاب الكريم كان يجيئ بالقواعد العامة والأحكام أو التشريعات بصفة إجمالية فى كثير من الأمور ، فكان على الرسول ﷺ بيان ما جاء فى الكتاب وتفصيل هذا الإجمال ، وتحديد تلك القواعد العامة.

وكان الرسول ﷺ مبين للقرآن الكريم ، وصدقه الله عز وجل حيث يقول: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (۳) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (۴)) (١) ، وكان سلطة التشريع والقضاء والفتيا للرسول ﷺ وحده ، فهو المرجع.

وكان الصحابة رضوان الله عليهم يستفتون ويسألون عن الحكم بعد وقوع حادثة ما ، ومن يقرأ القرآن الكريم يرى أن بعض الأحكام كانت تنزل على

(١) سورة النجم : آية ٣-٤ .

الرسول ﷺ إجابة على أسئلة تقدم بها بعض المسلمين ، ولهذا يسبق كثير من الأحكام قوله عزّ وجلّ : يستفتونك - يسألونك والبعض الآخر من الأحكام فى القرآن الكريم تشريعات يوحى بها دون سؤال ؛ لأن لها صفة استمرار التطبيق فى حياة المسلمين ونزلت مفرقة تخفيفا على المسلمين وعلى هذا فالنشرىع فى هذا العصر واقعي لانظري حيث كان الناس يستفتون ويسألون عن الحكم بعد وقوع حادثته ، فكان التشريع على قدر الحاجة التى دعت إليه ، والحوادث التى اقتضه ، ولم تنزل أحكام لحل مسائل محتملة ؛ لأن التشريع يجب أن يقتصر على ما اقتضته مصالح الناس وحاجاتهم دون استباق للوقائع والحوادث. (١)

وقد اجتهد الرسول ﷺ فيما لم ينزل فيه وحي قرآني وكان ذلك توجيهًا وتعليمًا لأصحابه وللناس بعدهم لطريقة الاستنباط ، وكيفية أخذ الأحكام من أدلتها الكلية إيدانًا للفقهاء المسلمين أن ينزلوا ما جد ويستجد من واقعات على ما جاء فى القرآن الكريم والسنة من أحكام وتشريعات وقواعد.

(١) تاريخ التشريع الإسلامي د. رفعت فوزي عبد المطلب ص ١٨ الفقه الإسلامي ج ١/ ٢٩-٣٠

الفصل الخامس

الاجتهاد في عصر النبوة والرسالة

كان الاجتهاد في عصر النبي ﷺ ضيقاً محدوداً ؛ لأن الوحي كان ينزل من السماء فليس للاجتهاد مجال واسع ، وكان الاجتهاد يقع من الصحابة رضوان الله عليهم ، وإذا بعدوا عن النبي في سفرهم فكانوا يجتهدون . ومن أمثلة ذلك أن عمرو بن العاص كان في سرية وقد أصابهم ما أوجب الاغتسال ولم يجدوا ماء دفناً ، وجدوا الماء باردا لا يستطيعون استعماله ، وليس معهم ما يستدفنون به ، ولا ما يدفئ الماء لهم ، فتيموا وصلوا ولم يعيدوا وفعل غيرهم في سرية أخرى مثلهم وأعادوا فأقر النبي ﷺ الاجتهادين ، ولم يكن في الحقيقة اختلاف بينهما في النتيجة ، فإن الفريق الثاني احتاط لدينه بإعادة الصلاة وإن لم يكن ثمة ما يوجب الاحتياط ، وإقراره للأول دليل على أن لا حاجة لإعادة الصلاة. (١)

فمن خلال الدراسة للنص السالف الذكر تبين لنا ما يلي :

أولاً: أن النبي ﷺ كان مرجعاً للناس في شئون دينهم ويستفتونه ويفتيهم ، ويسألونه فيما يعرض لهم من شئون الحياة وما يلامسهم من أمور تتعلق بأسرهم أو اجتماعهم أو معاملتهم فيفتيهم النبي ﷺ بوحي من الله يقر أن ينزل أو يوحي إليه ، أو اجتهاده ﷺ.

ثانياً: إذا كان من اجتهاد النبي ﷺ فإن كان خطأ لا يقره الله تعالى ما دام يبين أصلاً شرعياً ، بل يبين له سبحانه وتعالى الحق فيه ، كما كان الشأن في أسرى بدر فقد تشاور النبي ﷺ ، فمنهم من أشار بالعتق المطلق ومنهم من أشار بالقتل الذريع واختار النبي ﷺ رأياً من الرأيين ، ولا هو بالعتق المطلق ، ولا هو بالقتل ، وذلك أن يخرج الأسير إلى أهله بدية يفدونها ، وقد بين الله تعالى الحكم بالنسبة للأسرى ، وهو ألا يفندوا ما دامت المعركة لم تنته بصلح دائم أو مؤقت

(١) سورة النجم : آية ٣-٤ .

، فإن المعركة بعد بدر كانت تعتبر مستمرة بين المشركين في مكة والمؤمنين ، ولم تنته إلا بالفتح المبين في العام الثامن من الهجرة المحمدية ، ولذا قال تعالى (مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُثْخِنَ فِي الْأَرْضِ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٦٧) لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (٦٨) (١)

فخطأ النبي ﷺ لا يمكن أن يترك إذا كان في التشريع ، أو بعبارة أخرى إذا كان يتعلق بمبدأ شرعي ، كمبدأ الأسري (٢)

ثالثاً: قد يكون للنبي خطأ في غير تقرير المبادئ والأحكام الشرعية ، فقد قرر هو ﷺ أنه قد يخطئ في شئون الدنيا وقد يخطئ في غير المبادئ ، فقد ثبت أنه وهو يستعد لغزوة بدر قد نزل في منزل غير حسن فنبهه بعض المجاهدين إلى المنزل الحسن وذلك بلا ريب ليس في تقرير مبدأ ، بل في تخير منازل القتال ، والأمر فيها للرأي والمشورة ، وقد كان ﷺ يستشير أصحابه فيها .

وقد استشاره بعض الصحابة في تأبير النخل ، فأشار بعدم تأبيره فلم يثمر النخل ، فرجع الرجل إلى النبي ﷺ في ذلك ، فقال عليه الصلاة والسلام ، أنتم أدري مني بشئون دنياكم .

وقد يسأل سائل : لماذا لم يوح الله إلى النبي ﷺ بالحق ابتداءً بدل أن ينبهه إلى الخطأ انتهاءً؟

والجواب عن ذلك هو أن يعلم الله الناس ألاّ يعترضوا بأرائهم ويفرضوا فيها الحق الذي لا يقبل شكاً ، فهذا محمد المصطفى ﷺ خير البشرية قد يخطئ وأين يكونون هم بجواره عليه الصلاة والسلام .

(١) سورة الأنفال : آية (٦٧)

(٢) تاريخ المذاهب الفقهية ص ٢٤٠ .

الفصل الخامس

دراسة نماذج من فتاوى الرسول ﷺ

فى هذا الفصل نذكر عدة نماذج مختلفة من فتاوى إمام المتقين سيدنا محمد ﷺ

(١) سئل ﷺ عن كيفية إتيان الوحي إليه ؟ فقال : يأتيني أحيانا مثل صلصلة الجرس ، وهو أشده علىّ فيفصم عني وقد وعيت ما قال ، وأحيانا يتمثل لى الملك رجلا. (١)

(٢) سئل ﷺ عن الوضوء بماء البحر فقال ﷺ : " هو الطهور ماؤه الحل ميتته " (٢)

(٣) سئل ﷺ عن الوضوء من لحوم الغنم ؟ فقال إن شئت فتوضأ وإن شئت فلا تتوضأ . وعن الوضوء من لحوم الإبل قال: نعم توضأ من لحوم الإبل.

(٤) ما أحب الأعمال إلى الله تعالى : فقال ﷺ عليك بكثرة السجود لله عز وجل فإنك لا تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها درجة وحط بها عنك خطيئة " (٣)

(٥) سئل عن الصلاة الوسطى : فقال "صلاة العصر" .

(٦) سئل عذاب القبر حق . فقال : " نعم عذاب القبر حق "

(٧) سألته فاطمة بنت حبيش فقال : إني امرأة استحاض فلا أطهر ؛ فأدع الصلاة ؟ فقال ﷺ : (لا) إنما ذلك عرق وليس بحيض ، فإذا أقبلت حيضتك فدعي الصلاة ، فإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم ثم صلى .

(١) أخرجه الإمام مسلم فى كتاب الإيمان بابا كيف كان ينزل الوحي على رسول الله ﷺ

(٢) أخرجه الإمام الترمذي فى كتاب الطهارة باب الوضوء بمياه البحر .

(٣) أخرجه مسلم فى كتاب الصلاة .

(٨) سئل عن زكاة الفطر. فقال : " هي على كل مسلم ، صغيراً كان أو كبيراً أو عبداً صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير أو أقط.

(٩) سئل أى الصوم أفضل ؟ فقال: شعبان لتعظيم رمضان ، قبل فأي الصدقة أفضل ؟ قال : صدقة رمضان.

(١٠) سئل ﷺ عن الخيط الأبيض والخيط الأسود فقال هو: بياض النهار وسواد الليل.

(١١) سأله ﷺ رجل فقال : إن أبى مات ولم يحج فأحج عنه ؟ قال: رأيت إن كان على أبيك دين أكنت قاضية ؟ قال : نعم ، قال فدين الله أحق أن يقضى.

(١٢) سأله ﷺ امرأة فقالت : يا رسول الله إن ابنتي توفى عنها زوجها وقد اشتكت عينها أفنكحها ؟ فقال ﷺ : (لا) مرتين.

(١٣) سئل ﷺ ماذا تقول فى نساءنا ؟ فقال: أطعموهن مما تأكلون ، وأكسوهن مما تلبسون ولا تضربوهن ولا تقبحوهن.

(١٤) سأله هند امرأة أبى سفيان فقالت إن أبا سفيان رجل شحيح وليس يعطينى من النفقة ما يكفينى وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم فقال : خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف.

(١٥) سأله ﷺ رجل من أحق الناس بحسن صحابتي . فقال ﷺ أمك ، قال: ثم من ؟ قال : أمك قال ثم من قال : أبوك.

(١٦) سئل ﷺ عن رجل ظاهر من امرأته ، ثم وقع عليها قبل أن يكفر . قال : وما حملك على هذا يرحمك الله ؟ قال : رأيت خلخالها في ضوء القمر ، قال لا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله عز وجل .

(١٧) سأله ﷺ رجل فقال : لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا فتكلم جلدتموه أو قتل قتلتموه أو سكت سكت على غيظ . فقال اللهم افتح " وجعل يدعو فنزلت آية اللعان فابتلى به ذلك الرجل من بين الناس فجاء هو وامرأته إلى رسول الله ﷺ فتلاعنا . فحكم رسول الله ﷺ بالفرقة بين المتلاعنين وأن لا يجتمعا أبدا ، وأخذ المرأة صداقها ، وانقطاع نسب الولد لأبيه ، وإلحاقه بأمه ووجوب الحد على من قذف أمه ، وسقوط الحد عن الزوج . ولا يلزمه نفقة ولا كسوة ولا سكني بعد الفرقة .

(١٨) ثبت أن سبيعة الأسلمية سألته وقد مات زوجها ووضعت حملها بعد موته قالت : فأفتاني رسول الله ﷺ أنى قد حللت حين وضعت حملي وأمرنى بالتزويج إن بدا لي . (١)

(١) فتاوى الرسول ﷺ وأحكامه لشيخ الإسلام ابن القيم الجوزية ص ١٢٤-١٢٥ .

الفصل السادس

التشريع في عصر الصحابة

انتقل الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى وقد بلغ رسالة ربه وأداها على أكمل وجوها ، وقال الله تعالى (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا) (١)

وفي عهد الصحابة فتحت فارس والشام ومصر وصارت تحت حكم المسلمين أمم ذوات حضارات يمتد عرقها إلى أقدم العصور وماجت المدن الإسلامية بأمشاج من الأمم ، ومزج فيها عناصر مختلفة الأقوم والأجناس ، فكان لا بد أن تجد في شئون المجتمع أحداث لم تكن في عهد الرسول ﷺ ، فكان على العلماء أن يتجهوا إلى الفحص والدراسة والاجتهاد والتفكير فيما يصلح وينفع.

وقد رسموا المنهاج في الاجتهاد ، فكانوا إذا عرضت لهم حادثة اتجهوا إلى كتاب الله تعالى ، لا يبيغون عنه بديلا إذا وجدوا النص فيه ، فإذا لم يجدوا نصا في كتاب الله تعالى اتجهوا إلى السنة يتعرفون منها على الحكم الشرعي . وعرض أمير المؤمنين على جماعتهم يسألهم عن يحفظ الحكم في هذا الأمر ، وإذا ذكر الحديث أفتوه بمقتضاه ومن ذلك أن أم الأم جاءت إلى أبي بكر ﷺ تسأله ميراثها من ابن ابنتها ، قد ماتت أمه ، فقال لها لا أعلم لك في كتاب الله تعالى من شئ ، ثم اتجه إلى الصحابة يسألهم قائلا : هل منكم من يعلم أن رسول الله ﷺ قضى لها بشئ ؟ فقال المغيرة بن شعبة يذكر أن رسول الله ﷺ قضى لها بالسدس ، فقال ومن يشهد معك ؟ فقام آخر وشهد بمثل ما قال فقضى لها بالسدس ، ثم جاءت أم الأب من بعد ذلك تطلب نصيبها في عهد

(١) سورة المائدة آية (٣)

عمر رضى الله عنه فقال : لا أعلم لك فى كتاب الله من شئ، ثم قال: هذا السدس بينكما ، وإذا لم يجدوا نصا فى كتاب الله ولا سنة رسوله اجتهدوا آراءهم. ويبدو أن هذا المسلك الذي سلكه صحابة رسول الله ﷺ هو الذى أقره النبي ﷺ لمعاذ بن جبل رضى الله عنه عندما أرسله قاضيا ومعلما فقد قال له: بم تقضى ؟ قال : بكتاب الله ، قال رسول الله ﷺ : فإن لم تجد ؟ قال : فبسنة رسول الله ﷺ فقال ، فإن لم تجد : قال اجتهد رأيي ولا آلو ، فقال ﷺ الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله ﷺ لما يرضى الله .

وقد وجد من الصحابة من اشتهر بالاجتهاد بالرأي على منهاج القياس ومن هؤلاء عبد الله بن مسعود وعلى بن أبى طالب رضى الله عنه مع الأخذ أحيانا بالمصلحة ، ولذلك ورث فقهاء الكوفة من التابعين ومن جاءوا بعدهم من الأئمة المجتهدين ذلك المنهاج من الاجتهاد بالرأي.

ووجد من الصحابة من اجتهد عن طريق المصلحة وعلى رأس هؤلاء عمر بن الخطاب ، وقد أفتى معه كثير من الصحابة بالمصلحة فى ذاتها فقتل الجماعة بالواحد لاحظوا فيه المصلحة ، وتضمن الصناع لاحظوا فيه المصلحة ، وقال على رضى الله عنه فى شأن تضمنين الصناع " لا يصلح الناس إلا بذلك " . (١)

وقد لوحظ أن عمر رضى الله عنه فى إدارة شئون الدولة كان يجتهد عن طريق المصلحة فيما لا نص فيه ، ولكن كان يأمر القضاة بأن يتجهوا إلى القياس فيما لا نص فيه من كتاب الله أو سنة رسوله ، فهو يقول فى آخر

كتابه لأبي موسى الأشعري " الفهم الفهم فما تلجلج في صدرك مما ليس في كتاب ولا سنة ، أعرف الأشباه والأمثال وقس الأمور عند ذلك.

ومن هنا يتبين لنا أهم المصادر الفقهية في عهد الصحابة الثلاثة : الكتاب والسنة والرأي ، ولم تكن السنة قد دوت وجمعت ، وإذا كان بعض صغار الصحابة قد أخذ يكتبها في عهد النبي ﷺ كعبد الله بن عمرو بن العاص فقد ثبت أن النبي ﷺ قد أذن له بالكتابة في آخر عصر النبوة عندما أمن اللبس بينها وبين القرآن الكريم ، ولكن ما كتبه عبد الله بن عمرو وغيره كان مذكرات عندهم لم تعلم كمدون يقرأ على الناس ، وما كان الإمام عمر رضى الله عنه ليسمح بذلك ، على أن ذلك المكتوب لم يبلغ درجة أن يكون مدونا.

ولعدم وجود مدون للسنة مجموع كانوا يعتمدون في روايتها على ما وعته عقول الرجال وحفظته صدورهم ، وكانوا يتحرون الصدق عندما ينقل إليهم حديث ، فكانوا ينتهون بما يرون من طريق التثبيت ، وكانوا جميعا عدولا فيما بينهم وكانت طريقة الشيخين أبي بكر وعمر رضى الله عنهما ألا يقبلوا الحديث إلا إذا شهد بسماعه عن النبي ﷺ اثنان وكان على رضى الله عنه يحلف من يروى الحديث لكي يطمئن إلى صدقه.

طرق اجتهادهم:

اختلفت طرق اجتهادهم فمنهم من كان يجتهد في حدود الكتاب والسنة ولا يعدوهما ومنهم من كان يجتهد بالرأي إن لم يجد نصا ، وأوجه الرأي مختلفة ، فمنهم من كان يجتهد بالقياس كعبد الله بن مسعود ومنهم من كان يجتهد بالمصلحة في غير موضوع النص هذا بالنسبة لوقائع الإفتاء ، فإن آراءهم أحيانا تكون أحادية ، لأن موضوع الرأي جزئي يسأل أحدهم عن حكم حادثة جزئية فيجيب صاحبها ، ورأيه أحادي جزئي ، لأنه لم يشاركه غيره في الإجابة ، ولأن موضوع السؤال جزئي ، وقد يكون شخصيا من كل الوجوه وأحيانا يكون

الاجتهاد فى موضوع غير شخصى ، بل فى موضوع يتعلق بالكافة ، أو يكون فيه تقرير قاعدة عامة ، ويكون فى اجتماع عام ، أو اجتماع خاص بفقهاء الصحابة ، وذلك لأن الخلفاء الراشدين رضوان الله تبارك وتعالى عليهم كانوا كلما جد أمر من أمور الدولة له أثر فى نظام الأمة جمعوا الصحابة واستشاروهم فيه فيتبادلون الرأى ثم ينتهون إلى أمر تقره جماعتهم.

ولقد كان لعمر رضى الله عنه نوعان من الشورى:

(١) الشورى الخاصة: وتكون لذوى الرأى من كبار الصحابة من المهاجرين والأنصار السابقين ، وهؤلاء يستشيرهم فى أمور الدولة التى تحتاج إلى وجوه النظر المختلفة سواء أكانت من صغرها أم كانت من كبرها.

(٢) أما الشورى العامة: فإنها تكون لأهل المدينة أجمعين وفى الأمور الخطيرة من أمور الدولة ، التى تقرر قاعدة عامة تسير فى مستقبل الأمة على أنها من المقررات الثابتة ، فإذا وجد أمر من هذا النوع يجمع أهل المدينة فى المسجد الجامع ، وإذا ضاق بهم جمعهم خارج المدينة ، وعرض عليهم الأمر الخطير وتناقشوا فيه ، ومن ذلك استشارهم فى سواد العراق ، فقد كان من رأى الغزاة قسمتها بينهم ، ومن رأى عمر عدم قسمتها وأن تترك فى أهلها الذين كانت أيديهم عليها ، وتناقشوا فى ذلك يومين أو ثلاثة ، وانتهى الأمر إلى موافقة عمر عندما ساق لهم قوله تعالى (مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) (١)

وإن الرأى الذى يكون فى اجتماع يوافق عليه المجتمعون يكون أقوى من الرأى الأحادي ، لأنه يكون نتيجة دراسة للموضوع من كل نواحيه وتبادل أوجه النظر

(١) سورة الحشر : آية (٧).

المختلفة ، لذلك كان هذا الرأي الجماعي هو الذى تسير على مقتضاه شئون الدولة. (١)

أسباب اختلاف الصحابة فى الرأي:

إن الصحابة رضوان الله عليهم كان لهم منهج خاص فى استنباط الأحكام يغلب عليه الالتفات إلى علل الأحكام ودرء المفسد ، وتحقيق المصالح ، فعمر بن الخطاب رضى الله عنه لم يعط المؤلفه قلوبهم شيئا من الزكاة أو غيرها لعدم وجود العلة وهى حاجة الإسلام إلى تأليف القلوب فى عصره ، ولم ينفذ حد السرقة فى عام الجماعة ، ومن رعاية المصلحة بيع ضوال الإبل فى عهد عثمان ، وحفظ ثمنها لصاحبها ، وفى زمن على جعل لضوال الإبل مكانا خاصا يحبسها فيه ويطعمها ويسقيها إلى أن يظهر صاحبها مع أن النبي ﷺ نهى عن التقاء ضوال الإبل ، وقال : مالك ومالها دعها ، فإن معها حذاءها وسقاءها ، ترد الماء وتأكل الشجر حتى تجد ربها وذلك لاختلاف النفوس. (٢)

ومن باب درء المفسد أن عمر رضى الله عنه جعل الطلاق الثلاث فى مجلس واحد ثلاثا زجرا وتأديبا.

كما أنهم لم يكونوا على شاكلة واحدة فى الأخذ بالرأي إذا لم يوجد الحكم فى الكتاب أو فى السنة ، بل كان منهم المكثر كعمر وعلى وابن مسعود ومنهم المقل كعبد الله بن عمرو عبد الله بن عمر والزيير ومرد ذلك إلى طبيعة الفقيه ونمط تفكيره بمعنى أن من الناس من يجب أخذ نفسه بالوقوف عند ظاهر النص ومنهم من يسير غوره ويلتمس معرفة الغاية منه ، وكلا الاتجاهين كان موجودا حتى فى عصر النبي ﷺ أخذ ينمو ويزدهر حتى نجد فى الفقه الإسلامي مدرستين : إحداهما مدرسة أهل الرأي والأخرى مدرسة أهل الحديث ،

(١) تاريخ المذاهب الفقهية ص ٢٥٢ وما بعدها.

(٢) الفقه الإسلامي : للدكتور أحمد يوسف ، ص ٥٠.

وقد أقر النبي ﷺ نفسه وجوده هذه الظاهرة عندما أمر أصحابه رضى الله عنهم ألا يصيلن أحدهم العصر إلا فى بنى قريظة ، فلما أوشك وقت العصر على الخروج صلى بعضهم أداء . وقال إن غرض النبي ﷺ الإسراع بالذهاب لمحاصرة بنى قريظة ، واستمر بعضهم فى سيره حتى وصل إلى بنى قريظة ، وصلى العصر هناك أخذا بظاهر النص ، فلما أخبروا النبي ﷺ أقرهما معا. (١)

أسباب اختلاف الصحابة:

إن الصحابة كانوا يختلفون فى اجتهادهم وآرائهم ، وقد ينتهون بعد المناقشة إلى أمر يستقرون عليه، فيكون ذلك إجماعاً ، وذلك أكثر ما يكون فى المسائل العامة.

ويقول الشيخ أبو زهرة - رحمه الله تعالى - إن اختلافهم يرجع إلى عدة أسباب :

أولاً: اختلافهم فى فهم النص: بسبب احتماله معنيين أو أكثر ، كما اختلفوا فى مدلول لفظ القرء فى قوله تعالى (وَالْمُطَلَّاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) (٢) فإن القرء يطلق على معنيين:

أحدهما: يراد به الطهر الذي يكون بين الحيضتين عند المرأة.
ثانيهما: يراد به الحيضة نفسها.

وقد فهم عبد الله بن مسعود وعمر رضى الله عنهم أن المراد به الحيضة ، ولذلك كانت عدة المطلقة عند هؤلاء ومن اتبعهم من الأئمة ثلاث حيضات وفهم زيد بن ثابت أنه يراد بالقرء فى هذا النص الطهر الذي يكون بين الحيضة والحيضة ، وعلى ذلك تكون عدة المطلقة ثلاثة أطهار.

(١) المرجع السابق ص ٥٠-٥١.

(٢) سورة : آية ٢٢٨.

وقد يكون سبب اختلافهم حول النصوص هو تعارض ظواهرها
كاختلافهم في عدة المتوفى عنها زوجها ، فقد ورد فيها نصان قد يبدو بادئ
الرأي أن بينهما تعارضاً والنصان هما قوله تعالى : (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ
يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ)^(١) وقوله تعالى (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ
بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا)^(٢)

فالأية الأولى بعموم لفظها يستفاد أنها تشمل الحامل المتوفى عنها
زوجها والمطلقة ، والآية الثانية يستفاد من عموم نصها أنها تشمل المتوفى عنها
زوجها ، سواء أكانت حاملاً أم غير حامل ، فكانت الحامل المتوفى عنها زوجها
يتعاورها نصان يبدو التعارض بينهما ، لذلك اختلف الصحابة ، فقال عبد الله
بن مسعود : إن قول الله تعالى : (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ) أخرج من قوله تعالى
(وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ) الحامل ، فتكون عدة الحامل المتوفى عنها زوجها
وضع الحمل بمقتضى النص الأول ، والإمام على كرم الله وجهه أعمل النصين
فاعتبر عدة الحامل المتوفى عنها زوجها هي وضع الحمل بشرط ألا تقل المدة
عن أربعة أشهر وعشرة أيام ، أى أنها تعتد بأبعد الأجلين وضع الحمل أربعة
أشهر وعشرة أيام.

(١) سورة الطلاق آية ١٤

(٢) سورة البقرة آية ٢٣٤.

ثانياً: اختلافهم فى الوثوق بالسنة:

ويرجع اختلافهم فى الوثوق بالسنة إلى حال من يروي الأحاديث ؛ إذ ليس كل من يروي حديثاً موفور الثقة عند الناس ، مشهوراً بالضبط والحفظ ، بل قد يكون الراوي معروفاً بسوء الحفظ ، أو عدم الضبط ، أو مجهول الحال إلى غير ذلك مما قد يشك فى روايته.

والمتتبع لحال الرواة على مر العصور يجد أن قلة الضبط وسوء الحفظ كان فى زمن الصحابة - رضى الله عنهم - بصورة أقل ، غير أنه كان فى زمن التابعين ، ومن جاء بعدهم أكثر حدوثاً ويرجع ذلك إلى أن السنن قد انتشرت وقام بروايتها خلق كثير ولم يكن الناس حينئذ كالأجيال الماضية صلاحاً وعدلاً ، فجاءت أكثر الأسانيد ضعيفة واهترت ثقة الناس فى كثير منها بسبب ذلك ، على حين وصلت إلى آخرين بطرق أخرى صحيحة ، فعملوا بها حين تركها الآخرون ؛ فكان من وراء ذلك اختلافهم.

ونذكر فيما يلى بعض الأمثلة التى اختلفوا فيها:

أ- اختلافهم فى مسألة نقض الوضوء من أكل ما مست النار أو بأكل لحم الجزور . قال الإمام البغوي : أكل ما مسته النار لا يوجب الوضوء ، وهو قول الخلفاء الراشدين وأكثر أهل العلم من الصحابة ، والتابعين ، فمن بعدهم.

وذهب بعضهم إلى إيجاب الوضوء منه فقد كان عمر بن عبدالعزيز يتوضأ من السكر ، واحتجوا بما روي عن أبى هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال : توضئوا مما مست النار ، ولو من ثور أقط.

وروى عن جابر أنه قال " كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما غيرت النار .

وسئل ابن عمر عن الوضوء مما غيرت النار ، فقال : الوضوء مما خرج وليس مما دخل ؛ لأنه لا يدخل إلا طيباً ، ولا يخرج إلا خبيثاً.

وذهب جماعة من أهل الحديث إلى إيجاب الوضوء من أكل لحوم الإبل خاصة وهو قول أحمد ، وإسحاق ؛ محتجين بما روي عن البراء بن عازب قال: سئل رسول الله ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل ، فقال توضئوا منها وسئل عن لحوم الغنم ، فقال لا توضئوا منها وسئل عن الصلاة في مبارك الإبل ، فقال : لا تصلوا في مبارك الإبل ، فإنها من الشياطين ، وسئل عن الصلاة في مرابض الغنم ، فقال صلوا فيها ؛ فإنها بركة.

وذهب عامة الفقهاء إلى أن أكل لحم الإبل لا يوجب الوضوء ، وتأولوا الحديث على غسل اليد والقدم للنظافة ، كما روى أنه ﷺ تلمضم من اللبن ، وقال إن له دسما وخص لحم الإبل به ؛ لشدة زهومته.

وقال الحسن البصرى : الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر ، وبعده ينفي

اللمم ، والمراد منه : غسل اليدين^(١)

ثالثا: اختلافهم فيما لا نص فيه:

قد لاحظ الصحابة والفقهاء من بعدهم أن ما جاء القرآن الكريم والسنة من أحكام الفرائض يقوم على قوة القرابة من الميت ، وأن الأقرب قرابة يقدم على غيره . وهكذا . إلا أنه قد عرض لهم مسائل لم يجدوا فيها نصا يبين لهم ما اختلفوا عليهم فلجئوا إلى النظر في النصوص ، واستشفاف ما يمكن أن يفهم منها ؛ حتى يحققوا الحق في المسألة التي لا نص فيها من المواريث.

ومن أمثلة هذا الخلاف الذي لا نص فيه ، اختلافهم في ميراث الجد مع

الأخوة والأخوات ، فمن رأي منهم أنه أقرب إلى الميت منهم ، وأنه كالأب حال

وجوده معهم ، وهم أبو بكر ، وابن عباس وعائشة ، وأبى بن كعب ، وأبو

(١) العزيز شرح الوجيز المعروف بالشرح الكبير المقدمة ص ١١٨.

موسى الأشعري وأبو الدرداء ، وابن الزبير ، وأبو هريرة . فقد ذهبوا إلى القول بأن الجد يحجبهم ، فلا يرثون منه.

وذهب إلى هذا من التابعين : عطاء ، وطاوس ، والحسن ، ومن الفقهاء : أبو حنيفة والمزني ، وأبو ثور ، وإسحاق ، وابن شريح ، وداود.

وحجتهم : أن الله سبحانه سماه أبا في كثير من المواضع ، قال (كَمَا أَخْرَجَ أَبُوئُكُمْ مِّنَ الْجَنَّةِ) ^(١) وقال (أَنْتُمْ وَأَبَاءُكُمْ الْأَقْدَمُونَ) ^(٢) وقال (ملة أبيكم إبراهيم) ^(٣)

وقالوا : وكذلك إذا مات الجد ، ورثه بنو بنيه دون إخوته فكذلك إذا مات الابن ورثه هو دون إخوته ، ومن الصحابة من رأى أن الأخوة أقرب منه إلى المتوفى للنص على ميراثهم في كتاب الله ، دون النص على ميراثه. وذهب آخرون إلى أنه معهم بمنزلة واحدة ، وهم الجمهور ، فقالوا يقاسم الأخوة والأخوات ولا يقطعهم.

وقال بهذا الخلفاء الثلاثة: عمر ، عثمان ، وعلى رضى الله عنهم وابن مسعود ، وزيد بن ثابت ، وعمران بن حصين ، وشريح ، والشعبي ، ومسروق . ومن الفقهاء : الأوزاعي ومالك والشافعي والثوري وأبو يوسف ومحمد واحمد بن حنبل.

واستدل هؤلاء على مذهبيهم بأمر:

(١) الأعراف: آية ٢٧.

(٢) الشعراء: آية ٧٦.

(٣) الحج: آية ٧٨.

أولاً: قوله تعالى (لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا) ^(١) وقوله تعالى (وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ) ^(٢)

وقالوا الجد والأخوة يدخلون في عموم الآيتين ؛ فلم يجيزوا أن يخص الجد بالميراث دون الإخوة والأخوات.

ثانياً: أن الأخ عصبه يقاسم أخته ، فلا يسقط بالجد ، قياساً على الابن ؛ فإنه يعصب أخته ، ولا يسقط بالجد.

ثالثاً: إن قوة الأبناء مكتسبة من قوة الآباء ، فلما كان بنو الأخوة لا يسقطون مع بنى الجد ، فكذاك الأخوة لا يسقطون مع الجد. ^(٣)

(١) النساء آية ٧

(٢) الأنفال آية ٧٥.

(٣) العزيز شرح الوجيز ، المقدمة ص ١٢٠.

الفصل السابع التشريع في عصر التابعين

امتد هذا العصر من سنة (٤١هـ) إلى أواخر القرن الثاني الهجري فقد تخرج على الصحابة تلاميذهم ، وسموا بالتابعين بتسمية القرآن الكريم لهم، إذ يقول المولى سبحانه وتعالى (وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) فهي تسمية الله تعالى لهم ، وذلك شرف ليس فوقه شرف.

وسار التابعون خلال هذا العهد على نفس النسق الذي سار عليه الصحابة من حيث الاعتماد في الاستنباط على الكتاب والسنة ثم الاجتهاد بالرأي وأنواعه متوخين في اجتهادهم النظر إلى علل الأحكام ومراعاة المصلحة. ويقول فضيلة الشيخ محمد أبو زهره رحمه الله تعالى ما نصه (لقد جاء

التابعون فوجدوا ثروة من الرواية وثروة من الاجتهاد الفقهي فكان لهم عملان: **أولهما** : جمع هاتين الثروتين ، فجمعوا المروري من أحاديث رسول الله ﷺ وجمعوا أقوال الصحابة واجتهادهم وقد سهل هذا أن كل تابعي كان تلميذا لصحابي أو أكثر ينقل علمه إلى من بعدهم ومن الصحابة من كان له تلاميذ ، فبعد الله بن عمر تخرج عليه كثيرون ، منهم : سعيد بن المسيب ، ونافع مولاة ، وسالم ابنه وغيرهم ، وكان لكل صحابي من يختص بنقل علمه وأكثر هؤلاء كانوا من الموالى.

ثانيهما : أن يجتهدوا فيما لم يعرف عن الصحابة رأي فيه وليس فيه نص من قرآن أو سنة فكان لهم اجتهاد ورأي فيما ينقلون من أحاديث وفتاوى ، ولا يخرج عن منهاج الصحابة الذي سموه لهم ولمن جاءوا بعدهم. (١)

(١) تاريخ المذاهب الفقهية ص ٢٥٧.

ويمكن تلخيص أهم ظواهر تطور الفقه الإسلامي في هذه الفترة في ثلاثة أمور:

أولا : اشتداد الخلاف في مسائل الفقه في هذه الفترة:
ولذلك أسبابه التي أهمها:

(١) انتقال الصحابة -رضوان الله عليهم - من المدينة وانتشارهم في الأمصار الإسلامية المختلفة ، وقد حملوا علمهم وفقهم ولاشك أنهم لم يكونوا سواء في الحفظ والفهم وطريقة الاستنباط مما ترتب عليه الاختلاف الواضح في الحكم على النوازل والأحداث.

(٢) تعذر الإجماع على رأي بسبب استحالة اجتماع الكل في وقت واحد ومكان واحد في ذلك الوقت ، فضلا عن وجود الفرق الإسلامية ، التي كان لها بجانب اتجاهها العقائدي اتجاه فقهي كالخوارج والشيعة.

(٣) اختلاف العادات والتقاليد في كل عصر عن الآخر ، مما أدى إلى الاختلاف الفقهي ، لأن الفقيه يجب عليه أن يراعي ظروف بلده وأعرافه وتقاليده ، ما دامت لا تتعارض مع أحكام الشرع.

(٤) وثوق أهل كل بلد عن سكنها من أصحاب النبي ﷺ وأخذهم عنهم ، فأهل المدينة اتبعوا فتاوى عبد الله بن عباس ، وأهل الكوفة اعتمدوا فتاوى عبد الله بن مسعود ، وأهل البصرة اعتمدوا فتاوى معاذ بن جبل وعبادة بن الصامت ، وأهل مصر اعتمدوا على فتاوى عبد الله ابن عمرو بن العاص. (١)

ثانيا: انتشار رواية الحديث ، في هذه الفترة: وذلك لعدة أسباب أهمها:

(١) تفرق الفقهاء في البلاد.

(٢) تجدد الحوادث.

(١) المدخل لدراسة الشريعة ص ١٣٢-١٣٤.

(٣) سؤال الناس عن الأحاديث وقيام الحفاظ بالتحديث ومن الطبيعي ألا يكون الرواة على درجة واحدة من الحفظ والإجادة والإتقان ، ولا فى كمية المحفوظ ، بل كان منهم المكثر ومنهم المقل .
وقد نتج عن انتشار رواية الحديث فى هذه الفترة نتائج فى غاية الأهمية يمكن إجمالها فيما يلى :

- (١) كثرة الاستنباط من السنة .
- (٢) كثرة الوضع فى الحديث لإفساد الشريعة ، والتشويش على أهل العلم والترغيب والترهيب وغيرها .
- (٣) عرقلة تقدم الفقه الإسلامى لحين توثيق السنة ، ولذلك اشترط الفقهاء لقبول الحديث شروطا معينة ، وبالعكس فى هذه الشروط حتى قلت روايتهم للحديث واعتمادهم عليه وكثر اعتمادهم نتيجة لذلك على الرأى .
- (٤) وجود طبقة من أهل العلم هم جهابذة الحديث ، وقفوا على الكشف عن علل الأحاديث وعيوبها سندا وممتنا ، وصنف المسلمون لأول مرة فى تاريخ العلوم علم تاريخ الرجال .^(١)

(١) تاريخ التشريع الإسلامى للشيخ محمد الخضرى ص ١٣٧-١٤٢ .

ثالثاً: وظهور نوعان من الفقه: فقه الرأي وفقه الأثر:

واشتهر فريق من الفقهاء بأنهم فقهاء الرأي وآخرون اشتهروا بأنهم فقهاء

أثر

ولقد جرى على أقلام بعض العلماء أن أهل الحديث أكثرهم بالحجاز ، وأكثر أهل الرأي كانوا بالعراق ، وأساس ذلك أن فقهاء المدينة كانوا يرمون فقهاء العراق ببعدهم عن السنة ، وأنهم يفتنون في الدين بأرائهم ، وفقهاء العراق ينكرون ذلك .

والحقيقة أن الرأي كان بالعراق ، والحديث أيضاً ، وكان بالمدينة رأي بجوار الحديث ولكنهما كانا يفترقان بين أمرين :

أحدهما: أن مقدار الرأي عند أهل العراق أكثر منه عند أهل الحجاز .

ثانيهما: نوع الاجتهاد بالرأي ، فأكثر الاجتهاد بالرأي عند أهل العراق كانوا يسيرون فيه على منهاج القياس . وأما الرأي عند أهل الحجاز فكان يسير على منهاج المصلحة وقد تبع ذلك أن كثرت التعريفات الفقهية في العراق والإفتاء فيما لم يقع لاختيار الأقيسة ، وذلك ما يسمى بالفقه التقديري ، ولم يجد ذلك بالمدينة ؛ لأن الأساس كان للمصلحة ، وهي لا تحقق إلا في الوقائع فلا يجيء فيها الفرض والتقدير .

وكان من فقهاء الرأي بالعراق علقمة ، وإبراهيم النخعي ، وحمام بن أبي سليمان شيخ أبي حنيفة ، وغيرهم كثير كانوا يكثرون من القياس ، وإمامهم من الصحابة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فأكثر روايتهم عنه ، وعلى بن أبي طالب ، من كبار الصحابة الذين أقاموا بالعراق أمدا طويلا .

وكان على رأس مدرسة أهل الحجاز الإمام سعيد بن المسيب ومعه فقهاء أهل المدينة السبعة وهم سعيد بن المسيب ، عروة بن الزبير ، القاسم بن محمد بن أبي بكر ، خارجة بن محمد بن أبي بكر ، أبو بكر عبد الرحمن بن الحارث ، سليمان بن يسار عبيد الله بن عيينه بن مسعود . (١)

ويستفاد مما سبق ما يلي:

أولاً: إن أهل العراق كانوا في أفضيتهم وفتواهم تابعين لبعث الله بن مسعود في فتاويه ، ولعل بن أبي طالب رضى الله عنه في أفضيته ، وغيرهم ممن أقاموا بالعراق ، وإن أهل المدينة من التابعين كانوا حريصين على نقل فقه الصحابة بالمدينة ، وهم أكثر ممن كانوا بالعراق .

ثانياً: إن فقيهن من فقهاء التابعين كانا أبرز الفقهاء مظهرها ، وكلاهما يمثل فقه بلده وحمل المجموعة الفقهية التي امتاز بها بلده وهما سعيد بن المسيب بالمدينة ، وإبراهيم النخعي ، فإليه أوي علم عبد الله بن مسعود وأفضية على وغيرهما من الصحابة الذين أقاموا بالعراق (٢)

(١) تاريخ المذاهب الفقهية ص ٢٦٠ - ١٦١ .

(٢) تاريخ المذاهب الفقهية ص ٢٦٢ .

الفصل الثامن (المذاهب الفقهية)

المذهب الحنفي

يعد المذهب الحنفي أقدم المذاهب السنية الأربعة المشهورة

إمام المذهب :

هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى من أصل فارس

مولده:

ولد بالكوفة سنة ثمانين من الهجرة النبوية فى خلافة عبد الملك بن

مروان الأموى.

نشأته:

نشأ أبو حنيفة بالكوفة نشأة إسلامية خالصة وترى بها وعاش أكثر

حياته فيها . وقيل إن أباه (ثابتا) التقى بالإمام على بن أبى طالب صغيرا فدعا

له بالبركة فيه وفى ذريته.

كان أبوه من أهل الغنى واليسار ، فأبوه وجدته كانا تاجرين فى الحرير

والتجارة تدر على صاحبها الخير الكثير والمال الوفير وعنهما أخذ الإمام هذه

التجارة.^(١)

شيوخه:

لزم الإمام أبو حنيفة أستاذه حماد بن أبى سليمان مدة ثمانى عشرة سنة

حتى مات حماد وكان عمر أبى حنيفة أربعين سنة وملازمة أبى حنيفة لأستاذه

حماد لم تكن ملازمة كاملة بل إنه كان كثير الرحلة إلى بيت الله الحرام حاجاً

، و التقى فى مكة المكرمة والمدينة المنورة بالفقهاء من التابعين كان يروى عنهم

الأحاديث ، ويذاكرهم ويدارسهم الفقه.

والتقى بالإمام زيد بن على زين العابدين ، وجعفر الصادق من أئمة

الشيعة وغيرهما.^(١)

^(١) تاريخ المذاهب الفقهية للإمام محمد أبو زهره ص ١٣٠

أصول المذهب الحنفي:

وضع الإمام أبو حنيفة أصول مذهبه بقوله " إني آخذ بكتاب الله إذا وجدته فإن لم أجده فيه أخذت بسنة رسول الله ﷺ والآثار الصحاح عنه ، فإذا لم أجد في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ أخذت بقول أصحابه آخذ بقول من شئت وادع قول من شئت ثم لا أخرج عن قولهم إلى قول غيرهم .

فإذا انتهى بي الأمر إلى إبراهيم ، والشعبي والحسن وابن سريين وسعيد بن المسيب وعدد رجالا قد اجتهدوا فلي أن اجتهد كما اجتهدوا^(٢)

وتتمثل أصول التشريع في المذهب الحنفي فيما يلي :

أولاً: القرآن الكريم :

وهو المصدر الأول للتشريع ومجمع كلياتها ، وإليه ترجع أحكامها وما من مصدر إلا يرجع إليه في أصل ثبوته. ^(٣)

ثانياً: السنة النبوية :

فهى المصدر الثانى الذى اعتمد عليه أبو حنيفة فى استنباط الأحكام . وهى تلى الكتاب الكريم فى مرتبته ، كما أن السنة هى المبينة لما جاء مجملا من كتاب الله عز وجل . والمقيدة لمطلقه والمخصصة لعامه والمزيلة لمشكله .

(١) المدخل إلى دراسة الشريعة الإسلامية أ.د/ محمد نبيل الشاذلى ص ١١٣-١٢٠ .

(٢) تاريخ المذاهب الفقهية للشيخ محمد أبو زهرة .

(٣) تاريخ التشريع الإسلامى أ.د/ رشا خليل ص ١٨٦ ، المدخل فى الفقه الإسلامى أ.د/ محمد

الشحات الجندى ص ٦٠ وما بعدها .

ثالثاً: أقوال الصحابة:

أخذ الإمام أبو حنيفة - رضى الله عنه - بقول الصحابي ، واعتبره واجب الإتياع ، وإذا اجتهد أبو حنيفة فى مسألة كان للصحابة آراء فيها ، فإنه يختار من هذه الآراء ، ولا يخرج عن آرائهم إلى غيرها.

رابعاً: الإجماع

وهو اتفاق مجتهدى الأمة على حكم شرعى بعد انتقال رسول الله ﷺ إلى الرفيق الأعلى.

وكان الإمام أبو حنيفة يعتبر الإجماع أصلاً من أصول فقهه وبنى عليه اجتهاده.

خامساً: القياس:

وهو بيان حكم غير منصوص على حكمه ، بأمر معلوم حكمه بالكتاب أو السنة أو الإجماع ، لاشتركه معه فى علة الحكم. ويقول أستاذنا الدكتور / محمد نبيل الشاذلى " إن اجتهاد أبى حنيفة ومسلكه فى فهم الأحاديث مع البيئة التى عاش فيها من شأنه أن يجعله يكثر من القياس ويفرع الفروع على مقتضاه. فكان يستتبط العلل من ثنايا النصوص يعمم حكمها ، ويوائم بينها وبين النصوص المعارضة مواعمة عادلة مستقيمة لا يخرج فيها عن النصوص ولا يلغى قياسه^(١)

خامساً: الاستحسان:

هو خروج عن مقتضى القياس الظاهر إلى حكم آخر يخالفه ، لأن القياس الظاهر تتعدم صلاحيته فى بعض الجزئيات فلا بد من البحث عن علة

(١) المدخل إلى دراسة الشريعة الإسلامية أ.د/ نبيل الشاذلى ص ١٢٨ - ١٢٩

أخرى عن طريق القياس الخفى ، أو أن القياس الظاهر قد عارضه نص ، فإنه يترك لأجل النص.

ومثلوا له بسؤر سباع الطير فقد اجتمع فيه قياسان :

أحدهما: قياسه على سؤر سباع البهائم كالأسود والنمور وغيرها فى كون لعاب كل منهما يتولد من اللحم النجس ولحمها لا يؤكل وبما أن سؤر سباع البهائم نجس فينبغي أن يكون سؤر سباع الطير نجسا أيضا ، وهذا موجب القياس فهو قياس ظاهر جلي.

الثاني: قياس سؤرها على سؤر الإنسان فكما أن سؤر الإنسان طاهر فكذلك سؤر سباع الطير كالنسر والحدأة وغيرها طاهر كذلك ، لأن سباع الطير تشرب بمناقيرها وهى عظم طاهر فلا تلقى لعابها فى الماء فلا تنجس به فلا يكون سؤرها نجسا ، كما لا ينجس الماء بشرب الإنسان وهذا قياس خفى^(١)

سادسا: العرف:

وهو ما يكون عليه عمل المسلمين على أمر لم يرد فيه نص من القرآن أو السنة أو عمل الصحابة، ولا بد أن يكون عرفا صحيحا ، ولا يخالف نسا فيكون حجة فيما وراء النص.

البلاد التى انتشر فيها المذهب الحنفى:

انتشر المذهب الحنفى فى بلدان كثيرة حتى صار المذهب الرسمى لبعض البلاد كالعراق وما وراء النهر وقد بدأ انتشار المذهب الحنفى فى الكوفة ثم بغداد ثم مصر والشام وبلاد فارس والروم واليمن والهند والصين وبخارى والقوقاز والأفغان وتركستان ، ولا يزال المذهب الحنفى إلى اليوم مذهب الفتيا والقضاء الشرعى فى أكثر البلاد التى خضعت للحكم العثمانى.

أسباب انتشار المذهب الحنفى:

إن من أهم الأسباب التى أدت إلى انتشار المذهب الحنفى ما يلى:

(١) المرجع السابق ص ١٣٠ ، تاريخ التشريع الإسلامى أ.د/ رشاد حسن خليل ١٨٦-١٨٧.

(١) كثرة تلاميذ أبي حنيفة وعنايتهم بنشر آرائه وبيان الأسس التي قام عليها فقهه وقد خالفوه في القليل ووافقوه في الكثير وعنوا ببيان دليله في الوفاق وكذلك في الخلاف كما قاموا بالدفاع عن آرائه والانتصار لها و المناظرات التي جرت بينهم .

(٢) اعتباره المذهب الرسمي للدولة العباسية فمكث بها أكثر من خمسة قرون يطبق في نواحي البلاد الإسلامية.

(٣) تعيين الرشيد لأبي يوسف قاضيا ببغداد فكان القضاة الآخرون يقضون برأيه في باقي الأقاليم.

(٤) اهتمام فقهاء المذهب بالعمل على نموه فقد عنوا باستنباط علل الأحكام وتطبيقها على ما يجد من الوقائع في العصور المتتابعة وبعد استنباطهم لعلل الأحكام التي قامت عليها فروع المذهب جمعوا المسائل المتجانسة في قواعد عامة شاملة فاجتمع في المذهب التفريع ووضع القواعد والنظريات العامة التي تجمع شتاته وتوجهه إلى كلياته ، ومن ثم صار للمذهب قيمة تشريعية كبيرة بشمول اجتهاده لمعظم القضايا. (١)

تلاميذ أبي حنيفة:

(١) أبو يوسف: وهو يعقوب بن إبراهيم الأنصاري ولد بالكوفة سنة ١١٢هـ ومات ١٨٢هـ وقد اشتغل بالحديث ثم غلبت نزعة الفقه عليه فتلقى الفقه عن ابن أبي ليلى ثم عن أبي حنيفة ، وسار على أصول أبي حنيفة ومذهبه وكان على علم بالفقه ، وله فيه مسائل خالف فيها إمامه بالحجة والدليل . وقد التقى بمالك وناظره مقررا قواعد وأصول مذهب أبي حنيفة ، وقد تولى القضاء في عهد الخلفاء العباسيين ، وصار قاضيا للقضاة في عهد هارون الرشيد وقد أكسبه

(١) السامى فى تاريخ التشريع الإسلامى أ.د/ رشاد حسن خليل ص ٢٨٨

ذلك خبرة عملية ، وقد أفاد المذهب الحنفي وأكسبه رواجاً وشهرة في الأمصار الإسلامية.

وعمل أبو يوسف على التقريب بين مدرسة الحديث ومدرسة الرأي عندما قابل الإمام مالك في المدينة . كما أنه أول من صنف الكتب وقد بقي من هذه التصانيف كتاب الخراج ، والرد على سير الأوزاعي ، وكتاب اختلاف أبي حنيفة وأبي ليلى. (١)

كتاب الخراج :

وهو رسالة كتبها إلى الرشيد بشرح له فيها مالية الدولة الإسلامية على تفصيل متقن محكم وهذا الكتاب ثروة علمية فقهية ذاخرة (٢)

٢) محمد بن الحسن :

هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني ولد سنة ١٣٢ هـ بواسطة من أعمال العراق ونشأ بالكوفة . ثم سكن بغداد أخذ الفقه عن أبي حنيفة إلا أنه لم يجالسه طويلاً لوفاة أستاذه عام ١٥٠ هـ أكمل دراسته في الفقه على أبي يوسف فتلقى عنه فقه الرأي والدرابية ، وكان ذا عقل راجح وفطنة قوية فنبغ نبوغاً عظيماً وصار المرجع لأهل الرأي في حياة أبي يوسف ورحل إلى الإمام مالك فتلقى عنه فقه الحديث والرواية في المدينة المنورة وروى عنه الموطأ ، ودونه ، وروايته عنه من أعظم الروايات .

ورحل إلى الشام فتلقى فقه الشام عن شيخها الإمام الأوزاعي تقابل مع الإمام الشافعي رضي الله عنهما ببغداد ، وقرأ كتبه وناظره مسائل كثيرة ولاه الرشيد القضاء وكان يملك عنان البيان وصقلة القضاء فاستفاد منه علماً وتجربة

(١) المدخل في الفقه الإسلامي للأستاذ الدكتور / محمد الشحات الجندي ص ١٦٥

(٢) المدخل إلى دراسة الشريعة الإسلامية أ.د/ محمد نبيل الشاذلي ص ١٣٢

وعملا ولقد جمع الإمام محمد بن الحسن بين فقه الحجاز وفقه العراق وعنه أخذ مذهب أبي حنيفة .

أهم هذه الكتب:

كتب ظاهر الرواية وتسمى (الأصول) وهي :

(١) المبسوط ويعرف بالأصل

(٢) الزيادات

(٣) الجامع الصغير

(٤) السير الصغير

(٥) السير الكبير

(٦) الجامع الكبير

وسميت بظاهر الرواية ، لأنها رويت عن محمد رواية الثقات فهي ثابتة عنه

: عاما متواترة أو مشهورة .

(٣) زفر بن هذيل:

هو زفر بن هذيل بن قيس الكوفي ولد سنة ١١٠ هـ وأخذ عن أبي حنيفة

فقه الرأي ، وكان أكثر أصحاب أبي حنيفة آخذا بالقياس واتصف بقوة الحجة

وتولى قضاء البصرة في عهد أبي حنيفة وتوفى ١٥٧ هـ (١)

(٢) الإمام مالك للشيخ محمد أبو زهرة ٣٠-٣٣

المذهب المالكي

التعريف بصاحب المذهب :

أسس المذهب المالكي الإمام مالك بن أنس بن عامر الأصبحي ، ولد بالمدينة عام ٩٣هـ من أبوين عربيين فأبوه ينتهي إلى قبيلة ذى أصبح وهي قبيلة باليمن وأمه العالية بنت شريك الأزديّة فهي تنتهي إلى قبيلة الأزدي . وقد نزل جد الإمام مالك بالمدينة عندما جاءها متظلمًا من بعض ولاة اليمن وكان جد مالك من كبار التابعين وقد روى عن كثير من الصحابة كعمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وطلحة بن عبيد الله وعائشة أم المؤمنين وظل الإمام مالك بالمدينة ولم يتحول عنها إلا حاجا حتى توفي فيها عام ١٧٩هـ

حفظ مالك القرآن الكريم في صغره ثم ظل ينتقل في مجالس العلماء حتى انتهى به الأمر إلى ملازمته لعبد الرحمن بن هرمز ، فقد كان مالك معجبا به محباً له مقدرا لعلمه فقد كان ابن هرمز تابعيا قارئاً محدثاً فروى عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري.

شيوخه:

تلقى الإمام مالك الفقه والسنة عن شيوخ كثيرين منهم عبد الرحمن بن هرمز ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري وأبو الزناد عبد الله بن ذكوان وأخذ عنه الحديث. ويحيى بن سعيد وقد أخذ عنه فقه الرأي وعلم الرواية وربيعة بن عبد الرحمن وقد تلقى عنه فقه الرأي فقد كان مشهورا به حتى سمي بربيعة الرأي .

أصول المذهب المالكي:

الأصول التي قام عليها المذهب المالكي تتمثل فيما يلي :

أولاً: الكتاب فهو مقدم على السنة وعلى ما وراءها ، لأنه أصل الشريعة وحجتها وسجل أحكامها إلى يوم القيامة.

ثانياً: السنة كان منهج الإمام مالك فى الاستنباط من السنة أنه يأخذ بالمتواتر منها كما يأخذ بالمشهور منها فى عصر التابعين أو تابعى التابعين ولا اعتبار لما اشتهر بعد ذلك وأخذ بخبر الآحاد إلا أنه يقدم عليه عمل أهل المدينة.

ثالثاً: عمل أهل المدينة فهو حجة شرعية مقدمة على القياس وخبر الواحد لأنه بمثابة السنة المتواترة وما كان هذا شأنه يقدم على خبر الآحاد.

(٤) **فتوى الصحابى:** فقد كان الإمام مالك يأخذ بفتوى الصحابى على أنها حديث واجب العمل به إذا صحت نسبته إليه.

(٥) **المصالح المرسله:** وهى التى لم يشهد لها دليل من الشرع لا باعتبارها ولا بإلغائها وتتطوى على حفظ مقاصد الشريعة العامة المتمثلة فى حفظ الدين والنفوس والمال والعقل والعرض.

ومن أحكامها الفقهية ضرب المتهم بالسرقة ليقر بالشئ المسروق ومنها اعتبار أن المفقود ميتاً إذا مضت على غيبته مدة يغلب على الظن فيها موته وانقطعت أخباره وجهل حاله فأجاز لزوجته أن تتزوج بعد مضى أربع سنوات رعاية للمصلحة ودرء المفسدة.

(٦) الاستصلاح وهو الاستحسان :

وهو طلب المصلحة والبحث عنها استهدافاً لتحقيق حاجات الناس وسبباً لإجابة مطالبهم وهى مرادف الاستحسان فى المذهب الحنفى وفى معناه وقد اعتبره المذهب المالكي مصدراً للتشريع فى بعض المسائل كتضمين الصناع ، وجمع القرآن وتشريع العشور .

(٧) سد الذرائع: وهو عبارة منع الوسائل المباحة المفضية إلى أمر ممنوع كبيع السلاح للأعداء ، وبيع العنب لمن يعلم أنه يتخذه خمرا وبيع العينة. (١)

أصحاب مالك:

وجد لمالك أصحاب وتلاميذ كثيرون انتشروا في الأقاليم الإسلامية بعد أن أخذوا العلم عنه ومن أشهرهم.

(١) ابن القاسم : وهو عبد الرحمن بن القاسم ولد ١٢٨هـ وتوفى بمصر ١٩١هـ وقد أخذ الفقه والحديث عن مالك ولازمه فترة طويلة وهو أفقه أصحابه وروى المدونة الكبرى عن الإمام مالك . وقد أخذها عنه سحنون من تلاميذ الإمام مالك.

(٢) ابن وهب: هو عبد الله بن وهب بن مسلم المصرى ولد عام ١٢٥هـ ومات فى ١٩٧هـ بمصر ، وقد تفقه على مالك وروى عنه الحديث.

(٣) أشهب: هو أشهب بن عبد العزيز بن عبد الحكم ولد سنة ١٥٠هـ وإليه انتهت زعامة الفقه المالكي.

انتشر المذهب المالكي فى شمال أفريقية تونس والجزائر والمغرب وفى صعيد مصر والسودان وفى قطر والبحرين والكويت. (٢)

(٢) المدخل فى الفقه الإسلامى للأستاذ الدكتور محمد الشحات الجندى . ص ١٦٩-١٧٠.

(٢) المرجع السابق ص ١٧١

المذهب الشافعي

مؤسس هذا المذهب وإمامه هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الشافعي القرشي المطلبي من بنى المطلب بن عبد مناف.

يلتقى مع رسول الله ﷺ في عبد مناف

مولده:

ولد الشافعي بغزة حيث خرج أبوه في حاجة له فمات وولدت أمه هناك ثم عادت به أمه إلى مكة موطن آبائه فحفظ القرآن بها ثم خرج إلى هزيل بالبادية أخذ عنهم الفصاحة ثم رجع إلى مكة ليتفقه على يد مسلم بن خالد الزنجي فلازمه حتى أذن له بالإفتاء وهو ابن خمس عشرة سنة.

وقد اتصل الشافعي بمالك وأخذ عنه العلم ثم اتصل بمحمد بن الحسن الشيباني ، وكانت معه مناظرات أظهرت عمق ملكته الفقهية وحجته على المناظرة العقلية.

وقد عاد الشافعي إلى الحجاز وشارك في الحياة العلمية فيها ثم رحل إلى العراق مرة أخرى بعد وفاة محمد بن الحسن وصار له تلاميذ يأخذون عنه فقهه ويمثل ذلك مذهبه القديم في العراق.

ثم عاد إلى الحجاز ورحل للمرة الثالثة إلى العراق وأمضى بها فترة قصيرة ورحل منها إلى مصر فاستقبله أهلها بالترحاب ونزل ضيفا على ابن الحكم.

وكانت هذه الفترة . فترة النضج للإمام فنشر آراءه بمصر ، وأصبح له أتباع كثيرون بها وصاغ فيها مذهبه الجديد الذي عدل فيه عن آرائه التي قال بها في العراق نتيجة لاختلاف الأعراف والظروف في مصر عنها في العراق . وقد طابت إقامته بمصر فظل بها حتى مات ٢٠٤ هـ

أصول مذهب الشافعية:

(١) **القرآن الكريم** : فهو المصدر الأول للتشريع فى المذهب الشافعى

كالشأن فى المذاهب الأخرى وهو يأخذ بالوسطية فى الاستدلال بالقرآن على الأحكام الشرعية ما بين الاعتماد على النص من حيث معناه الظاهر والتعمق فى معانية الكامنة فى ألفاظه والبحث عن أهداف النص ومرامييه وهو يحتج بظاهر القرآن ، مالم يدل الدليل على أن المراد غيره.

(٢) **السنة**: اشترط فى الاحتجاج بالسنة أن يكون الحديث متصلا وهو يحتج

بخبر الآحاد الصحيح ، ولم يشترط فيه ما اشترطه مالك من عدم مخالفته لعمل أهل المدينة ، لكنه لم يحتج بالمرسل ما خلا مرسل سعيد بن المسيب لأنه لا يرسل إلا عن راو ثقة لذلك احتج بمراسيله.

(٣) **الإجماع**: الإجماع حجة وهو مصدر للتشريع فى المذهب الشافعى

وأعلاه إجماع الصحابة يليه إجماع التابعين ثم إجماع أتباع التابعين ثم إجماع المسلمين فى سائر الأمصار.

وهو لا يحتج بالإجماع السكوتي ولا بالإجماع الصادر عن طائفة معينة

لاحتتمال مخالفة البعض ومعارضتهم لما جاء به ، ولا يحتج الشافعى بمذهب الصحابي ، لأن مذهبه صادر عن اجتهاد منه ، ويحتمل فيه الخطأ ويجرى عليه ما يجرى على غيره من مجانية الصواب.

(٤) **القياس**: اعتبر الإمام الشافعى القياس حجة شرعية بشرط أن تكون

علته منضبطة ولا يكون مخالفا للسنة ، وبذلك وقف الشافعى فى الاحتجاج به بين أبى حنيفة الذى يتوسع فيه ، وبين مالك الذى يضيق منه . واتخذ بذلك مذهبا وسطا بين مذهب أهل الحديث وأهل رأى.

وقد هاجم الشافعى الاستحسان وأنكره وقد أثر عنه قوله (من استحسَن فقد

شرع ومن رأيه أن الأخذ به من قبيل الهوى والتشهي وهو ما يتنافى مع أصول

التشريع ولم يتحج الشافعي بالمصالح المرسلّة إذ هي في معنى الاستحسان كما أنكر الاحتجاج بعمل أهل المدينة ولم يحتج بسد الذرائع فأباح الوسائل المشروعة وتطبيقا لذلك أجاز بيع العينة.

أصحاب الشافعي:

كان للإمام الشافعي أصحاب كثيرون وجل أصحابه في مصر والعراق نكتفى بذكر أبرزهم.

(١) **المزني:** هو إسماعيل بن يحيى المزني المصري ولد عام ١٧٥هـ وتوفي ٢٦٤هـ وقد أخذ العلم على الشافعي وخالفه في بعض آرائه وهو من أفقه أصحابه ، ومدون مذهبه ومن كتبه المختصر الصغير والجامع الصغير والجامع الكبير.

(٢) **البويطي:** وهو يوسف يحيى البويطي نسبة إلى بويط قرية من صعيد مصر ، وهو أكبر أصحابه ، أخذ عنه الفقه والحديث وقد اعتبره الشافعي خليفته في مجلسه وأعلم أصحابه وكان من الصالحين الزاهدين وقد مات في عام ٢٣١هـ.

المذهب الحنبلي التعريف بصاحب المذهب

الإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني ولد ببغداد عام ١٦٤هـ وتوفى سنة ٢٤١هـ كان دائم الترحال فى طلب العلم فقد جاب أقاليم الدولة الإسلامية من الكوفة إلى البصرة إلى مكة والشام واليمن وقد روى الحديث عن كثيرين وتفقه على يد الشافعي فى بغداد ، ثم أصبح مجتهدا فى الفقه واستقل فى الفقه عن الشافعي وصار صاحب مذهب وله أتباع ينتمون إليه ويناصرونه ، وقد كان الإمام أحمد من أشد أنصار السنة والمدافعين عنها وشاهد ذلك كتابه المسند.

أصول المذهب الحنبلي:

اعتمد الإمام أحمد فى فقهه على أصول ومصادر ، وهى أقرب إلى أصول مذهب الشافعية تتمثل فيما يلي:

(١) **القرآن الكريم:** فهو أول المصادر فى المذهب الحنبلي كغيره من المذاهب الأخرى.

(٢) **نصوص السنة النبوية:** هى المصدر الثانى للتشريع فى المذهب والحديث الصحيح أولى عنده من الإجماع والفتوى التى صدرت عن الصحابة ومقدم عليهما وكان يأخذ بالحديث المرفوع ، كما كان يأخذ بالحديث المرسل والضعيف ويقدمها على رأى الصحابي المجمع عليه أو الفتاوى ويقدمه كذلك على القياس وبعبارة أخرى فإنه كان من أنصار الحديث ومن المنتصرين له المؤسسين للأحكام الفقهية بناء عليه.

(٣) **فتاوى الصحابة:** ويقصد بها الأحكام الفردية التى قال بها الصحابي بشأن الإجابة على سؤال المستفتى أو فى معرض إبداء الرأى فى محفل علمي أو بمناسبة التباحث حول قضية مصلحة جدت على الساحة وتتطلب معرفة حكم الشرع فيها

أو لأي سبب آخر فإذا اتفق الصحابة على حكم شرعى عده مصدرا من مصادر التشريع وعند تعدد الفتاوى أخذ بأقربها إلى القرآن والسنة.

٤) **القياس:** كان الإمام أحمد بن حنبل يستخدمه عند الضرورة ، حيث لا يوجد مصدر آخر يقدم عليه فى بيان الحكم الشرعى فإذا لم يجد حديثا ولا فتوى الصحابي لجأ فيها إلى ما أثر عن السلف. وقد ترك الإمام أحمد بعض الأجوبة التى رواها عنه تلاميذه ، ولم يترك كتابا فقهيا يرجع إليه كما فعل بالنسبة لكتاب المسند فى الحديث.

وتجدر الإشارة إلى أن الحنابلة قد توسعوا فى الاشتراط بما لم يتوسع فى المذاهب الأخرى . واعتبروا أن كل شرط ليس فيه دليل للتحريم أو يتوافق مع نصوص القرآن والسنة أولا يتعارض معها أولا يتناقض مع مقاصد الشرع وكلياته العامة اعتبروه من قبيل الشرط الصحيح كما جاء فى الحديث الصحيح (المسلمون عند شروطهم إلا شرطا أحل حراما أو حرم حلالا) فالحنابلة قد توسعوا فى الشروط وسلكوا فيها مسلكا حسنا .

أصحاب الإمام أحمد بن حنبل:

١) **أبو بكر الأثرم:** هو أحمد بن هانى الخراسانى البغدادى أخذ الفقه والحديث ، ودون كتاب السنن فى الفقه على مذهب الإمام أحمد وتوفى سنة ٢٦٠هـ

٢) **المروزي:** وهو أحمد بن محمد بن الحجاج ، وهو أقرب أصحاب الإمام أحمد إليه وقد دون كتاب السنة بشواهد الحديث توفى سنة ٢٧٥هـ

ومن أصحاب الإمام أحمد ابنه صالح بن أحمد وابنه عبد الله بن أحمد عمل صالح على نشر آراء أبيه الفقهية أما عبد الله فقد روى كتاب المسند فى الحديث.

وقد مر المذهب الحنبلى بمرحلة تجديد وإحياء له تتمثل فى إسهامات ابن تيمية صاحب المصنفات المشهورة وشيخ الإسلام فى عصره ، وابن القيم ، وقد كان لجهودهما أثر على نمو المذهب وكثرة أتباعه.

المذهب الظاهري

حقيقة المذهب الظاهري:

يقوم هذا المذهب على أن المصدر الفقهي هو ظواهر النصوص من الكتاب والسنة فلا رأى فى حكم من أحكام الشرع. وعلى هذا فقد نفى المعتنقون لهذا المذهب الرأى بكافة أنواعه فلم يأخذوا بالقياس ولا بالاستحسان ، ولا بالذرائع ، ولا المصالح المرسله ولا بأى وجه آخر من وجوه الرأى.

بل يأخذون بالنصوص وحدها ، وإذا لم يكن نص أخذوا بحكم الاستصحاب فهذا المذهب نفى القياس لأنه يفتح باب الاجتهاد على مصراعيه حتى جراً العامة على استتباط الأحكام وقد قام بتدوين هذا المذهب وبيان أحكامه وتوضيح أدلته عالمان:

أحدهما: دواد الأصفهاني وبعد منشئ المذهب لأنه أول من تكلم به.

ثانيهما: ابن حزم الأندلسي وقد كان له فضل بيان المذهب وبسطه ونشأ المذهب فى بغداد فى منتصف القرن الثالث الهجري.

أصول المذهب الظاهري:

(١) **الكتاب:** وهو أصل الشريعة وسجلها الباقي إلى يوم القيامة والقرآن إما بين بنفسه كأحكام النكاح والطلاق والمواريث وإما يحتاج إلى بيان من السنة كتفصيل المجل فى معنى الصلاة والزكاة والحج فتكون السنة بيانا مصداقا لقوله تعالى(وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم) (١)

(١) سورة النحل آية (٤٤)

٢) **السنة:** قسم الظاهرية السنة إلى قسمين متواترة وهى حجة قطعية من غير تردد إلا أن المتواتر عندهم يغاير المتواتر عند المحدثين وسائر الفقهاء فالظاهرية يقررون أن أقل حد المتواتر اثنان إذا أمن اتفاقهما على الكذب.

القسم الثانى من السنة:

خبر الأحاد وهو يوجب العمل والاعتقاد عند الظاهرية والفرق بين القسمين هو فى قوة الاستدلال فالمتواتر يقدم على الأحاد ويشترط فى الرواة عند الظاهرية أن يكونوا عدولا ثقات فى ذات أنفسهم وأعلى مراتب الثقة أن يكون الراوى فقيها ضابطا حافظا. وخبر الواحد هو مارواه الواحد أو الأكثر إذا لم يستوف شرط التواتر . ورفض الظاهرية الأخذ بالمرسل ، فلا بد أن يكون السند فى الراوية متصلا كما لا يعتبر الحديث منسوبا إلى النبى ﷺ إلا إذا صرح الصحابى بأن النبى ﷺ قد قاله أو نحو ذلك .

وعلى هذا فلا يعتبر من السنة قول الصحابى : السنة كذا أو أمرنا بكذا ، فلذلك لا يعتبر إسنادا لاحتمال أن يكون ذلك اجتهاد منه أو أنه سمع من النبى ﷺ قولا فى ذلك وبذلك يكون اجتهاد الصحابى عند الظاهرية ليس حجة فى الدين فلا يقلد الصحابى ولا من دونه.

٣) **الإجماع:** ويراد به ما كان فى عهد الصحابة فقط لأنه كان ممكنا وعلى هذا فإن الظاهرية لم يأخذوا بالإجماع كمصدر مستمر قائم كما فعل سائر الفقهاء لأن اتفاق جميع المجتهدين أمر مستحيل فى نظرهم.

٤) **الاستصحاب:** ويقصد به بقاء الحكم المبنى على النص حتى يوجد دليل من النصوص يغيره ، وقد قرر الظاهرية أن الأصل فى الأشياء

الإباحة إلا ما جاء به نص يثبت التحريم فقد قال تعالى " ولكم فى الأرض مستقر ومتاع إلى حين " (١)

فإن الله تعالى أباح الأشياء بقوله أنها متاع لنا ثم حظر ما شاء وكل ذلك بشرع. وقد ترك الظاهرية القياس بناء على أنه حكم بالرأى وفيه مخالفة للنص ولا شك أن عدم الأخذ بالقياس يؤدي إلى الحرج فى كثير من الأحكام فإنه من المعقول أنه إذا تشابهت مسألتان واتحدتا فى علة واحدة أن تأخذ الثانية حكم الأولى ما دامت العلة واضحة .

مذاهب الشيعة

أصول مذاهب الشيعة:

ترجع أصول مذاهب الشيعة إلى القول بأحقية الإمام على بن أبى طالب بالخلافة لأنه من أهل بيت رسول الله ﷺ فهو ابن عمه وزوج ابنته فاطمة وأول من دخل الإسلام وأوصى الرسول ﷺ له بالخلافة من بعده لذلك تشيعوا له وأطلق عليهم اسم الشيعة لأنهم شايعوه فى رأيه وأيدوه فى سياسته

اتفق الشيعة على أحقية الأئمة الثلاثة بالخلافة وهم على بن أبى طالب وولديه الحسن والحسين ولكنهم اختلفوا بعد ذلك فقال بعضهم بإمامة زيد بن على زين العابدين أبى الحسين وهم الزيدية وقال البعض الآخر بإمامة أبى جعفر محمد الباقر ومن بعده الإمام جعفر الصادق وهؤلاء هم الجعفرية.

(١) سورة البقرة آية ٣٦

المذهب الزيدي التعريف بصاحب المذهب ونشأته

ينسب المذهب الزيدي إلى الإمام زيد بن علي بن زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب ولد عام ٨٠هـ ومات عام ١٢٢هـ تلقى العلم عن أبيه ثم عن أخيه محمد الباقر ، وقد كان الباقر إماما فى الفضل والعلم أخذ عنه كثير من العلماء وروا عنه .

كما تلقى الإمام زيد العلم عن عبد الله بن الحسن عم زين العابدين وقد كان ثقة صدوقا روى عنه وتلمذ عليه جمع من المحدثين منهم أبو حنيفة ومالك وسفيان الثورى وخرج زيد لطلب العلم فى شتى نواحيه فكان دائم التنقل فى أقاليم العراق والحجاز لمذاكرة العلماء قال عنه الإمام أبو حنيفة شاهدت زيد بن علي فما رأيت فى زمانه أفتقه منه ولا أسرع جوابا ولا أبين قولا لقد كان منقطع النظير .
فقه الزيدية وأصوله:

جاء الفقه الزيدى قريبا من فقه الأئمة الأربعة أبو حنيفة ومالك والشافعى وأحمد بن حنبل وهذا يصور النبع الذى نبعت منه هذه الآراء وهو كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ كما يدل على أن الإمام زيد رضى الله عنه والذين ساروا على مناهجه من بعده لم يبعدوا عن منهاج أكثر علماء المسلمين فى عصر التابعين ومن جاء بعدهم وجاء المجتهدون فى المذهب بعد الإمام زيد فاستنبطوا من الفروع التى أثرت عنه أصولا لمذهب الزيدية وتشمل هذه الأصول .

- (١) **الكتاب:** ونصوص الكتاب لها مراتب عندهم.
- (٢) **السنة:** وتقدم الأقوال ، ثم تأتى بعدها أفعال النبي ﷺ وتقريراته ، لأن الألفاظ دلالتها على الأحكام الشرعية أوضح وأبين.
- (٣) **الإجماع**
- (٤) **القياس :** ويتناول كل ضروبه من استحسان ومصالح مرسلة.
- (٥) **العقل:** فإذا عدت الأدلة السابقة.

عمل بدليل العقل ، فما يقر العقل حسنه يكون مطلوباً وتركه يوجب عقاباً
وما يقر العقل قبحه يكون منهيًا عنه وفعله يوجب العقاب.

المذهب الجعفري التعريف بصاحب المذهب ونشأته

ينسب المذهب الجعفري إلى الإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر بن
على زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب ولد بالمدينة عام ٨٠ هـ
وتوفي فيها عام ٤٤٨ هـ ولقب بالصادق لأنه لم يعرف عنه الكذب قط.
وقد نشأ بالمدينة وترى في رعاية أب كريم وعالم عظيم هو الإمام محمد
الباقر ، الذي لا يخفى اسمه أو تجهل مكانته بين العلماء في زمانه.

أصول الفقه الجعفري:

تتمثل أدلة المذهب الجعفري في المصادر الآتية:

- (١) الكتاب : وهو المصدر الأساسي لكل الأحكام الشرعية .
- (٢) السنة: وتشمل ما ثبت عن النبي ﷺ كما تشمل قول الإمام جعفر فلا
فرق في المذهب الجعفري بين ما ثبت عن النبي ﷺ وما ثبت عن أئمتهم
فالكل واجب الإتيان وما عندهم هو من الرسول ﷺ لا من اجتهادهم
ورأيهم لأن علمهم موروث أخذه اللاحق عن السابق.
- (٣) الإجماع: ويراد به إجماع أئمة الشيعة الجعفرية على حكم شرعي أما
إجماع غير أئمتهم فلا يعد إجماعاً فلم يأخذوا به.
- (٤) العقل: فلم يعتمد المذهب الجعفري القياس وإنما كان يأخذ بالمصلحة أو
العقل حيث لا نص ، فحكم العقل يقضى بأن ما فيه ضرر يترك وما
فيه منفعة يؤخذ.

المذهب الإباضي

حقيقة الإباضية :

الإباضية فرقة من الخوارج ، وفرقتهم من أقرب فرق الخوارج إلى الجماعة الإسلامية وأقلها تعصبا وبعدا عن الشطط والغلو ، وأقربها إلى الاعتدال وقد عرفوا بالتقوى وحسن الخلق فلم يكفروا كغيرهم من الخوارج من عداهم من المسلمين وكثيرا ما عارضوا غيرهم من فرق الخوارج وأبطلوا آراءهم المتطرفة وناقضوا تعصبهم الممقوت.

التعريف بصاحب المذهب:

تنسب الإباضية إلى عبد الله بن إياض التميمي المتوفى ٨٦ هـ في عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان وتتلذذ عبد الله بن إياض على يد جابر بن زيد أحد كبار التابعين ويعدده بعض فقهاء الإباضية المؤسس الأول للمذهب إلا أن نسبه إلى عبد الله بن إياض جاءت من أنه كان أكثر ظهورا في الميدان السياسي أيام الأمويين فلشهرته نسب المذهب إليه ، وعدّه الشماخي من التابعين . نشأ في زمن معاوية بن أبي سفيان.

أصول المذهب الإباضي:

- (١) الكتاب
- (٢) السنة: وهم في هذا الأصل يعملون بخبر الواحد كما يأخذون بالحديث المرسل
- (٣) الإجماع
- (٤) القياس

مؤلفات الفقه الإباضي:

نمى الفقه الإباضي كغيره من فقه المذاهب الأخرى المشهورة فكان له من الفقهاء والمؤلفات ما مكن للمذهب من الانتشار والازدهار ومن أشهر المؤلفات فى هذا الفقه كتاب النيل وشفاء العليل للشيخ ضياء الدين عبد العزيز التميمى المتوفى ١٢٢ هـ ويعد هذا الكتاب المصدر الأساسى للفتوى فى الفقه الإباضي كما ألف صاحب هذا الكتاب كتباً أخرى منها التاج فى التوحيد والفقه وكتاب معالم الدين فى الفلسفة وأصول الدين.

ومن المؤلفات فى الفقه الإباضي كتاب شرح النيل للشيخ محمد بن يوسف اطفيش ويقع هذا الكتاب فى عشر مجلدات. (١)

المذاهب الفردية

المذاهب الفردية مذهب الأوزاعي

هو الإمام عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ولد بدمشق سنة ٨٨ هـ ويعرف بفضله الشام وتفقه على يده كثير من العلماء وكان يميل إلى الحديث وانتشر مذهبه فى العصر الأموى بالشام والمغرب وظل معمولاً به بين أتباعه فى القرن الثانى ومنتصف القرن الثالث ثم حل محله مذهب الشافعية فى الشام والمالكية فى المغرب ، وانقرض بعد ذلك ولم تقم له قائمة ، ولا يوجد منه إلا آراء الأوزاعي فى كتب الفقه المقارن وقد مات فى عام ١٥٧ هـ (٢)

(١) السامى فى تاريخ التشريع الإسلامى أ.د/ رشاد محسن خليل ص ٣٣٥-٣٣٧.

(٢) تاريخ التشريع الإسلامى ص ١٨٢

ابن جرير الطبري:

هو محمد بن جرير الطبري ولد سنة ٢٢٥هـ بطبرستان ورحل إلى كثير من الأقاليم الإسلامية. من الرى إلى بغداد إلى الشام إلى الكوفة طالبا للعلم. وابن جرير متعدد المعرفة مجتهد في الفقه ، ومفسر ومؤرخ وأثاره شاهده على نبوغه فيها وهو صاحب مذهب فقهي مستقل وله مصنفات عدة فى التفسير والتاريخ وهما من الكتب الموسوعية الهامة ، وله كتاب اختلاف الفقهاء ويعرض فيه مهارته فى التحقيق والتدقيق لأساس اختلافهم وبيان مبادئهم وآرائهم الفقهية وقد توفى ببغداد سنة ٣١٠هـ

الليث بن سعد

الليث بن سعد فقيه مصرى ولد بقلقشند سنة ٩٤هـ ورحل إلى بعض الأقاليم الإسلامية مثل مكة وبيت المقدس وبغداد يطلب العلم التقى بكبار الفقهاء فى عصره مثل مالك بن أنس وكان صاحب علم وفقه وطريقة خاصة وقد شهد له الإمام الشافعى بالفقه فقال عنه : الليث بن سعد أفتى من مالك وتوفى سنة ١٧٥هـ .

الباب الثاني

- أصول التشريع الإسلامي وفيه عدة فصول.
- الفصل الأول: القرآن الكريم.
- الفصل الثاني : أحكام القرآن وأدلة مشروعيته.
- الفصل الثالث: السنة
- الفصل الرابع: أنواع السنة من حيث ماهيتها.
- الفصل الخامس: منزلة السنة من التشريع الإسلامي
- الفصل السادس : حكم المرسل
- الفصل السابع: الإجماع
- الفصل الثامن: المنهج الأصولي عند الإمام ابن دقيق العيد
- الفصل التاسع : دراسة فى إزالة المتعارض من الحديث ظاهريا عند علماء الأصول.

الفصل الأول القرآن الكريم

تعريفه ، وخصائصه ، وأسمائه ، وصفاته ، والفرق بينه وبين الحديث

القدسي ، وإليك بيان ذلك:

تعريف القرآن الكريم:

قرأ : تأتي بمعنى الجمع والضم ، والقراءة : ضم الحروف والكلمات

بعضها إلى بعض في الترتيل ، والقرآن في الأصل كالقراءة ، مصدر قرأ قراءة وقرأنا .

قال تعالى (إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ، فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ) ^(١) أي قراءته ، فهو مصدر على وزن " فعلان" بالضم كالغفران والشكران ، تقول قرأته قرءا وقراءة وقرأنا معنى واحد.

وقد خص القرآن بالكتاب المنزل على محمد ﷺ فصار كالعلم الشخصي ويطلق بالاشتراك اللفظي على مجموع القرآن ، على آية من آياته ، فإذا سمعت من يتلو آية من القرآن صح أن تقول إنه يقرأ القرآن (وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ) ^(٢)

وذكر بعض العلماء أن تسمية هذا الكتاب قرآنا من بين كتاب الله لكونه جامعا لثمرة كتبه ، بل لجمعه ثمرة جميع العلوم.

كما أشار تعالى إلى ذلك بقوله (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ)

^(٣) وقوله تعالى (مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ) ^(٤)

(١) سورة القيامة آية ١٧ ، ١٨ .

(٢) سورة الأعراف آية ٢٠٤ .

(٣) سورة النحل آية ٨٩ .

(٤) سورة الأنعام آية ٣٨ .

وأرى أن التعريف الجامع لكتاب الله تبارك وتعالى بأنه كلام الله - تبارك وتعالى - المنزل على سيدنا محمد ﷺ باللفظ والمعنى ، المتعبد بتلاوته والمتحدى بأقصر سورة منه فيخرج من هذا التعريف ما يلي:

(١) كلام الله : يخرج كلام غيره من الإنس والجن والملائكة.

(٢) المنزل : يخرج كلام الله الذي استأثر به سبحانه وتعالى (قُلْ لَوْ كَانَ

الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ

جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) ^(١) (وَلَوْ أَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ

يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) ^(٢)

وتقيد المنزل بكونه على محمد ﷺ يخرج كل ما أنزل على الأنبياء قبله كالتوراة والإنجيل وغيرهما.

(٣) المتعبد بتلاوته: يخرج قراءات الآحاد ، والأحاديث القدسية إن قلنا إنها

منزلة من عند الله بألفاظها لأن التعبد بتلاوته معناه الأمر بقراءته في

الصلاة وغيرها على وجه العبادة وليست قراءة الآحاد والأحاديث

القدسية كذلك. ^(٣)

فهذه خواص القرآن الكريم بأنه كلام الله تبارك وتعالى : ونزل باللفظ والمعنى

منقول إلينا بالتواتر ، ومحفوظ من الزيادة والنقصان لقوله تعالى (إِنَّا نَحْنُ نُزِّلْنَا

الدِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) فلا نقص فيه ولا زيادة ولن يستطيع مخلوق أن يزيد

عليه شيئاً أو ينقص منه شيئاً ، لأن الله تولى حفظه وما تولى الله حفظه فلن

تصل إليه يد العابثين المفسدين.

(١) سورة الكهف : آية ١٠٩ .

(٢) سورة لقمان آية ٢٧

(٣) مباحث في علوم القرآن للشيخ مناع القطان ص ٢٠ .

وأنه معجز ومعنى ذلك عجز البشر عن الإتيان بمثله ، وقد ثبت وجوه إعجازه بتحدي القرآن للعرب المخالفين من أن يأتوا بمثله فعجزوا ثم تحداهم بعشر سور فعجزوا ثم تحداهم بسورة واحدة من سوره فعجزوا . قال تعالى (قُل لِّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا) ^(١) وقوله (أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) ^(٢) وقوله (وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ) ^(٣)

أسمائه وأوصافه : قد سماه الله - عز وجل - بأسماء كثيرة منها:

- القرآن (إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ) ^(٤)
- الكتاب (لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ) ^(٥)
- الفرقان (تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا) ^(٦)
- الذكر (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) ^(٧)
- التنزيل (وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ) ^(٨)

وقد غلب من أسمائه القرآن والكتاب ، قال الدكتور محمد عبد الله دراز .

(١) سورة الإسراء آية ٨٨

(٢) سورة هود آية ١٣

(٣) سورة البقرة آية ٢٣-٢٤ .

(٤) سورة الإسراء آية ٩

(٥) سورة الأنبياء آية ١٠

(٦) سورة الفرقان : آية ١

(٧) سورة الحجر آية ٩

(٨) سورة الشعراء آية ١٩٢

روعي في تسميته قرآنا كونه مثلو بالألسن كما روعي في تسميته كتابا كونه مدونا بالأقلام فكلتا التسميتين من تسمية الشيء بالمعنى الواقع عليه.

وفي تسميته بهذين الاسمين إشارة إلى أن من حقه العناية بحفظه في موضعين لا في موضع واحد ، أعنى أنه يجب حفظه في الصدور والسطور جميعا ، أن تضل إحداهما فتذكر أحدهما الأخرى ، فلا ثقة لنا بحفظ حافظ يوافق الرسم المجمع عليه من الأصحاب ، والمنقول إلينا جيل بعد جيل على هيئته التي وضع عليها أول مرة ، ولا ثقة لنا بكتابة كانت حتى يوافق ما هو عند الحفاظ بالإسناد الصحيح المتواتر^(١) ووصف الله القرآن بأوصاف كثيرة كذلك منها:

نور : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا)^(٢)

هدى وشفاء ورحمة وموعظة: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ

وَشَفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ)^(٣)

مبارك (وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُّصَدِّقٌ لِّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ)^(٤)

مبين (قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين)^(٥)

بشرى (مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِّلْمُؤْمِنِينَ)^(٦)

عزيز (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالدِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ)^(٧)

(١) النبأ العظيم للدكتور محمد عبد الله دراز ، ص ١٢ ، ١٣ ، ط دار القلم.

(٢) النساء آية ١٧٤.

(٣) يونس آية ٥٧

(٤) الأنعام آية ٩٢

(٥) المائدة آية ١٥

(٦) البقرة آية ٩٧

(٧) فصلت آية ٤١

مجيد(بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ) (١)

وبشير ونذير: (كِتَابٌ فَصَّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعْرَضَ أَكْثَرُهُمْ فَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ) (٢)

المكي والمدني :

للعلماء في معنى المكي والمدني ثلاثة اصطلاحات:

أولاً: أن المكي ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة والمدني ما نزل بالمدينة ، ويدخل في مكة ضواحيها كالمنزل على النبي ﷺ بمنى وعرفات والحديبية . ويدخل في المدينة ضواحيها كالمنزل عليه في بدر وأحد : وهذا التقسيم لوحظ فيه مكان النزول . وهذا يرد عليه أنه غير ضابط ولا حاصر ، لأنه لا يشمل ما نزل بغير مكة والمدينة وضواحيهما كقوله سبحانه في سورة التوبة (لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَكِنْ بَعَدَتْ عَلَيْهِمُ السُّعْيَةُ) (٣)

فإنها نزلت بتبوك وقوله سبحانه وتعالى في سورة الزخرف (واسأل من أرسلنا من قبلك من رسلنا) (٤) فإنها نزلت ببيت المقدس ليلة الإسراء . ولا ريب أن يعم الضبط في التقسيم بترك واسطة لا تدخل فيما يذكر من الأقسام وذلك عيب يخل بالمقصود الأول من التقسيم ، وهو الضبط والحصر. (٥)

ثانياً: أن المكي ما وقع خطاباً لأهل مكة ، والمدني ما وقع خطاباً لأهل المدينة

(١) البروج آية ٢١ .

(٢) فصلت آية ٣-٤ .

(٣) سورة التوبة آية ٤٣

(٤) الزخرف آية ٤٥

(٥) مناهل العرفان ١/١٩٣ .

وبناء على ذلك أن ما صدر فى القرآن الكريم بلفظ (يا أيها الناس) فهو مكي وما صدر فيه بلفظ (يا أيها الذين آمنوا) فهو مدني ؛ لأن الكفر كان غالبا في أهل مكة فخطبوا بيا أيها الناس وإن كان غيرهم داخلا فيهم ولأن الإيمان كان غالبا عند أهل المدينة ، فخطبوا " بيا أيها الذين آمنوا " . فهذا التقسيم لوحظ فيه المخاطبون .

ثالثا: وهو المشهور أن المكي ما نزل قبل هجرته ﷺ إلى المدينة وإن كان نزوله بغير مكة والمدني ما نزل بعد الهجرة وإن كان نزوله بمكة .

وهذا التقسيم لوحظ فيه زمن النزول ، وهو تقسيم صحيح سليم ، لأنه ضابط حاصر ومطرّد ولا يختلف بخلاف سابقه ، ولذلك اعتمده العلماء واشتهر بينهم .

فخلاصة ما سبق أن المكي والمدني له ثلاثة معاني:

أحدهما: باعتبار مكان النزول .

الثاني: باعتبار المخاطب فما كان مخاطبا لأهل مكة جاءت صيغته بلفظ (يا أيها الناس) وما كان خطابا لأهل المدينة كانت صيغته بلفظ يا أيها الذين آمنوا)

الثالث: والمتعمد لدى العلماء وهو ما لوحظ فيه زمن النزول .

فائدة العلم بالمكي والمدني:

للعلم بالمكي والمدني له عدة فوائد نذكر منها:

أولا: تمييز الناسخ من المنسوخ فإذا وردت آيتان أو آيات من القرآن الكريم فى موضوع واحد وكان الحكم فى إحدى هاتين الآيتين مخالفاً للحكم فى غيرها . ثم عرف أن بعضها مكي وبعضها مدني ، فإننا نحكم بأن المدني ناسخ للمكي نظرا لتأخر المدني عن المكي .

ثانيا: معرفة تاريخ التشريع وتدرجه الحكيم بوجه عام ، وذلك يترتب عليه الإيمان بسمو السياسة الإسلامية فى تربية الشعوب والأفراد .

ثالثاً: الثقة بهذا القرآن وبوصوله إلينا سالماً من التغيير والتحريف ويدل على ذلك اهتمام المسلمين به كل هذا الاهتمام حتى يعرفوا ويتناقلوا ما نزل منه قبل الهجرة وما نزل بعدها ، وما نزل بالحصر وما نزل بالسفر ، وما نزل بالنهار وما نزل بالليل ، وما نزل بالشتاء وما نزل بالصيف ، وما نزل بالأرض وما نزل بالسماء إلى غير ذلك. (١)

فلا يعقل بعد هذا أن يسكتوا أو يتركوا أحداً يسمه ويعبث به ، وهم المتحمسون لحراسته وحمايته والإحاطة بكل ما يتصل به.
الطريق الصحيح الموصول إلى معرفة المكي والمدني:

لا سبيل إلى معرفة المكي والمدني إلا ما ورد عن الصحابة والتابعين في ذلك لأنه لم يرد عن النبي ﷺ بيان المكي والمدني ، وذلك لأن المسلمين في زمانه لم يكونوا في حاجة إلى هذا البيان ، لأنهم يشاهدون الوحي والتنزيل ، ويشهدون مكانه وزمانه وأسباب نزوله عياناً وليس بعد العيان بيان.

قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه والله الذى لا إله غيره ، ما نزلت سورة من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيم نزلت ؟ ولو أعلم أن أحداً أعلم مني بكتاب الله تبلغه الإبل لركبت إليه.

وقال أيوب سأل رجل عكرمة عن آية من القرآن فقال : نزلت فى سفح ذلك الجبل وأشار إلى سلع.

الضوابط التى يعرف بها المكي والمدني:

إن هناك علامات وضوابط وفوارق يعرف بها المكي والمدني وإليك بيان ذلك
أ- الضوابط التى يعرف بها المكي والمدني:

(١) مناهل العرفان ١/١٩٥.

ضوابط المكي:

- كل سورة فيها لفظ " كلا " فهي مكية ، وقد ذكر هذا اللفظ في القرآن ثلاثا وثلاثين مرة ، في خمس عشرة سورة كلها في النصف الأخير من القرآن .
- وقال العماني : وحكمة ذلك أن نصف القرآن الأخير نزل أكثره بمكة ، وأكثرها جابرة ، فتكررت فيه على وجه التهديد والتعنيف لهم والإنكار عليهم ، بخلاف النصف الأول .

- كل سورة فيها سجدة فهي مكية لا مدنية
- كل سورة في أولها حرف التهجي فهي مكية سوى البقرة وآل عمران فإنهما مدينتان بالإجماع . وفي الرد خلاف .
- كل سورة فيها قصص الأنبياء والأمم السابقة فهي مكية سوى البقرة .
- كل سورة فيها قصة آدم وإبليس فهي مكية سوى البقرة أيضا .
- كل سورة فيها يا أيها الناس وليس فيها يا أيها الذين آمنوا فهي مكية .
أما ضوابط المدني فيتناول ما يأتي:
- كل سورة فيها الحدود والفرائض فهي مدنية .
- كل سورة فيها إذن بالجهاد وبيان لأحكامه فهي مدنية .
- كل سورة فيها ذكر المنافقين فهي مدنية ما عدا سورة العنكبوت ، والتحقق أن سورة العنكبوت مكية ما عدا الآيات الإحدى عشر الأولى فإنها مدنية وهي التي ذكر فيها المنافقون .

الفروق بين المكي والمدني: من خواص القسم المكي أنه كثر فيه:

أولا: حمل حملة شعواء على الشرك والوثنية وعلى الشبهات التي تزرع بها أهل مكة للإصرار على الشرك والوثنية، ودخل عليهم من كل باب، وآتاهم بكل دليل، وحاكهم إلى الحس، وضرب لهم أبلغ الأمثال، حتى انتهى بهم إلى أن تلك الآلهة المزيفة لا تقدر أن تخلق مجتمعة أقل نوع من الذباب، بل لا تستطيع أن تدفع عن نفسها شر عادية الذباب. قال تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاستَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ

دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ^(١)

ثانيا: لفت الأنظار إلى هذا الكون الفسيح وما فيه من آيات ساطعات على وجود الله عزَّ وجلَّ . ونوع لهم من الأدلة وتفنن في الأساليب ، وقاضاهم إلى الأوليات والمشاهد ثم قادهم من وراء ذلك قيادة راشدة حكيمة وإلى الاعتراف بتوحيد الله في ألوهيته وربوبيته ، والإيمان بالبعث ومسئوليته ، والجزاء العادل ودقته ، ثم التسليم بالوحي وبكل ماجاء به من هدى في الإلهيات والنبوات والسمعيات في العقائد على سواء.

ثالثا: تحدث عن عاداتهم القبيحة ، كالقتل وسفك الدماء ، ووأد البنات استباحة الأعراس ، وأكل مال الأيتام ، فلفت أنظارهم إلى ما فى ذلك من أخطار وما زال بهم حتى طهرهم منها ، ونجح فى إبعادهم عنها.

رابعا: شرح لهم أصول الأخلاق ، وحقوق الاجتماع ، شرحا عجيبا كره إليهم الكفر والفسوق والعصيان ، وفوضى الجهل ، وجفاء الطبع ، وقذارة القلب وخشونة اللفظ ، وحبب إليهم الإيمان والطاعة ، والنظام والعلم والمحبة والرحمة والإخلاص ، واحترام الغير ، وبر الوالدين ، وإكرام الجار ، طهارة القلب ونظافة الألسنة.

خامسا: فصل عليهم من أنباء الرسل وأمهم السابقة ما فيه أبلغ المواعظ وأنفع العبر ، من تقرير سننه تعالى الكونية فى إهلاك أهل الكفر والطغيان وانتصار أهل الإيمان والإحسان مهما طالت الأيام وامتد الزمان ما داموا قائمين بنصرة الحق وتأييد الإيمان.

(١) سورة الحج آية ٧٣.

سادسا: سلك مع أهل مكة سبل الإيجاز في خطابه ، حتى جاءت السور المكية قصيرة الآيات ، صغيرة السور ، لأنهم كانوا أهل فصاحة ، صناعتهم الكلام وهمتهم البيان فيناسبهم الإيجاز دون الإسهاب والإطناب.

كما أن قانون الحكمة العالية ، قضى بأن يسلك سبيل التدرج والارتقاء في تربية الأفراد وأن يقدم الأهم على المهم ، ولا ريب أن العقائد والأخلاق والعبادات ، أهم من ضروب العبادات ودقائق المعاملات.

أما خواص القسم المدني : فنذكر منها ما يأتي:

أولا: التحدث عن دقائق التشريع ، وتفاصيل الأحكام وأنواع القوانين المدنية والجنائية والحربية والاجتماعية والدولية ، والحقوق الشخصية ، وسائر ضروب العبادات والمعاملات ، انظر إن شئت في سورة البقرة والنساء والمائدة والأنفال.

ثانيا: دعوة أهل الكتاب من يهود ونصارى إلى الإسلام ومناقشتهم في عقائدهم الباطلة وبيان جباياتهم على الحق وتحريفهم لكتب الله ، ومحاكمتهم إلى العقل والتاريخ . اقرأ إن شئت سورة البقرة وآل عمران والمائدة والفتح.

ثالثا: سلوك الإطناب والتطويل في آياته وسوره . وذلك لأن أهل المدينة لم يكونوا مثل أهل مكة في الذكاء وطول الباع في الفصاحة والبيان فيناسبهم

الشرح والإيضاح^(١)

جمع القرآن بمعنى كتابته:

مرت كتابة القرآن الكريم بثلاثة مراحل مختلفة كل مرحلة لها سماتها

البارزة التي تميزها عن غيرها.

أ- كتابة القرآن في عصر النبوة والرسالة . أعنى عصر النشأة والأساس عصر الوحي.

(١) سورة الحج آية ٧٣.

قد اتخذ رسول الله ﷺ كتاباً للوحي ، كلما نزل عليه ﷺ آيات من القرآن أمرهم بكتابته ، مبالغة في تسجيله وتقويده وزيادة في التوثيق والضبط والاحتياط في كتاب الله تعالى حتى تظاهر الكتابة الحفظ ويعاضد النقش اللفظ وكان هؤلاء الكتاب من خيرة الصحابة ، فيهم أبو بكر الصديق ، عمر ، وعثمان ، وعلى ، ومعاوية ، وإبان بن سعيد ، وخالد بن الوليد ، وأبي بن كعب ، وزيد بن ثابت ، وثابت بن قيس ، وغيرهم . وكان النبي ﷺ يدلهم على موضع المكتوب من سورته ويكتبونه فيما يسهل عليهم من .

- أولاً: العسب: وهو جريد النخل كانوا يكشفون الخوص ويكتبون في الطرف العريض
- ثانياً : اللخاف: جمع لخفة وهي الحجارة الرقيقة . وقال الخطابي صفائح الحجارة
- ثالثاً: الرقاع: جمع رقعة وقد تكون من جلد أو ورق أو كاغد .
- رابعاً: قطع الأديم : وعظام الأكتاف والأضلاع.

وهكذا كانت كتابة القرآن في عصر النبوة على ما سبق ذكره وكان يوضع المكتوب في بيت رسول الله ﷺ وانقضى العهد النبوي السعيد والقرآن مجموع على هذا النمط ، لم يكتب في صحف ولا في مصاحف ، بل كان منشوراً بين العسب والرقاع واللخاف والعظام. (١)

وهنا يطرح سؤال لماذا لم يجمع القرآن الكريم في عصر النشأة في صحف ولا مصاحف ؟

يقول صاحب مناهل العرفان لم يجمع القرآن في صحف ولا مصاحف لاعتبارات كثيرة.

أولاً: لم يوجد من دواعي كتابته في صحف أو مصاحف مثل ما وجد في عهد أبي بكر رضي الله عنه حتى كتبه في صحف ولا في مثل ما وجد في عهد

(١) راجع الإتيان في علوم القرآن للسيوطي ١٦٥/١-١٦٦.

عثمان حتى نسخه في مصاحف ، فالمسلمون وقتئذ بخير ، والقراء كثيرون والإسلام لم يستبحر عمراناه بعد ، والفتنة مأمونة والتعويل لا يزال على الحفظ أكثر من الكتابة وأدوات الكتابة غير ميسورة ، وعناية الرسول ﷺ باستظهار القرآن تفوق الوصف وتوفى على الغاية ، حتى في طريقة أدائه على حروفه السبعة التي نزل عليها .

ثانيا: أن النبي ﷺ كان بصدد أن ينزل عليه الوحي بنسخ ما شاء الله من آية أو آيات .
ثالثا: إن القرآن لم ينزل مرة واحدة، بل نزل منجما في مدى عشرين سنة أو أكثر .
رابعا: إن ترتيب آياته وسوره ليس على ترتيب نزوله ، فقد كان نزوله على حسب الأسباب أما ترتيبه فكان لغير ذلك من الاعتبارات .

فلو جمع القرآن على هذه الاعتبارات السابقة لكان عرضة لتغيير الصحف أو المصاحف كلما وقع نسخ أو حدث سبب . مع أن الظروف لا تساعد ، وأدوات الكتابة ليست ميسورة ، والتعويل كان على الحفظ قبل كل شئ . ولكن لما استقر الأمر بختام التنزيل ووفاة الرسول ﷺ وأمن النسخ وتقرر الترتيب ، ووجد من الدواعي ما يقتضى نسخه في مصحف أو مصاحف ، ووفق الله الخلفاء الراشدين المهديين فقاموا بهذا الواجب حفظا للقرآن وحيطة لأصل التشريع الأول ^(١)، مصداقا لقوله تعالى (إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون) ^(٢)

ب- جمع القرآن الكريم في عهد الخليفة الأول أبي بكر الصديق رضي الله عنه فقد أخرج البخاري في صحيحه عن زيد بن ثابت ، قال : أرسل إليّ أبو بكر مقتل أهل اليمامة ، فإذا عمر بن الخطاب عنده ، فقال أبو بكر : إن عمر أتاني ، فقال : إن القتل قد استحر بقراء القرآن ، وإني أخشى أن يستحر القتل

(١) مناهل العرفان ١/٢٤٩ .

(٢) سورة الحجر آية ٩ .

بالقراء فى المواطن ، فىذهب كثر من القرآن ، وانى أرى أن تأمر بجمع القرآن ، فقلت له : كيف تفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ ، قال عمر : هو والله خير ، فلم يزل يراجعنى حتى شرح الله صدرى لذلك ، ورأيت فى ذلك الذى رآه عمر . قال زيد : قال أبو بكر : إنك شاب عاقل ، لا تنتهمك ، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله ﷺ ففتبع القرآن فأجمعه ، فو الله لو كلفونى نقل جبل من الجبال ما كان أثقل على مما أمرنى به من جمع القرآن . قلت كيف تفعلان شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ قال هو والله خير ، فلم يزل أبو بكر يراجعنى حتى شرح الله صدرى للذى شرح به صدر أبى بكر وعمر ففتبعت القرآن أجمعه مع العسب وللخاف وصدور الرجال ووجدت آخر سورة التوبة مع أبو خزيمة الأنصارى لم أجدها مع غيره : (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ * فَإِنْ تَوَلَّوْاْ فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ) (١)

فهذا النص يشير إلى عدة دلائل منها:

أولاً: أن عمر رضى الله عنه تنبه إلى أهمية جمع القرآن الكريم وكتابته فى مصحف واحد ، خشيته أن يذهب القرآن بذهاب حفاظه ، حيث استشهد فى موقعة اليمامة قرابة السبعين .

ثانياً: ثقة أبى بكر وعمر رضى الله عنهما بزيد بن ثابت ، وعلى جدارة زيد بهذه الثقة لتوافر تلك المناقب التى ذكرها أبو بكر الصديق ﷺ ويؤيد ورعه ودينه وأمانته قوله (الله لو كلفونى نقل جبل من الجبال ، ما كان أثقل على مما أمرنى به من جمع القرآن ويشهد بوفرة عقله وتردده وتوقفه أول الأمر ومناقشته لأبى بكر حتى راجعه أبو بكر وأقنعه بوجه الصواب وينطق بدقة تحريه قوله)

(١) التوبة : آية ١٢٨-١٢٩ .

فنتبعت القرآن أجمعه من العصب واللخاف وصدور الرجال) رضى الله عنه وأرضاه ، ورضي عنهم وعنا أجمعين .

ثالثاً: يفيد هذا الحديث إلى دقة المنهج الذي اتخذه سيدنا زيد بن ثابت فى جمعه لكتاب الله تبارك وتعالى بما يليق به من تثبيت بالغ وحذر دقيق وتحريات شاملة ، فلم يكتف بما حفظ فى قلبه ، ولا بما كتب بيده ولا بما سمع بأذنه بل جعل يتتبع ويستقصى آخذاً على نفسه أن يعتمد فى جمعه على مصدرين اثنين :

أحدهما ما كتب بين يدي رسول الله ﷺ

الثاني: ما كان محفوظاً فى صدور الرجال ، وبلغ من مبالغته فى الحيطة والحذر أنه لم يقبل شيئاً من المكتوب حتى يشهد شاهدان عدلان أنه كتب بين يدي رسول الله ﷺ

ويدل على ذلك ما أخرجه أبو داود من طريق هشام بن عروة عن أبيه أن أبا بكر قال لعمر ، ولزيد اقعدا على باب المسجد ، فمن جاءكما بشاهدين على شئ من كتاب الله فاكتباه والمراد بالمشاهدين الحفظ والكتابة .

وقال السخاوي المراد أنهما يشهدان على أن ذلك المكتوب كتب بين يدي

رسول الله ﷺ

فلم يعتمد زيد على الحفظ وحده ، ولذلك قال فى الحديث الذى رواه البخاري سابقاً إنه لم يجد آخر سورة براءة إلا مع أبى خزيمة الأنصاري ، مع أن زيداً كان يحفظها وكان كثير من الصحابة يحفظونها . ولكنه أراد أن يجمع بين الحفظ والكتابة ، زيادة فى التوثيق ومبالغة فى الاحتياط على هذا الدستور الرشيد ثم جمع القرآن بإشراف أبى بكر وعمر وأكابر الصحابة وإجماع الأمة عليه دون نكير . وكان ذلك منقبة خالدة لا يزال التاريخ يذكرها بالجميل لأبى

بكر فى الإشراف ، ولعمر فى الاقتراح ، ولزيد فى التنفيذ وللصحابه فى المعاونة والإقرار^(١) .

وقال على كرم الله وجهه : (أعظم الناس أجرا أبو بكر رحمة الله على أبى بكر أول من جمع كتاب الله)

وقد قوبلت تلك الصحف التى جمعها زيد بما تستحق من عناية فائقة ، وحفظها أبو بكر عنده ، ثم حفظها عمر بعده . ثم حفظتها أم المؤمنين حفصة بنت عمر بعد وفاة عمر . حتى طلبها منها خليفة المسلمين عثمان رضى الله عنه حيث اعتمد عليها فى استنساخ مصاحف القرآن ثم ردها إليها .

مزايا هذه الصحف:

امتازت هذه الصحف بعدة مزايا منها:

(١) بأنها جمعت القرآن على أدق وجوه البحث والتحري وأسلم أصول التثبيت العلمي .

(٢) اقتصر فيها على ما لم تتسخ تلاوته .

(٣) أنها ظفرت بإجماع الأمة عليها ، وتواتر ما فيها .

(٤) أن هذا الجمع كان شاملا للأحرف السبعة التى نزل بها القرآن تيسيرا على الأمة الإسلامية.^(٢)

ملاحظة:

جمع القرآن فى صحف أو مصحف على ذلك النمط الأنف بمزاياه السالفة الذكر ، لم يعرف لأحد قبل أبى بكر رضي الله عنه . وذلك لا ينافى أن الصحابة كان لهم صحف أو مصاحف كتبوا فيها القرآن من قبل ، ولكنها لم تظفر بما ظفرت به الصحف : المجموعة فى عهد أبى بكر من دقة البحث والتحري ،

(١) مناهل العرفان ٢٥٢/١-٢٥٣ .

(٢) مناهل العرفان ٢٥٤/١ .

ومن الاقتصار على ما تنسخ تلاوته ، ومن بلوغها حد التواتر ، ومن إجماع الأمة عليها ، ومن شمولها للأحرف السبعة.

فقد روى أن علياً رضي الله عنه كتب القرآن في مصحف . لكنها لا تعطي هذا المصحف الصفة ، ولا يخلع عليه تلك المزايا للمصحف أو المصحف المجموع في عهد أبي بكر . بل هي مصاحف فردية ليست لها تلك الثقة ولا هذه المزايا.

وإذا كانت قد سبقت في الوجود وتقدم بها الزمان فإن جمع أبي بكر هو الأول من نوعه على كل حال وقد اعترف على بن أبي طالب نفسه بهذه الحقيقة حيث قال أعظم الناس أجراً في المصاحف أبو بكر رضي الله عن أبي بكر ، أول من جمع كتاب الله.

فهذا اعتراف صريح من أبي الحسن بالأولية لجمع أبي بكر رضوان الله عليهم أجمعين. (١)

ج- جمع القرآن في عهد عثمان رضي الله عنه:

اتسعت الفتوحات الإسلامية في خلافة عثمان رضي الله عنه وتفرق المسلمون في الأمصار والأقطار وكان أهل كل إقليم يأخذون بقراءة من اشتهر بينهم من الصحابة ، فأهل الشام يقرءون بقراءة أبي بن كعب وأهل الكوفة يقرءون بقراءة عبد الله بن مسعود ، وغيرهم بقراءة ابي موسى الأشعري ، فكان بينهم اختلاف في حروف الأداء ووجوه القراءة بطريقة فتحت باب الشقاق والنزاع في قراءة القرآن ، وكادت تكون فتنة في الأرض وفساد كبير ، ومرجع الخلاف سببه ، أن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن لم تكن معروفة لأهل تلك الأمصار ، ولم يكن من السهل عليهم أن يعرفوها كلها ، حتى يتحاكموا إليها فيما يختلفون ،

(١) مناهل العرفان ٢٥٥/١.

إنما كان كل صحابي في إقليم ، يقرئهم بما يعرف فقط من الحروف التي نزل عليها القرآن ولم يكن يبين أيديهم مصحف جامع يرجعون إليه فيما شجر بينهم من هذا الخلاف والشقاق البعيد.

لهذه الأسباب والأحداث ، رأى عثمان بثاقب رأيه وصادق نظره ، أن يتدارك الخرق قبل أن يتسع وأن يستأصل الداء ، قبل أن يعز الدواء ، فجمع أعلام الصحابة وذوى البصيرة منهم ، وجال الرأى بينه وبينهم في علاج هذه الفتنة ، ووضع حد لذلك الاختلاف ، وحسم مادة هذا النزاع . فأجمعوا أمرهم على استنساخ مصاحف يرسل منها إلى الأمصار ، وأن يؤمر الناس بإحراق ما عداها ، وألا يعتمدوا سواها وبذلك يرأب الصدع ، ويجبر الكسر ، وتعتبر تلك المصاحف العثمانية الرسمية نورهم الهادى فى ظلام هذا الاختلاف ومصباحهم الكشاف فى ليل تلك الفتنة ، وحكمهم العدل فى ذلك النزاع والمراء وشفاءهم الناجح من مصيبة ذلك الداء. (١)

فقد أخرج البخاري عن أنس أن حذيفة بن اليمان قدم على عثمان ، وكان يغازي أهل الشام فى فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق ، فأفزع حذيفة اختلافهم فى القراءة فقال لعثمان: أدرك الأمة قبل أن يختلفوا فى اليهود والنصارى فأرسل إلى حفصة: أن أرسلى إلينا الصحف ننسخها فى المصاحف ، ثم نردها إليك ، فأرسلت بها حفصة إلى عثمان ، فأمر زيد بن ثابت ، وعبد الله بن الزبير وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، فنسخوها فى المصاحف ، وقال عثمان للرهط للقرشيين الثلاثة ، إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فى شئ من القرآن فاكتبوه بلسان قريش فإنه إنما نزل بلسانهم حتى إذا نسخوا الصحف فى المصحف ، رد عثمان الصحف إلى حفصة ، وأرسل إلى

(١) مناهل العرفان فى علوم القرآن للزرقاني ٢٥٦/١.

كل أفق بمصحف مما نسخوا وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة ومصحف أن يحرق وقال زيد : فقدت آية من الأحزاب حين نسخنا المصحف قد كنت أسمع رسول الله ﷺ يقرأ بها فالتمسناها فوجدناها مع خزيمه بن ثابت الأنصاري (مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ) (١) فلحقناها في سورتها في المصحف. (٢)

فمفاد حديث الإمام البخاري يوضح لنا عدة أمور:

أولاً: أن الغرض من جمع عثمان ﷺ للمصحف كان الهدف منه القضاء على الفتنة التي وقعت بشأن كثرة الاختلاف في وجوه القراءة وفي هذا يقول الإمام المحاسبي : المشهور عن الناس أن جامع القرآن عثمان ﷺ وليس كذلك إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد على اختيار وقع بينه وبين من شهده من المهاجرين والأنصار ، ولما خشى الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام في حروف القراءات فأما قبل ذلك فقد كانت المصاحف بوجوه من القراءات المطلقات على الحروف السبعة التي نزل بها القرآن ، فأما السابق إلى جمع الجملة فهو الصديق وقد قال على ﷺ لو وليت لعملت بالمصاحف عمل عثمان بها. (٣)

وعن سويد بن غفلة قال : قال على : لا تقولوا في عثمان إلا خيراً فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا على ملاً منا : قال: ما تقولون في هذه القراءة ؟ فقد بلغني أن بعضهم يقول : إن قراءتي خير من قراءتك ، وهذا يكاد يكون كفراً ، قلنا فما ترى ، قال أرى أن يجمع الناس على مصحف واحد فلا تكون فرقة ولا اختلاف قلنا فنعم ما رأيت.

(١) سورة الأحزاب آية ٢٣

(٢) الإتيان للسيوطي ١٦٩/١-١٧٠.

(٣) المرجع السابق ١٧٢/١.

ثانياً: أن رئيس لجنة الجمع هو زيد بن ثابت صاحب الجمع الأول ، وأن الرهط الثلاثة الذين معه هم من قريش ، وقال أمير المؤمنين عثمان للرهط الثلاثة (إذا اختلفتم أنتم وزيد فاكتبوه بلسان قريش فإنه نزل بلغتهم فهذا يدل على أن هذا الجمع اقتصر على لغة قريش دون سائر اللغات.

ثالثاً: إن جمع أبي بكر الصديق ؓ يختلف عن جمع عثمان في الباعث والكيفية . فالباعث لدى أبي بكر ؓ لجمع القرآن خشية من ذهابه بذهاب حفاظه ، حين استحر القتل بالقراء والباعث لدى عثمان ؓ كثرة الاختلاف في وجوه القراءة، حين شاهد هذا الاختلاف في الأمصار وخطأ بعضهم بعضاً.

وجمع أبي بكر للقرآن كان نقلاً لما كان مفرقاً في الرقاع والأكتاف والخاف، والعسب وجمعا له في مصحف واحد مرتب الآيات والسور مقتصرًا على ما لم تنسخ تلاوته ، مشتملاً على الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن.

وجمع عثمان للقرآن كان نسخاً له على حرف واحد من الحروف السبعة حتى يجمع المسلمين على مصحف واحد . وحرف واحد يقرءون به دون ما عداه من الأحرف الستة الأخرى . وقال ابن التين وغيره " الفرق بين جمع أبي بكر وجمع عثمان ، أن جمع أبي بكر كان خشية أن يذهب من القرآن شئ بذهاب حملته ، لأنه لم يكن مجموعاً في موضع واحد فجمعه في صحائف ، مرتباً لآياته وسوره على ما وقفهم عليه النبي ﷺ وجمع عثمان كان لكثرة الاختلاف في وجوه القراءة حتى قرءوه بلغاتهم على اتساع اللغات فأدى ذلك على بعضهم إلى تخطئة بعضه ، فخشي من تفاقم الأمر في ذلك ، فنسخ تلك الصحف في مصحف واحد مرتباً لسوره ، واقتصر من سائر اللغات على لغة قريش ، محتجاً أنه نزل بلغتهم ، وإن كان قد وسع في قراءته بلغة غيرهم رافعاً للحرج والمشقة

فى ابتداءه الأمر ، فرأى أن الحاجة إلى ذلك قد انتهت ، فاقصر على لغة واحدة. (١)

وبهذا قطع عثمان دابر الفتنة ، وحسم مادة الخلاف ، وحصن القرآن من أن يتطرق إليه شئ من الزيادة والتحريف على مر العصور وتعاقب الأزمان. واختلف فى عدد المصاحف التى أرسل بها عثمان إلى الآفاق فالمشهور أنها خمسة . وأخرج ابن أبى داود من طريق حمزة الزيات ، قال: أرسل عثمان أربعة مصاحف وقال ابن أبى داود : سمعت أبا حاتم السجستاني يقول : كتب سبعة مصاحف ، فأرسل إلى مكة وإلى الشام وإلى اليمن وإلى البحرين وإلى البصرة وإلى الكوفة ، وحبس بالمدينة واحداً^(٢) شبهة مردودة:

هناك شبه يثيرها أهل الأهواء لتوهين الثقة بالقرآن والتشكيك فى دقة جمعه ونورد أهمها والرد عليها. أولاً: قالوا إن الآثار جلت على أن القرآن سقط منه شئ لم يكتب فى المصاحف التى بين أيدينا اليوم.

فقد روى عن عائشة قالت : سمع رسول الله ﷺ رجلاً يقرأ فى المسجد فقال : يرحمه الله ، لقد اذكرني كذا وكذا آية من سورة كذا . " وفى رواية استقطعن من آية كذا وكذا وفى رواية كنت أنسيتها.

ويجاب على هذا بأن تذكير الرسول ﷺ بآية أو آيات قد أنسيها أو أسقطها نسيانا لا يشكل فى جمع القرآن .

فإن الرواية التى جاء فيها التعبير بالإسقاط تفسرها الرواية الأخرى "كنت أنسيتها"

(١) الإتيان ١/١٧١ - مباحث فى علوم القرآن ص ١٣٣.

(٢) الإتيان ١/١٧٢.

ويجاب عن هذا بأن تذكير الرسول ﷺ بآية أو آيات قد أنسيها أو أسقطها نسيانا لا يشكل في جمع القرآن.

فإن الرواية التي جاء فيها التعبير بالإسقاط تفسرها الرواية الأخرى " كنت أنسيها" وهذا يدل على أن المراد بإسقاطها نسيانها. كما يدل عليه لفظ أذكرني والنسيان جائز على رسول الله ﷺ فيما لا يخل بالتبليغ ، وكانت هذه الآيات قد حفظها رسول الله ﷺ واستكتبها كتاب الوحي ، وحفظها الصحابة في صدورهم ، وبلغ حفظها وكتابتها مبلغ التواتر ، فنسيان الرسول ﷺ لها بعد ذلك لا يؤثر في دقة جمع القرآن ، وهذا هو غاية ما يدل عليه الحديث.

ثانيا: قالوا إن في القرآن ما ليس منه، واستدلوا على ذلك بما روى عن ابن مسعود أنكروا أن المعوذتين من القرآن.

ويجاب على ذلك بأن ما نقل عن ابن مسعود ﷺ لم يصح وهو مخالف لإجماع الأمة ، وقال النووي في شرح المذهب " وأجمع المسلمون على أن الفاتحة والمعوذتين من القرآن وأن من جحد شيئا منها كفر ، وما نقل عن ابن مسعود موضوع.

وعلى فرض صحته ، فالذي يحتمل أن ابن مسعود لم يسمع المعوذتين من النبي ﷺ فتوقف في أمرهما وإنكار ابن مسعود لا ينقض إجماع الأمة على أن المعوذتين من القرآن المتواتر.

ومثل هذا يجاب به على ما قيل من أن مصحف ابن مسعود قد أسقطت الفاتحة ، فإن الفاتحة هي أم القرآن ، ولا تخفى قرآنتها على أحد.

ثالثا: يزعم بعض غلاة الشيعة أن أبا بكر وعمر وعثمان حرفوا القرآن ، واسقطوا بعض آياته وسوره ، فحرفوا لفظ " أمة هي أربي من أمة" والأصل "أئمة هي أذكي من أئمتكم"

وأسقطوا من سورة الأحزاب آيات فضائل أهل البيت ، وقد كانت في طولها مثل سورة الأنعام . وأسقطوا سورة الولاية بتمامها من القرآن .
ويجاب عن ذلك بأن هذه الأقوال أباطيل لا سند لها ودعاوي لا بينة عليها ، والكلام فيها حمق وسفاهة ، وقد تبرأ بعض علماء الشيعة من هذا السخف ، والمنقول عن علي عليه السلام الذي يدعون التشيع له يناقضه ، يدل على انعقاد الإجماع بتواتر القرآن الذي بين دفتي المصحف ، فقد أثر عنه أنه قال في جمع أبي بكر " أعظم الناس أجرا في المصاحف أبو بكر ، رحمة الله على أبي بكر ، وهو أول من جمع كتاب الله ، وقال في جمع عثمان : يا معشر الناس اتقوا الله ، وإياكم والغلو في عثمان وقولكم : حراق مصاحف ، فو الله ما حرقها إلا على ملاء منا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال " لو كنت الوالي وقت عثمان ل فعلت في المصاحف مثل الذي فعل عثمان " فهذا الذي أثر عن علي نفسه يقطع السنة أولئك المفتريين الذين يزعمون نصرته. (١)

(١) مناهل العرفان ١/٢٨٢، ٢٨٥.

الفصل الثاني أحكام القرآن الكريم ودلالاته

أحكام القرآن:

اشتمل القرآن على أحكام كثيرة ومتنوعة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

- القسم الأول: الأحكام الاعتقادية كالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وهذه الأحكام محل دراستها في علم التوحيد.
- الأحكام الأخلاقية وتتعلق بتهديب النفس وتقويمها ومحل دراستها علم الأخلاق أو التصوف.

- الأحكام العملية المتعلقة بأقوال وأفعال المكلفين وهي المقصودة بالفقه والتي يهدف علم الفقه إلى معرفتها والوصول إليها وهذه الأحكام نوعان
- النوع الأول: العبادات كالصلاة والصيام والغرض منها علاقة الفرد بربه^(١)

- النوع الثاني: ما عدا العبادات وتسمى باصطلاح الفقهاء المعاملات وهي تشمل الأحكام التي تدخل في نطاق القانون الخاص والقانون العام حسب اصطلاح: القانون الحديث: وهذه الأحكام يقصد بها تنظيم علاقة الفرد بالفرد أو الفرد بالجماعة أو الجماعة بالجماعة وهذه هي:

(١) الأحكام المتعلقة بالأسرة وهي تدخل في نطاق ما يسمى بقانون الأسرة أو بمسائل الأحوال الشخصية وآياتها (٧٠) آية.

(٢) الأحكام المتعلقة بمعاملات الأفراد المالية كالبيع والرهن وهي تدخل في نطاق ما يسمى بالقانون المدني . وآياتها (٧٠) آية.

(١) أصول الفقه تأليف د. عبد الوهاب خلاف ص ٣٥-٣٦.

(٣) الأحكام المتعلقة بالقضاء والشهادة واليمين ويقصد بها تنظيم إجراءات التقاضي لتحقيق العدالة بين الناس تدخل فيما يسمى اليوم بقانون المرافعات وآياتها نحو (١٣) آية.

(٤) الأحكام المتعلقة بالجرائم والعقوبات هي تكون القانون الجنائي الإسلامي وآياتها نحو (٣٠) آية ويقصد بها حفظ الناس وأعراضهم وأحوالهم وإشاعة الطمأنينة والاستقرار في المجتمع.

(٥) الأحكام المتعلقة بنظام الحكم ومدى علاقة الحاكم بالمحكوم وبيان حقوق وواجبات كل من الحاكم والمحكومين وهي تدخل فيما يسمى بالقانون الدستوري وآياتها نحو (١٠) آيات.

(٦) الأحكام المتعلقة بمعاملة الدولة الإسلامية للدول الأخرى ومدى علاقتها بها ، ووقوع هذه العلاقة في السلم والحرب وما يترتب على ذلك من أحكام وكذلك بيان علاقة المستأمنين (الأجانب) مع الدولة الإسلامية ، وهذه الأحكام ما يدخل في نطاق القانون الدولي العام ومنها ما يدخل في نطاق القانون الدولي الخاص وآياتها نحو (٢٥) آية. (١)

أسلوب القرآن في بيان الأحكام:

للقرآن الكريم أساليب مختلفة في بيان الأحكام منها ما هو واجب ينص على وجوبه بصيغة الأمر (وأقيموا الشهادة لله) (٢)

أو بأن يكون الفعل مكتوب على المخاطبين كقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (٣)

(١) الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان ص ١٥٥-١٥٩.

(٢) سورة الطلاق آية ٢

(٣) سورة البقرة آية ١٨٣

المحرم قد يكون بيانه بصيغة النهى مثل قوله تعالى (وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ
الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ) ^(١) وقوله تعالى (وَلَا
تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) ^(٢) وقد يكون بالتوعد على الفعل أو بترتيب العقوبة
عليه مثل قوله تعالى (إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي
بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلُونَ سَعِيرًا) ^(٣) وقوله تعالى (وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ
حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ) ^(٤)

وعلى هذا فيجب على كل من يريد استنباط الأحكام من القرآن أن يعرف
هذه الأساليب في القرآن وكيفية بيانه للأحكام وما يقترن بالنصوص مما يدل
على الوجوب أو الحرمة أو الإباحة ومن الضوابط والقواعد النافعة في هذا الباب
ما يأتي:

١) **يكون حكم الفعل:** الوجوب أو الندب إذا جاء بالصيغة الدالة على الوجوب
أو الندب أو إذا ذكر في القرآن واقترن به مدح أو محبة أو ثناء له أو لفاعله
أو إذا اقترن به الجزاء الحسن والثواب لفاعله.

٢) **يكون حكم الفعل الحرمة أو الكراهة:** إذا جاء ذكره بصيغة تدل على طلب
الشارع لتركه والابتعاد عنه ، أو إذا ذكر على وجه الذم له ولفاعله . أو أنه
سبب للعذاب أو لسخط الله ومقته أو دخول النار أو لعن فاعله ، أو وصف

(١) سورة الأنعام آية ١٥١.

(٢) سورة البقرة آية ١٩٥.

(٣) سورة النساء آية ١٠.

(٤) سورة النساء آية ١٤.

الفاعل بالبهيمية أو الشيطان ونحو ذلك.

(٣) **يكون حكم الفعل الإباحة:** إذا جاء بلفظ يدل على ذلك كالإحلال والإذن ونفي الحرج أو نفي الجناح ، أو الإنكار على من حرم الشيء ونحو ذلك. (١)
دلائل القرآن على أحكامه:

إن القرآن الكريم قطعي الورد أي ثابت الوصول إلينا بطريق التواتر المفيد للعلم اليقيني بصحة المنقول فأحكامه إذن قطعية الثبوت إلا أن دلالاته على الأحكام قد تكون قطعية وقد تكون ظنية.
فتكون قطعية:

إذا كان اللفظ لا يحتمل إلا معني واحد فقط ففي هذه الحالة تكون دلالة اللفظ على الحكم دلالة قطعية مثل قوله تعالى (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) (٢)

وقد تكون دلالة ظنية إذا كان اللفظ يحتمل أكثر من معني فتكون دلالة اللفظ على الحكم دلالة ظنية مثل قوله تعالى (وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) (٣) فلفظ (القرء) يحتمل أن يراد به الإطهار ويحتمل أن يراد به الحيضات فمع هذا الاحتمال تكون دلالة الآية على الحكم ظنية لا قطعية.

(١) الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان ص ١٦٢.

(٢) سورة النور آية ٢

(٣) سورة البقرة آية ٢٢٨.

الفصل الثالث السنة

فى هذا الفصل نتعرف على السنة لغة واصطلاحاً ثم نوضح أدلة مشروعيتها وأقسامها من حيث ورودها إلينا وحكم العمل بكل قسم ثم نبين منزلتها من التشريع الإسلامي.

ونورد توضيح ذلك فيما يلى :
السنة فى اللغة :

بمعنى الطريقة المعتادة المحافظ عليها ، التى يتكرر العمل بموجبها ، ومنه قوله تعالى (سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلًا) ^(١) وسنة الإنسان : طريقته التى يلتزم بها فيما يصدر عنه ، ويحافظ عليها سواء أكان ذلك فيما يحمد عليه ، أو يذم.

وفى اصطلاح الفقهاء:

تطلق على ما هو مندوب من العبادات وغيرها وتطلق عند بعض الفقهاء على ما يقابل (البدعة) فيقال : فلان على سنة إذا عمل وفق عمل النبي ﷺ وفلان على بدعة إذا عمل على خلاف ذلك.

وتطلق السنة عند الأصوليين على ما صدر عن النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير فهى بهذا الاعتبار من أدلة الأحكام ومصدر من مصادر التشريع ^(٢) أدلة مشروعيتها:

إن السنة مصدر تستبطن منه الأحكام التشريعية ، وقد دل على ذلك الكتاب والإجماع والمعقول.

(١) سورة الأحزاب آية ٦٢ .

(٢) الوجيز فى أصول الفقه د. عبد الكريم زيدان ص ١٦٦ .

أما الكتاب: قال تعالى (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ) ^(١) فقولهُ كقولهُ ، من جهة أن الاثنين مصدرهما وحى من الله إلا أن السنة موحى بها بالمعنى فقط.

وقال تعالى (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) ^(٢) فيكون بيانه متمما للقرآن ، وضروريا لاستفادة الحكم الشرعى ومعرفة المطلوب فيكون دليلا من أدلة الأحكام.

أما الإجماع: أجمع المسلمون منذ عصر النبى ﷺ حتى يومنا هذا على وجوب الأخذ بالأحكام التى جاءت بها السنة النبوية وضرورة الرجوع إليها لمعرفة الأحكام الشرعية ، والعمل بمقتضاها ، فما كان الصحابة ومن جاء بعدهم ، يفرقون بين حكم ورد فى القرآن ، وبين حكم وردت به السنة ، فالجميع عندهم واجب الإلتباع ؛ لأن المصدر واحد وهو وحى الله.

وأما المعقول: فقد ثبت بالدليل القاطع : أن محمدا رسول الله ﷺ ومعنى الرسول : المبلغ عن الله ومقتضى الإيمان برسالته لزوم طاعته ، والانتقياد لحكمه وقبول ما يأتى به.

(١) سورة النجم آية ٣-٤

(٢) سورة النحل آية ٤٤ .

الفصل الرابع منزلة السنة في التشريع الإسلامي

للحديث الشريف منزلة عظيمة ومكانة عالية في شريعة الإسلام إذ يعد المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي فبالحديث النبوي يفهم الحلال من الحرام وأيضا يعرف به ما أجمل من القرآن الكريم . حيث نزلت آيات الصلاة والزكاة والحج مجملة فبينها رسول الله ﷺ وقال: صلوا كما رأيتموني أصلى (خذوا عني مناسككم) وبحديث رسول الله ﷺ بوضوح المشكل ويخصص العام ويقيد المطلق.

وفيما يلي نورد توضيح ذلك:

أولا: يأتي الحديث موافقا لما جاء به القرآن الكريم:

- عن أبي موسى قال : قال رسول الله ﷺ : (إن الله عز وجل يملئ للظالم ، فإذا أخذه لم يفلته)^(١) ثم قرأ (وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلِيمٌ شَدِيدٌ)^(٢)
- مثال آخر عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال : (إنه ليأتي بالرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة " اقرؤوا (فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا)^(٣)
- عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : ما من مؤمن إلا وأنا أولى الناس به في الدنيا والآخرة (اقرءوا إن شئتم) (النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ) فأيما مؤمن ترك مالا فليرثه عصبته من كانوا فإن ترك دينا أو ضياعا فليأتني وأنا مولاه.

العنصر الثاني : يأتي الحديث الشريف مبينا للقرآن الكريم:

(١) أخرجه البخاري ٢٠٥/٨ فتح ، ومسلم في كتاب البر والصلة.

(٢) سورة هود آية ١٠٢ .

(٣) المدخل إلى علوم الحديث ص ٢٥٢ .

وهذا التبيين ينقسم إلى :

- أ- تفصيل المَجْمَل .
ب- توضيح المشكل .
ج- تخصيص العام .
د- تقييد المطلق .
أ- تفصيل المَجْمَل:

ف نجد آيات في كتاب الله عز وجل جاءت مجملة فبينها حديث رسول الله ﷺ . قال تعالى (وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة) (١)

فهذه الآية الكريمة لم توضح لنا شروط الصلاة ولا أركانها ولا عدد ركعاتها ، ولا سننها ولا مبطلاتها .. فقد أوضح لنا رسول الله ﷺ حيث قال: صلوا كما رأيتموني أصلى . وبين لنا أيضا أركان الحج والعمرة وشروط صحتها وواجباتها . وأداء مناسكهما حيث قال تعالى (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (٢)

وقال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (٣)

وقال تعالى : (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ) (٤)

(١) سورة البقرة آية ٨٣ .

(٢) سورة آل عمران آية ٩٧ .

(٣) البقرة آية ١٨٣ .

(٤) البقرة آية ١٨٥ .

فهاتان الآيتان مجملتان لا تتضح منهما الأحكام التفصيلية للصيام فجاءت السنة مبينة وشارحة ومفصلة لهذا الإجمال وكذلك الشأن بالنسبة للجهاد والمعاملات. (١)

ب- توضيح المشكل:

ومعنى ذلك بأن تكون آية أو آيات فى القرآن الكريم مشكلة ومتعارضة فى ظاهرها مع آيات أو أحاديث أخرى فىأتى الحديث النبوي مزيل لهذا الإشكال.

مثال ذلك ما أخرجه البخاري فى صحيحه عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال: ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك " قلت يا رسول الله ﷺ : أليس قد قال الله تعالى (فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابَهُ يَمِينَهُ * فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا) فقال رسول الله ﷺ إنما ذلك العرض ، وليس أحد يناقش الحساب يوم القيامة إلا عذب.

فعائشة رضى الله عنها ظنت أن الحساب فى قوله ﷺ ليس أحد يحاسب يوم القيامة إلا هلك (هو بعينه الحساب المذكور بعينه فى الآية (٦ ، ٨) الانشقاق . ومن هنا نشأ الإشكال عندها فجاءت السنة مستوضحة الأمر فبين الرسول ﷺ المراد:

(١) أن الحساب فى الحديث إنما هو المناقشة.

(٢) أن الحساب فى الآية إنما هو العرض على الله تعالى.

وبهذا البيان لا يوجد تعارض ولا إشكال وذلك لانفكاك الجهة لأن التعارض أو الإشكال إنما يكون إذا اتحدت الجهة ولا اتحاد.

مثال آخر قوله تعالى (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ

(١) المدخل إلى علوم الحديث ٢٥٤، السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى د. / مصطفى السباعى ص ٦٢

الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَيَّ عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَيَّ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَحِيمٌ^(١)

هذه الآية يتوهم من لا دراية له بالحديث النبوي أنها متعارضة مع واقع أمة محمد ﷺ فالأمة متأخرة زمانا فكيف تتحقق لها الوسطية والشهادة على الأمم السابقة.

ويأتي الحديث النبوي فيزيل هذا الإشكال . فعن أبي سعيد الخدري ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : يجيئ النبي ومعه الرجلان ، ويجيئ النبي ومعه الثلاثة وأكثر من ذلك وأقل فيقال له : هل بلغت قومك ؟ فيقول نعم فيدعى قومه فيقال هل بلغكم ؟ فيقولون : لا فيقال : من يشهد لك ؟ فيقول محمد وأمته فتدعى أمة محمد فيقال : هل بلغ هذا ؟ فيقولون نعم . فيقول : وما علمكم بذلك ؟ فيقولون أخبرنا نبينا بذلك أن الرسل قد بلغوا ، فصدقنا قال فذلكم قوله تعالى (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا)^(٢)

ومثال آخر لتوضيح المشكل قال تعالى (يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ

وَالسَّمَوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ)^(٣)

ويأتي إشكال ليس حوله كيفية تبديل الأرض ولكن أين يكون الناس يوم هذا التبديل؟ هذا السؤال سألته أم المؤمنين عائشة فأزلت السنة هذا الإشكال.

(١) سورة البقرة آية ١٤٣ .

(٢) سورة إبراهيم آية ٤٨ .

(٣) المدخل لدراسة علوم الحديث ص ٢٧٩ .

فعن عائشة قالت : سألت رسول الله ﷺ عن قوله (يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ وَبَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ) فأين يكون الناس يومئذ يا رسول الله ؟ فقال على الصراط^(١)

تخصيص العام:

قد تأتي آيات عامة ويأتي الحديث مخصصاً لهذا العموم : مثال ذلك قال تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الْمَيْتَةُ وَالِدَمُّ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ)^(٣) فهذا التحريم عام لكل ميتة وكل دم فجاء الحديث مخصصاً من هذا التحريم نوعين من الميتة ونوعين من الدماء يباح أكلهما .

كما جاء في حديث ابن عمر " أحلت لنا ميتتان ودمان فأما الميتتان فالحوت والجراد وأما الدمان فالكبد والطحال "

مثال آخر : قال تعالى (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ)^(٢)

قد فهم بعض الصحابة أن المراد بالظلم في هذه الآية الجور ومجاوزة الحد . قال ابن حجر إنما حملوه على العموم لأن قوله " بظلم " نكرة في سياق النفي لكن عمومها هنا بحسب الظاهر .

قال المحققون إن دخل على النكرة في سياق النفي ما يؤكد العموم ويقويه نحو " من " في قوله : ما جاء من رجل . أفاد تخصيص العموم وإلا فالعموم مستفاد بحسب الظاهر كما فهمه الصحابة من هذه الآية ، وبين لهم النبي ﷺ أن ظاهرها غير مراد بل هو من العام الذي أريد به الخاص فالمراد بالظلم أعلى أنواعه وهو الشرك .

(١) سورة المائدة آية ٣ .

(٢) سورة الأنعام آية ٨٢ .

فَعَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ) شَقَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَالُوا: أَيْنَا لَمْ يَظْلَمْ نَفْسَهُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ كَمَا تَظُنُّونَ إِنَّمَا هُوَ كَمَا قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ (وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ) (١)

د: تقييد المطلق:

قد تكون آية مطلقة ثم يأتي الحديث الشريف فيقيدها هذا الإطلاق . قال تعالى (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ) (٢)

فالإقامة هذا الحد الذي أمرنا بإقامته ، نحتاج إلى معرفة أمرين اثنين
أ- ما هو المقدار الذي إذا أخذه السارق تقطع يده ؟

فجاء الحديث مبيناً هذا المقدار فعن عائشة رضی الله عنها عن النبي ﷺ قال : تقطع يد السارق في ربع دينار. (٣)

فإن قطع اليد لم يقيد في الآية بمقدار معين ، بل أطلق فجاءت السنة فقيدت هذا الإطلاق وبينت المقدار الذي إذا أخذه السارق تقطع يده.

ب- قطع اليد لم يقيد في هذه الآية بموضع خاص بل أطلق وعلى هذا الإطلاق يجوز القطع من المنكب أو من المرفق أو من مفصل الكتف لإطلاق اليد على كل هذا ، ولكن السنة الفعلية جاءت فقيدت القطع ، إذ كانوا يقطعون من مفصل الكتف فعن عدي أن النبي ﷺ قطع يد السارق من المفصل " وكان عمر ﷺ يقطع يد السارق من المفصل. (٤)

(١) سورة لقمان آية ١٣.

(٢) سورة المائدة آية (٣٨).

(٣) أخرجه البخاري في الفتح ٩٩/١٢.

(٤) المدخل إلى دراسة علوم الحديث ص ٢٨٠ ، تاريخ الفقه الإسلامي ص ٩٧.

ثالثاً: قد يأتي الحديث بأحكام سكت عنها القرآن الكريم:

فقد يأتي الحديث موجب لحكم سكت القرآن عن إيجابه أو تحريمه .
فهذه الأحكام التي جاءت في سنة رسول الله ﷺ الأمة مأمورة بإتباعها وتنفيذها
مصدقاً لقوله تعالى (مَنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ
حَفِيفًا) (١)

وقوله سبحانه تعالى (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ
اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ) (٢)

أمثلة على ذلك : قال رسول الله ﷺ : ألا لا يحل كل ذي ناب من السباع ولا
كل ذي مخلب من الطيور " لا يجمع بين المرأة وعمتها ، ولا بين المرأة وخالتها"
، "من بدل دينه فاقتلوه"

فهذه الأحاديث أثبتت أحكاماً سكت عنها القرآن الكريم فوجب اتباعها
والعمل بها وعدم مخالفتها.

(١) سورة النساء آية ٨٠.

(٢) سورة الحشر آية ٧.

الفصل الخامس أنواع السنة من حيث ماهيتها

أنواع السنة من حيث ماهيتها:

أى ذاتها فنقسم إلى ثلاثة أقسام : سنة قولية ، وسنة فعلية ، وسنة تقريرية
أولاً: السنة القولية:

هى التى قالها النبي ﷺ فى مناسبات مختلفة ، وأغراض شتى مثال قوله
ﷺ : الأرواح جنود مجندة ما تعارف منها ائتلف وما تتاكر منها اختلف" وقوله
ﷺ من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فمن لم يستطع فبلسانه ومن لم يستطع
فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان.

وأقوال النبي ﷺ إنما تكون مصدراً للتشريع إذ كان المقصود بها بيان
الأحكام أو تشريعها . أما إذا كانت فى أمور دنيوية بحتة لا علاقة لها بالتشريع
ولا مبنية على الوحي ، فلا تكون دليلاً من أدلة الأحكام ، ولا مصدراً تستنبط
منه الأحكام الشرعية ، ولا يلزم إتباعها . ومن ذلك ما روي أنه ﷺ رأى قوماً فى
المدينة يؤثرون النخل ، فأشار عليهم بتركه ، ففسد الثمر فقال لهم : أبروا أنتم
أعلم بأمر دنياكم. (١)

ثانياً: السنة الفعلية:

وهى ما فعله النبي ﷺ كأداء الصلاة بهياتها وأركانها وقضائه بشاهد
واحد ويمين المدعي ، ونحو ذلك وأفعاله ﷺ منها ما يكون مصدراً للتشريع ومنها
ما لا يكون وإليك بيان ذلك.

(١) تخريج أحاديث اللمع فى أصول الفقه ص ٣٥١-٣٥٥،

أ- أفعاله الجبيلية:

وهي التي تصدر منه بحسب الطبيعة البشرية وبصفته إنسانا :كالأكل، والشرب ، والمشى ، والقيود ، ونحو ذلك ، فهذه لا تدخل في باب التشريع إلا على اعتبار إباحتها في حق المكلفين ، فلا تجب متابعة الرسول ﷺ في طريقة مباشرته لها ، وإن كان بعض الصحابة يحرص على هذه المتابعة كعبد الله بن عمر ، وهذه المتابعة أمر حسن .

ويلحق بهذا النوع ما صدر عنه بمقتضى خبرته الإنسانية في الأمور الدنيوية ، مثل تنظيم الجيوش ، والقيام بما تقتضيه من تدبير الحرب ، وشئون التجارة ، فهذه الأفعال لا تعتبر تشريعا للأمة ؛ لأن مبناها التجربة لا الوحي ، والرسول ﷺ لم يلزم المسلمين بها ولم يعتبرها من قبيل تشريع الأحكام. (١)

ب- ما ثبت كونه من خواصه ﷺ :

فهو له وحده ولا تشاركه الأمة فيه ، كاختصاصه بالوصال في الصوم، والزيادة في النكاح على أربع وغير ذلك فهذه الأمور خاصة به ولا يصح متابعة الرسول فيها .

ج - ما عرف أن فعله ﷺ بيان لنص مجمل جاء في القرآن :

فبيانه تشريع للأمة ويثبت الحكم في حقنا ، مثل قوله (صلوا كما رأيتموني أصلي) وأداؤه مناسك الحج ، بيان للحج المفروض علينا بقوله تعالى (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا) (٢)

د- ما فعله الرسول ﷺ ابتداء وعرفت صفته الشرعية من وجوب وندب وإباحة .

فإنه تشريع للأمة ، فثبت حكم ما فعله في حق المكلفين لقوله تعالى (لَقَدْ

كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا) (٣)

(١) الوجيز في أصول الفقه ص ١٦٩ ، أصول الفقه د. عبد الوهاب خلاف ص ٤٠ .

(٢) سورة آل عمران آية ٩٧ .

(٣) سورة الأحزاب آية ٢١ .

هـ - ما فعله النبي ﷺ ولم تعرف صفته الشرعية:

ولكن عرف أن في الفعل قصدا مستحبا في حق الأمة ، أما إذا لم يعرف في الفعل قصد القرية ، فإن الفعل يكون دالا على إباحته في حق الأمة كالمزراعة والبيع ونحو ذلك.

ثالثا: السنة التقريرية:

وهي سكوت النبي ﷺ على إنكار قول ، أو فعل صدر في حضرته ، أو في غيبته وعلم به . فهذا السكوت يدل على جواز الفعل وإباحته ؛ لأن الرسول ﷺ لا يسكت عن باطل أو منكر ومن أمثلة هذا النوع من السنة ، وسكوته وعدم إنكاره لعب الغلمان بالحراب في المسجد ، وسكوته عن غناء جاريتين كانتا تغنيان بغناء حماس في يوم عيد.

أقسام السنة:

باعتبار وصولها إلينا أى باعتبار سندها ، فقسمها الجمهور إلى قسمين: سنة متواترة ، وسنة آحاد ، أما فقهاء الحنفية فقد قسموها إلى ثلاثة أقسام متواترة ، ومشهورة ، وآحاد وإليك بيان ذلك.

أولا: السنة المتواترة:

وهي التي رواها جمع كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ، حتى يصل المنقول إلى النبي ﷺ ويكون مستند علمهم بالأمر المنقول عن النبي ﷺ لمشاهدة أو لسماع. (١)

ويشترط لتواتر الخبر ما يلي :

أولا: تعدد نقلة الخبر بحيث يؤمن - عادة - تواطئهم على الكذب.

ثانيا: أن يخبروا عن علم لا عن ظن.

(١) المستصفي للغزالي ٩٠/١ أصول الفقه د. عبد الوهاب خلاف ص ٤٥-٤٦.

ثالثاً: أن يستند إلى الحس المتكرر.

رابعاً: أن يستوي في ذلك الطرفان والوسط بأن يحدث المشاهدون أنهم شاهدوا وهم جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب وينقل عنهم أنهم شاهدوا مثلهم حتى وصل إلينا على هذا الشكل ، ولا يشترط في إفادة المتواتر العلم أن يكون المخبرون به عدداً معيناً ، ولا يشترط فيهم أيضاً إسلام ولا عدالة^(١)

أما خبر الواحد لا يفيد العلم بنفسه ، سواء أفاده بالقرائن أم لم يفده أصلاً والمشهور ما كان أحادي الأصل ثم تواتر بعد ذلك ، كأن يرويه عن رسول الله ﷺ راو واحد أو اثنان ثم يرويه عنهما عدد التواتر ويستمر كذلك حتى يصل إلينا فإننا حينئذ نقطع بصحة نسبته إلى راويه عن الرسول ولكننا لا نقطع بنسبته إلى الرسول نفسه وقد عد هذا قوم من أخبار الآحاد ولكن الحنفية جعلوه قسماً برأسه مباحياً للمتواتر وخبر الواحد ، أما الجصاص فقد جعله متواتراً وبناء على ما رآه الحنفية قالوا إنه يفيد من الطمأنينة ما لا يفيد خبر الواحد وبنوا على ذلك إنه يفيد مطلق الكتاب كالتواتر ، فهم وإن خالفوا الجصاص فلم يعدوه متواتراً واتفقوا معه في الغاية فأعطوه حكم المتواتر^(٢)

صفة الراوي الذي يقبل خبره:

يشترط في الراوي ما يلي :

أولاً: أن يكون الراوي حال السماع بالغاً ضابطاً ، فلا تقبل الرواية عن الصبي لكن لو تحمل صبياً مميّزاً ثم روى وهو بالغ قبلت روايته ، لأنهم أجمعوا على قبول ما رواه الزبير والنعمان بن بشير وأنس بن مالك ولم يستفسروا عن زمن تحملهم ، وبالضرورة قد تحملوا وهم صبيان إن لم يكونوا روا عن من هو أكبر

(١) أصول الفقه للشيخ محمد الخضري ص ٢٥٢.

(٢) المرجع السابق ص ٢٥٣.

منهم من الصحابة ، فإن ابن الزبير ولد فى السنة الأولى من الهجرة ثم توفى رسول الله وسن ابن الزبير لا يزيد عن عشرة أعوام . ، وأنس كان سنه حين قدم الرسول المدينة عشرا. (١)

ثانيا: أن يكون عدلا متجنبا الكبائر ، متنزها عن كل ما يسقط المرءة من المجون ، والسخف والأكل فى السوق ، والبول على قارعة الطريق ؛ لأنه إذا لم يكن بهذه الصفة لم يؤمن من أن يتساهل فى رواية مالا أصل له . ولهذا رد أمير المؤمنين على كرم الله وجهه حديث أبى سنان الأشجعي وقال بوال على عقبه وهذا الحديث رواه الإمام أحمد وأبو داود والنسائي والترمذي ونصه عن ابن مسعود رضى الله عنه أنه سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقا ولم يدخل بها حتى مات فقال ابن مسعود لها مثل صداق نساءها ولا وكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث فقام معقل بن سنان الأشجعي فقال : قضى رسول الله ﷺ فى بروع بنت واشق امرأة منا مثل ما قضيت ففرح ابن مسعود.

ثالثا: أن يكون ثقة مأمونا ، ولا ممن يزيد فى الحديث ما ليس فيه فإن عرف بشئ من ذلك لم يقبل حديثه لأنه لا يؤمن أن يضيف إلى رسول الله ﷺ ما لم يقله.

رابعا: يجب أن يكون غير مبتدع يدعو الناس إلى البدعة فإنه لا يؤمن أن يضع الحديث على وفق بدعته ، وأما إذا لم يدع الناس إلى البدعة فقد قيل : إن

(١) المرجع السابق ص ٢٥٤.

روايته تقبل وقال الإمام الشيرازي رحمه الله والصحيح عندي أنها تقبل لأن المبتدع فاسق فلا يجوز أن يقبل خبره.

خامسا: أن يكون غير مدلس والتدليس هو أن يروي عن من لم يسمع منه ، ويوهم أنه سمع منه.

سادسا: يجب أن يكون ضابطا حال الرواية محصلا لما يرويه ، فأما إذا كان مغفلا لم يقبل خبره ، فإنه لا يؤمن أن يروي بما لم يسمعه ، فإن كان له حال غفلة وحال تيقظ فما يرويه في حال تيقظه مقبول ، وإن روى عنه حديثا ولم يعلم أنه رواه في حال التيقظ أو الغفلة لم يعمل به^(١)

(١) اللمع في أصول الفقه للشيرازي ص ٢٢٢-٢٢٣.

الفصل السادس حكم المرسل

المرسل ما انقطع إسناده ، وهو أن يروي عن من لم يسمع منه فيترك بينه وبينه واحد في الوسط ، فلا يخلو ذلك من أحد أمرين:
إما إن يكون من مراسيل الصحابة أو من غيرهم فإن كان من مراسيل الصحابة وجب العمل به ؛ لأن الصحابة مقطوع بعد التهم . أما إن كان من مراسيل غيرهم ، فقد اختلف الفقهاء على النحو التالي
فعند الحنفية والمالكية: يعمل به كالمستند ومذهب الشافعية أنه لا يجوز الأخذ به إلا بشروط:

أولاً: أن يكون من مراسيل كبار التابعين مثل مراسيل سعيد بن المسيب.

ثانياً: أن يسند المرسل من جهة أخرى.

ثالثاً: أن يوافق قول الصحابي أو يفتي بمقتضاه أكثر العلماء.

أما الحنابلة : فقد ذهبوا إلى القول بالمرسل والعمل به إذا لم يكن في الباب حديث متصل. (١)

وأما الظاهرية : فقالوا إن المرسل لا يكون حجة ولا يجب العمل به.

آراء الفقهاء في حكم العمل بخبر الواحد:

أجمع المسلمون على أن سنة الأحاد حجة على الجميع يلزم إتباعها

وأنها من مصادر التشريع ، إلا أنهم اختلفوا في شروط وجوب العمل بها واستنباط الأحكام منها.

(١) المستصفي للغزالي ٩٠/١ أصول الفقه د. عبد الوهاب خلاف ص ٤٥-٤٦.

فقد كان الإمام على كرم الله وجهه يرجع إلى أخبار الآحاد ويستظهر فيها باليمين وقال: إذا حدثني أحد عن رسول الله ﷺ أحلفته فإذا حلف لي صدقته إلا أبا بكر ، وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر .

ورجع الصحابة إلى حديث عائشة ؓ في النقاء الختانيين في أنه إذا جاوز الختان الختان وجب الغسل ، فدل على وجوب العمل به ولا فرق بين أن يرويه واحد أو اثنان لأنه إخبار عن حكم شرعي فجاز قبوله عن واحد كالتفتيا .
ورجع عثمان ؓ في السكن إلى حديث فريعة بنت مالك وقصتها أنها جاءت رسول الله ﷺ تسأله أن ترجع إلى أهلها في بنى خدرة ، وأن زوجها خرج في طلب أعبد له أبقوا حتى إذا كان بطرف القدوم لحقهم ، فقتلوه ، فقال لها النبي ﷺ امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله : قالت فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا قالت: فلما كان عثمان ؓ أرسل إلى فسألني عن ذلك فأخبرته فاتبعه وقضى به وقال الترمذي : حسن صحيح وصححه الحاكم .

فمن خلال هذه الأحاديث تبين لنا أن صحابة رسول الله ﷺ عملوا بخبر

الآحاد الضابط.

أما عند الفقهاء فنرى أن الحنفية اشترطوا عدة شروط في قبول خبر الآحاد:

أولاً: ألا تكون السنة متعلقة بما يكثر وقوعه ؛ لأن ما يكون كذلك لا بد أن ينقل عن طريق التواتر أو الشهرة لتوافر الدواعي للنقل ، فإذا لم ينقل على هذا الوجه ونقل عن طريق الآحاد دل ذلك على عدم صحة السنة ، ومثال ذلك (رفع اليدين في الصلاة) فإنه جاء عن طريق الآحاد مع عموم الحاجة إليه لتكرار الصلاة في كل يوم فلا يقبل .

ثانياً: ألا تكون السنة مخالفة للقياس الصحيح ، وللأصول والقواعد الثابتة في الشريعة

ثالثاً: ألا يعمل الراوي بخلاف الحديث الذي رواه ؛ لأن عمله يدل على نسخه أو تركه لدليل آخر أو أن معناه غير مراد على الوجه الذي روي فيه ويمثلون لذلك بحديث (إذا ولغ الكلب في إناء أحكمم فاغسلوه سبعا إحداهن بالتراب)

فإنهم لم يأخذوا به؛ لأن راوي الحديث كان لا يغسل الإناء إذا ولغ فيه الكلب ثلاثا.

أما فقهاء المالكية:

فقد اشترطوا لقبول العمل بخبر الآحاد عدم مخالفته لعمل أهل المدينة والحجة في ذلك أن عمل أهل المدينة بمثابة السنة المتواترة ؛ لأنهم ورثوا العمل على أسلافهم عن الرسول ﷺ فكأن عملهم بمنزلة الرواية والسنة المتواترة والمتواتر يتقدم على خبر الآحاد ، وعلى هذا الأساس لم يأخذ الإمام مالك بحديث المتبايعان بالخيار حتى يتفرقا ، فقد قال مالك عن هذا الحديث ليس لهذا عندنا حد معروف ، ولا أمر معمول به.

كما اشترطوا ألا يخالف خبر الآحاد الأصول الثابتة والقواعد المرعية في الشريعة.

وعلى هذا الأساس لم يأخذوا بخبر المصرة وهو ما وري عن النبي ﷺ أنه قال : لا تصروا الإبل والغنم ، فمن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحليها إن شاء أمسك وإن شاء ردها وصاعا من تمر ؛ لأن هذا الخبر في نظرهم قد خالف أصل الخراج بالضمان.

وأصل إن متلف الشيء إنما يغرم مثله إن كان مثليا ، وقيمته إن كان قيميا فلا يضمن في إتلاف المثل جنسا غيره من طعام أو عروض ، وكذلك لم يأخذوا بخبر إكفاء القدور التي طبخت من الإبل والغنم قبل قسمة الغنائم بحجة مخالفته الأصل في رفع الحرج والمصلحة المرسلة ، فقد كان يكفي أن يقال لهم : إن ما صدر عنكم لا يجوز ، ثم يؤذن لهم بالأكل منها فإتلاف المطبوخ إفساد مناف للمصلحة ، مما يدل على عدم صحة الخبر.

الفصل السابع

الإجماع

تعريف الإجماع:

الإجماع فى اللغة: بمعنى العزم والتصميم على الشئ ومنه قوله ﷺ لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل " أى لم يعزم عليه " ويقال أجمع فلان على الأمر ، أى عزم عليه وصمم ومن معناه أيضا الاتفاق ومنه قوله تبارك وتعالى (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) ^(١) قال أجمع القوم على كذا ، أى اتفقوا عليه مع العزم والتصميم.
وفى اصطلاح الأصوليين:

الإجماع هو اتفاق المجتهدين من الأمة الإسلامية فى عصر من العصور ، على حكم شرعي بعد وفاة النبي ﷺ.
ويترتب على هذا التعريف القواعد التالية:

أولاً: اتفاق غير المجتهدين لا يعتد به ، والمجتهد : هو من قامت فيه ملكة استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية ، وقد يسمى بالفقيه.

ثانياً: لابد من اتفاق جميع المجتهدين، فلا يكفي إجماع أهل المدينة، أو أهل الحرمين مكة والمدينة، أو إجماع طائفة معينة فلا يعد واحد من هذه الإجماعات الاصطلاحى المقصود ومخالفة الواحد تضر، فلا ينعقد معها الإجماع

ثالثاً: يشترط فى المجتهدين أن يكونوا مسلمين ؛ لأن الأدلة التى دلت على حجة الإجماع ، أفادت أن المجمعين يجب أن يكونوا من الأمة الإسلامية^(٢)

رابعاً: العبرة بالإجماع ما كان بعد وفاة النبي ﷺ وهذا ما ذكره علماء الأصول فى تعريفهم للإجماع ؛ لأنه بوجود النبي ﷺ لا تظهر حاجة للإجماع ولأن

(١) سورة يونس آية (٧١).

(٢) أصول الفقه للشيخ محمد الخضري ص ٣٣٧ ، أصول الفقه د. عبد الوهاب خلاف ص ٥٠-

العبرة بقول النبي ﷺ وموافقته، فهو مصدر التشريع ، فلو حصل إجماع في عصره ﷺ فإما أن يخالفه ، وإما أن يوافقه ، فإن خالفته فلا عبرة بإجماعهم ، وإن وافقه كانت العبرة بموافقته^(١)

حجية الإجماع:

إن الإجماع إذا تم بشروطه كان دليلاً قطعياً على حكم المسألة المجمع عليها ، وصار هذه الإجماع حجة قطعياً ملزمة للمسلمين ، لا تجوز معها المخالفة أو النقص ، وقد استدل القائلون بحجية الإجماع بأدلة من القرآن الكريم والسنة المطهرة.

أما أدلة القرآن الكريم فقوله عز وجل (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا)^(٢) فوجه الدلالة بهذه الآية الكريمة :

أن الله تعالى توعده على مخالفة سبيل المؤمنين ، فيكون سبيلهم هو الحق الواجب الإتيان ، وغيره هو الباطل الواجب تركه ، وما يتفقون عليه هو سبيلهم قطعاً ، فيكون هو الحق قطعاً.

أما السنة فقوله ﷺ :

لا تجتمع أمتي على الخطأ " وروي " لا تجتمع أمتي على الضلالة " وقوله ﷺ من فارق الجماعة ولو قيد شبر فقد خلع ريقه الإسلام من عنقه " ونهى ﷺ عن الشذوذ وقال: من شذ شذ في النار فدل على وجوب العمل بالإجماع.

وللترمذي والحاكم من حديث ابن عمر (إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة ، ويد الله مع الجماعة ، ومن شذ شذ إلى النار).^(١)

(١) الوجيز في أصول الفقه ص ١٨٣.

(٢) سورة النساء : آية ١١٥.

والإجماع حجة من جهة الشرع ، ومن الناس من قال هو حجة من جهة العقل والشرع جميعا ، وهذا خطأ؛ لأن العقل لا يمنع إجماع الخلق الكثير على الخطأ ، وبهذا أجمع اليهود على كثرتهم والنصاري على كثرتهم على ما هم عليه من الكفر والضلال ، فدل على أن ذلك ليس بحجة من جهة العقل. (٢)

مستند الإجماع:

لا ينعقد الإجماع إلا من مستند ؛ لأن الفتوي بدون المستند خطأ لكونه قولاً في الدين بغير علم ، والأمة معصومة عن الخطأ ، وحكي الأمدي وغيره عن بعض الأصوليين أنه لا يشترط المستند بل يجوز صدوره عن توفيق بأن يوقفهم الله تعالى لاختيار الصواب.

واحتج الذين لا يشترطون المستند:

أولاً: بأنه لو كان له سند لكان ذلك السند هو الحجة وحينئذ لا يكون للإجماع فائدة والجواب أن فائدته سقوط البحث عن الدليل وحرمة المخالفة الجائزة قبل انعقاد الإجماع لكونه مقطوعاً به.

ثانياً: أنه لو توقف الإجماع على السند لم يقطع بدونه ، لكنه قد وقع فإنهم أجمعوا على صحة بيع المراضاة بلا دليل . والجواب أنا لا نسلم أنهم أجمعوا عليه من غير دليل فإن غاية ذلك أنهم لم ينقلوه اكتفاء بالإجماع فإنه أقوى وعدم نقل الدليل لا يدل على عدمه وهذا إذا سلم أنهم أجمعوا حقيقة على صحة بيع المراضاة وإلا فإن مذهب الشافعي في بيع التعاطي الذي يراد بيع المراضاة أنه باطل. (٣)

(١) الجامع الصحيح للإمام الترمذي ج٤/٤٦٦ ، كتاب الفتن ٣٤ باب ما جاء في لزوم الجماعة.

(٢) اللع في أصول الفقه ص٢٤٨-٢٤٩.

(٣) أصول الفقه للشيخ محمد الخضري ص ٣٢٦.

وإن هذا السند إما أن يكون دليلاً قطعياً ، وأغلب ما علمناه من المسائل التي لم يعلم فيها خلاف أدلتها التي استند الإجماع إليها قطعية .
وإما أن يكون دليلاً ظنياً وهو خبر الواحد أو القياس ، وأعلم أنهم اختلفوا كثيراً في جواز انعقاد الإجماع مستنداً إلى قياس فقال الجمهور : ذلك جائز وواقع ، واستدلوا بإجماعهم على تحريم شحم الخنزير قياساً على السمن وعلى إمامة أبي بكر قياساً على تقديمه في الصلاة وقال قوم إن ذلك جائز غير واقع وقيل يجوز إن كان القياس جلياً وقيل إنه لا يجوز أصلاً .^(١)

أنواع الإجماع:

أولاً: الإجماع الصريح :

ومعناه أن المجتهدين يبدون آراءهم صراحة ، ثم يجمعون على رأي ، كما لو عرضت المسألة على المجتهدين وهم مجتمعون في مكان واحد ، وأبدى كل واحد رأيه ثم اتفقوا على رأي واحد أو أن المسألة عرضت عليهم واحداً واحداً وهم متفرقون واتفقت آراؤهم فيها على رأي واحد أو يقضى مجتهد في مسألة بحكم معين ويبلغ هذا الحكم المجتهدين الآخرين ، فيوافقونه صراحة ، قولاً أو إفتاءً أو قضاءً ، وهذا النوع من الإجماع حجة قطعية لا تجوز مخالفتها ولا نقضها .

ثانياً الإجماع السكوتي:

وهو أن يبدي المجتهد رأيه في مسألة ويعرف هذا الرأي ، ويشتهر ويبلغ الآخرين فيسكتوا ولا ينكروه صراحة ولا يوافقوا عليه صراحة ، مع

(١) أصول التشريع للخضري ص ٣٢٦ .

عدم المانع في إبداء الرأي بأن تمضى مدة كافية للنظر في المسألة ولا يوجد ما يحمل المجتهد على السكوت من خوف من أحد أو هيبة له أو غير ذلك من الموانع.

وقد اختلف العلماء في حكم هذا الإجماع على ثلاثة أقوال:
القول الأول:

إنه ليس بإجماع وفضلا عن ذلك لا يعتبر حجة ظنية وممن قال بهذا القول الشافعي والمالكية.

وحجتهم: أنه لا ينسب لساكت قول، إذ لا يجوز تقويله ما لم يقل كما أن السكوت لا يمكن حمله على الموافقة وقد يكون سببه عدم وصول المسألة إلى الآخرين ، أو عدم اجتهادهم فيها ، أو عدم مضي وقت كاف لتكوين الرأي أو أن الساكت يظن أن لا داعي للجهر برأيه ، لاعتقاد أن غيره كفاه مؤنة الرد أو أنه يخاف من سلطان جائر أو يستحي من البوح به مهابة لمجتهد آخر كل هذه الاحتمالات وغيرها لا يمكن الجزم بأن السكون للموافقة وحيث لا دليل على الموافقة ، فلا اتفاق ولا إجماع فلا حجة.

القول الثاني:

أنه حجة قطعية لا تجوز مخالفتها ، إذ هو كالإجماع الصريح ، وإن كان أقل منه قوة وممن قال بهذا القول أكثر الحنفية وهو قول الحنابلة.
وحجة هذا القول:

أن السكوت يحمل على الموافقة دون غيرها متى ما قامت القرينة على ذلك وانتفت الموانع من اعتباره أمانة على الموافقة وتحقق القرينة وتنفي الموانع باشتهار الرأي ووصوله إلى بقية المجتهدين ومضى وقت كاف للنظر والتأمل في المسألة ، مع عدم وجود حائل يحول دون التصريح بالرأي الذي يصل إليه المجتهد بأن يظن أن غيره رد الرأي أو يعتقد أن لا داعي للرد . أو يخشى أذى من سلطان ونحو ذلك من الأسباب المانعة التي تمنع التصريح بالرأي . فإذا

تحقق كل ما ذكرناه لم يبق وجه لعدم اعتبار السكوت علامة الموافقة وتحقق الإجماع حجة قطعية.

القول الثالث:

إنه ليس إجماع ، ولكنه حجة ظنية ، وممن قال بهذا القول بعض الحنفية وبعض الشافعية.

وحجة هذا الرأي:

أن حقيقة الإجماع الاتفاق من الجميع حقيقة وهذا لم يتحقق في الإجماع السكوتي ؛ لأن السكوت مهما قيل في دلالاته على الموافقة فلن يكون كالصريح في الدلالة على الموافقة فلا يعتبر إجماعا ولكن لرجحان دلالاته على الموافقة إذا زالت الموانع من التصريح اعتبر حجة ظنية.

القول الرابع:

الواقع أن المطلوب لتحقيق الإجماع : هو تحقق الموافقة على الرأي من الجميع وتحقيق الموافقة كما يتم بطريق صريح يكون بطريق الدلالة ، فلا نرى حصر تحقق الموافقة بالتصريح فقط ، لأن السكوت يصلح أن يكون طريقا على الدلالة على الموافقة متى ما قامت القرينة على ذلك وانتفت الموانع^(١)

حكم إنكار الإجماع:

قال بعض الأصوليين إنكار حكم الإجماع القطعي كفر ، كإجماع الصحابة بصريح القول المنقول عنهم تواترا ؛ لأن إنكاره يتضمن إنكار دليل قاطع وهو يتضمن إنكار صدق الرسول ﷺ وذلك كفر ، وقالت طائفة ليس كفر لأن دليل حجية الإجماع ليس قطعيا فيكون ظنيا فلا يفيد العلم ، وإنكار ما هو كذلك ليس بكفر . وفصل بعضهم فقال : إن كان الحكم من ضروريات الدين فإنكاره كفر ، وإلا فلا.

(١) الوجيز في أصول الفقه د. عبد الكريم زيدان ١٨٦-١٨٧.

وإطلاق القول بتكفير منكر حكم الإجماع ليس بصحيح . قال إمام
الحرمين: فشا في لسان الفقهاء أن خارق الإجماع وهو باطل قطعاً ، فإن منكر
أصل الإجماع لا يكفر والقول في التكفير والتبري ليس بالهين ثم قال : نعم ،
من اعترف بالإجماع وأقر بصدق المجتمعين في النقل ثم أنكر ما أجمعوا عليه
كان هذا التكذيب آثلاً إلى الشارع ومن كذب الشارع كفر والقول الضابط فيه أن
من أنكر طريقاً في ثبوت الشرع لم يكفر ، ومن اعترف بكون الشيء من الشرع
ثم جده كان منكراً للشرع وإنكار جزء من الشرع كأنكاره كله وهو كلام وجيه.
أما الإجماع الظني فمنكر حكمه ليس بكافر اتفاقاً. (١)

(١) أصول الفقه للشيخ محمد الخضري ص ٢٣٢.

الفصل الثالث

المنهج الأصولي عند الإمام ابن دقيق العيد
فى كتابه " إحكام الأحكام " شرح عمدة الأحكام

فهذه دراسة قمت بإعدادها عن منهج الإمام ابن دقيق العيد الأصولي من خلال كتابه " إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام " تناولت فيها الجوانب الأصولية والقواعد الفقهية التى أوردها المؤلف .. رحمه الله تعالى حيث أشار إلى الإجماع ، والقياس ، وقول الصحابي ، وخبر الواحد وشروطه ، وصيغتي الأمر والنهي وأثرهما فى الحكم الشرعي ، وإزالة ما يوهم ظاهره التعارض من الأحاديث ، ومن القواعد الفقهية التى أوردها المؤلف فى كتابه "إحكام الأحكام" قاعدة الحكم بين حكمن ، وترك الاستفصال فى مقام الاحتمال يجرى مجرى العموم فى المقام والقيافة.

وقبل البدء فى الحديث عن هذا المنهج نذكر نبذة مختصرة عن حياة الإمام ابن دقيق العيد - رحمه الله تعالى.

ترجمة الإمام ابن دقيق العيد:

هو شيخ الإسلام محمد بن على بن وهب بن مطيع القشيري المنفلوطي الصعیدی المالكي والشافعي ولد فى شعبان سنة خمس وعشرين وستة مائة بقري ينبع من الحجاز ، سمع من ابن المقير وحدث عن الجميزي وسبط السلفي والحافظ زكى الدين .وفى دمشق سمع من ابن عبد الدائم وأبى البقاء خالد بن يوسف وصنف شرح العمدة . وكتاب " الإلمام " و " الإمام فى الأحكام " لو أكمل تصنيفه وتبويضه لجاى فى خمسة عشر مجلدا . وكتاب فى علوم الحديث . وشرح كتاب " عمدة الأحكام " للإمام الحافظ عبد الغني المقدسي وسماه " إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام "

وفاته: توفي رحمه الله تعالى - بعد هذه الحياة الحافلة بالعلم والتصنيف في صفر سنة اثنتين وسبعمائة من الهجرة. (١)

المبحث الأول .. الإجماع

اهتم الإمام ابن دقيق العيد في كتابه " إحكام الأحكام " اهتماماً بليغاً بما أجمع عليه علماء الأمة وأئمتها.

فعند شرحه للأحاديث يقف على ما أجمع عليه الفقهاء نذكر من ذلك ما روي عن أم المؤمنين عائشة وأم سلمة - رضی الله عنهما - أن رسول الله ﷺ كان يدركه الفجر وهو جنب من أهله ثم يغتسل ويصوم (٢) . فيقول اتفق الفقهاء جميعاً على العمل بهذا الحديث وصار ذلك إجماعاً (٣) وقد دل القرآن الكريم على صحة من أصبح جنباً في قوله عز وجل: (أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ) (٤) فالآية تقضى بإباحة الوطء في ليلة الصوم مطلقاً . ومن جملته الوقت المقارب لطلوع الفجر بحيث لا يسع الغسل فنقتضى الآية الإباحة في

(١) كتاب تذكرة الحفاظ لأبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي ج٤/٤٨١-١٤٨٣ ط دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

(٢) أخرجه البخاري في كتابه الصوم - باب الصائم يصبح جنباً حديث رقم (١٩٢٦) ج١/٤٤٨، وأخرجه مسلم في كتاب الصوم - باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب حديث رقم (١١٠٩) ج١/٥٤٢-٥٤٣ ورواه الإمام مالك في الموطأ - كتاب الصوم باب ما جاء في صيام الذي يصبح جنباً في رمضان ج١/٢٥٠-٢٥١ بلفظ " كان رسول الله ﷺ ليصبح جنباً من جماع غير احتلام ثم يصوم.

(٣) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد ص٤٠٦-٤٠٧ تحقيق الشيخ أحمد شاکر ط الأولى ١٩٩٧م مكتب السنة .

(٤) سورة البقرة آية (١٨٧).

ذلك الوقت . ومن ضرورته الإصباح جنباً والإباحة لسبب الشئ إباحة للشئ .
وهذه دلالة الإشارة عند علماء الأصول. (١)
حرمة دم المسلم:

ومن الأحاديث التي أثبت فيها الإمام ابن دقيق العيد الإجماع ما روي
عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ لا يحل دم امرئ مسلم
يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث الثيب الزاني ، والنفس
بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة (٢) فهؤلاء الثلاثة مباحو الدم بالنص ،
والمراد بالجماعة : جماعة المسلمين . وإنما فراقهم بالردة عن الدين . وهو سبب
لإباحة دمه بالإجماع في حق الرجل.

واختلف الفقهاء في حكم ردة المرأة هل تقتل بالردة ؟ فعند فقهاء الحنفية
والشيعة الزيدية والإمامية أن المرأة المرتدة حدها الحبس والضرب حتى تعود إلى
الإيمان ولا تقتل (٣)

(١) المرجع السابق ص ٤٠٦ انظر علم أصول الفقه للشيخ عبد الوهاب خلاف ص ٥٠ ط. دار
الحديث ٢٠٠٣ ، شرح الأصول من علم الأصول للشيخ محمد صالح العثيمين ص ٣٩٦ ، دار
العقيدة ط ١٤٢٥ هـ أصول الفقيه محمد الخضري ص ٣٣٢ ط دار الحديث.

(٢) أخرجه الإمام البخاري في كتاب الديات باب - قوله تعالى : " وكتبنا عليهم فيها أن النفس
بالنفس) (المائدة ٤٥) ج ٤/٢٦٦ ، وأخرجه الإمام مسلم في كتاب القسامة باب ما يباح به دم
المسلم حديث رقم (١٦٧٦) ج ٢/١٩٠ ، وأخرجه الإمام أبو داود في كتاب الحدود - باب - الحكم
فيمن ارتد حديث رقم (٤٣٥٢) ج ٤/١٩٤ ، وأخرجه الإمام النسائي في كتاب تحريم الدماء - باب
- ذكر ما يحل بد دم المسلم ج ٨/١٣ .

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام الكاسائي ج ٧/١٣٤ ما نصه " المرأة لا يباح دمها إذا
ارتدت ولا تقتل ولكنها تجبر على الإسلام بأن تحبس وتخرج كل يوم فتستتاب ويعرض عليها
الإسلام إلى أن تسلم أو تتوب ط الثانية ١٩٨٦ . دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، تهذيب
الأحكام للإمام الطوسي ج ١٠/١٣٦ ، ط ١٩٨٥ . دار الأضواء بيروت - لبنان .

أما جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة فقد ذهبوا إلى أن المرأة إذا ارتدت تستتاب ثلاثة أيام ولا تمنع من طعام ولا شراب ويعرض عليها الإسلام وإلا قتلت حداً^(١) وهذا هو الراجح لعموم قوله ﷺ من بدل دينه فاقتلوه^(٢) كما أن رسول الله ﷺ طبق الحدود على الرجال والنساء في عصره ﷺ وطبقت في عصر أبي بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم فكان إجماعاً منهم على أن الرجل والمرأة في الحدود سواء.

ومن شدة تمسك الإمام ابن دقيق العيد بالإجماع " يرى أن معنى" المفارق للجماعة "أى المخالف لأهل الإجماع . فالمسائل الإجماعية : تارة يصحبها التواتر بالنقل عن صاحب الشرع كوجوب الصلاة والزكاة والصوم وتارة لا يصحبها التواتر فالأول : يكفر جاحده ، لمخالفته المتواتر والثاني لا يكفر به .
(٣)

(١) مواهب الجليل شرح مختصر خليل للإمام أبى عبد الله بن عبد الرحمن المعروف بالحطاب ج٦/٢٧٦، مكتبة النجاح طرابلس ليبيا مغنى المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج لشمس الدين محمد ابن الخطيب الشريبي ج٤/١٣٣ / ط الفكر العربى.

(٢) أخرجه الإمام البخاري فى كتاب الجهاد - باب لا يعذب بعذاب الله . حديث رقم (٣٠١٧) ج٢/٢٥٥ وأخرجه الإمام الترمذي فى كتاب الحدود باب ما جاء فى المرتد ج٤/٥٩.
(٣) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد ص٦٢١.

المبحث الثاني .. القياس

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء رجل من بني فزارة إلى النبي ﷺ فقال: إن امرأتي ولدت غلاما أسود فقال النبي ﷺ هل لك إيل؟ قال نعم . قال : فما ألوانها؟ قال : حمر . قال : فهل يكون فيها من أورك^(١)؟ قال: إن فيها لورقا . قال فأني أتاها ذلك؟ قال عسى أن يكون نزعة عرق . قال: وهذا عسى أن يكون نزعة عرق.^(٢)

فهذا الحديث يعتبر أصلا عند علماء الأصول في إثبات العمل بالقياس من واقع السنة النبوية المطهرة فإن النبي ﷺ حصل منه التشبيه لولد هذا الرجل المخالف لونه بولد الإبل المخالف لألوانها ، والعلة الجامعة ، نزوع العرق .^(٣) واستنبط الفقهاء أن التعريض بنفي الولد لا يوجب حدا لأنه جاء على سبيل الاستفتاء والضرورة داعية إلى ذكره ، كما لا يترتب الحد أو التعزير على المستفتين ويقول الإمام ابن دقيق العيد: " وفيه دليل على أن المخالفة في اللون بين الأب والابن بالبياض والسواد لا تبيح الانتفاء.^(٤)

(١) الأورق من كل شيء ما كان لونه لون الرماد - ومن الناس الأسمر . (ج) ورق المعجم الوجيز ط مجمع اللغة العربية مادة أورك . صد٦٦٥ ط ٢٠٠٣ م .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الطلاق - باب - إذا عرض بنفي الولد حديث رقم (٥٣٥) ج٣/٣٩٣ ، وأخرجه الإمام مسلم في كتاب اللعان حديث رقم (١٥٠٠) ج٢/٨٠ وأخرجه الإمام أبو داود في كتاب الطلاق باب إذا شك في الولد حديث رقم (٢٢٦٠) وأخرجه الإمام الترمذي في كتاب الولاء - باب - ما جاء في الرجل ينتقي من ولده حديث رقم (٢١٨٨) .

(٣) إحكام الأحكام صد٦٠٦ ، انظر الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان ص١٩٥، ط٣، ١٩٩٠، أصول الفقه للشيخ محمد الخضري صد٣٣٥، الواضح في أصول الفقه د/محمد سليمان الأشقر صد٢٣٩ ط الرابعة ٢٠٠٧ دار السلام .

(٤) إحكام الأحكام صد٦٠٦ .

كما أشار الحديث إلى طريقة تربوية تعليمية فهذا الإعرابي يعرف الإبل وضربها وأنسائها ، فأزال عنه النبي ﷺ هذه الخواطر بهذا المثل ، الذي يدركه فهمه وعقله ، فراح قانعاً مطمئناً. (١)

ومن الأحاديث التي أثبتت القياس ما روي عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما - قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله: إن أمي ماتت وعليها صوم شهر أفأقضيه عنها؟ فقال: لو كان على أمك دين أكنت قاضيه عنها؟ قال: نعم قال: " فدين الله أحق أن يقضى (٢)

وفى رواية جاءت امرأة إلى النبي ﷺ فقالت يا رسول الله: إن أمي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها؟ قال: أفأرأيت لو كان على أمك دين أكان يؤدي ذلك عنها؟ قالت نعم. قال: فصومي عن أمك " (٣) فرواية ابن عباس تفيد أن الصوم يقضى عن الميت سواء أكان نذراً أم واجباً أما الرواية الثانية فتدل على قضاء الصوم المنذور والظاهر أنهما واقعتان لرجل وامرأة فتبقي كل منهما على مدلولها ولا تفيد الأولى بالثانية ، بل تبقى على عمومها (٤)

ويقول الإمام ابن دقيق العيد: " إن النبي ﷺ علل قضاء الصوم بعلّة عامة للنذر وغيره وقاسه على الدين.

وهذه العلة لا تختص بالنذر ، والحكم يعم بعومه علة.

(١) تيسير العلام للشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح آل بسام ج٢/٢١٦ ، ط الأولى ٢٠٠٢ دار العقيدة.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصوم باب من مات وعليه صوم حديث رقم (١٩٥٣) ج١/٤٥٤ وأخرجه مسلم في كتاب الصوم - باب قضاء الصوم عن الميت حديث رقم (١١٤٨) ج١/٥٦٠.

(٣) تيسير العلام ج٢/٣٨١.

(٤) إحكام الأحكام ص ٤٢١.

واستدل القائلون بالقياس في الشريعة من حيث إن النبي ﷺ قاس وجوب أداء حق الله على وجوب أداء حق العباد وجعله من طريق الأحق" (١)
واستنبط بعض الفقهاء عند تزامم حق الله ، وحق العباد كمن مات وعليه دين آدمي ودين الزكاة قدم حق الله للنص عليه في قوله ﷺ فدين الله أحق أن يقضى.

قول الصحابي كلنا نؤمر وننهي بمثابة المرفوع :

يرى الإمام ابن دقيق العيد " رحمه الله " أن عبارة الصحابي كلنا نؤمر وننهي في حكم المرفوع إلى النبي ﷺ وإلا لم تقم الحجة به . ففي الحديث الذي روته معاذة - رضي الله عنها - قالت : " سألت عائشة رضي الله عنها فقلت ما بال الحائض تقضي الصلاة ؟ فقالت أحرورية (٢) أنت ؟ فقلت: لست بحرورية ولكني أسأل فقالت كان يصيبنا ذلك فتؤمر بقضاء الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة. (٣)

فالصحابي عند علماء الأصول هو من شاهد النبي ﷺ وآمن به ولازمه مدة تكفي لإطلاق كلمة الصحاب عليه ، مثل الخلفاء الراشدين وعبد الله بن

(١) إحكام الأحكام ص ٤٢١.

(٢) الحروري. منسوب إلى حروراء وهي بلدة على ميلين من الكوفة ويقال لمن يعتقد مذهب الخوارج حروري ، وعرفوا بالتنتع في الدين والتشدد ، ومن ذلك أنهم يوجبون على المرأة قضاء الصلاة المتروكة في حيضها تيسير العلام ج ١/٧٩.

(٣) أخرجه الإمام البخاري في كتاب الحيض - باب لا تقضي الحائض الصلاة حديث رقم (٣٢١) ج ١/٨٤ بلفظ عن قتادة قال: حدثتني معاذة أن امرأة قالت لعائشة أتجزئي إحدانا صلاتها إذا طهرت فقالت أحرورية أنت ؟ كنا نحيض على عهد رسول الله ﷺ فلا يأمرنا به أو قالت فلا نفعله وأخرجه الإمام مسلم في كتاب الحيض - باب وجوب قضاء الصوم على الحائض دون الصلاة حديث رقم (٣٢٥) ج ١/١٧٥.

عباس وعبد الله بن مسعود وغيرهم ممن آمن بالنبى ﷺ وسمع منه واهتدي بهديه^(١)

ف قوله حجة شرعية ما لم يخالف كتاباً أو سنة أو إجماعاً . فقد شاهدوا الوحي والتنزيل كما أنهم رافقوا رسول الله ﷺ فى إقامته وسفره وعابنوا وشاهدوا أقواله وأفعاله وتقريراته ، فكانوا أعرف هذه الأمة بربها وأعلم الناس بكتاب الله وسنة رسوله ، وقد زكاهم الله عزّ وجلّ - فى قوله تعالى (والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان)^(٢)

ومن أمثلة ذلك أيضا قول الصحابي الجليل جابر بن عبد الله رضى الله عنه كنا نعزل والقرآن ينزل.^(٣)

فأرى أن ألفاظ وعبارات الصحابة رضى الله عنهم كنا نؤمر أو ننهى أو نعمل، تعد بمثابة المرفوع إلى النبى ﷺ كما أنه حجة شرعية يجب العمل به^(٤) ويستفاد من حديث أم المؤمنين عائشة رضى الله عنها أن الفقهاء أجمعوا على أن الحائض لا صلاة عليها فى أيام حيضها ولا قضاء كما أجمعوا أن عليها قضاء الصوم الذى تقطره فى أيام حيضها من شهر رمضان، إذ لا حرج فى ذلك لأنه لا يتكرر إلا مرة واحدة فى العام.

(١) الوجيز فى أصول الفقه د/ عبد الكريم زيدان ص ٢٨٥ ، ط الأولى ١٩٩٣ منكرة أصول الفقه للإمام محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي ص ١٥٨-١٥٩ ط الرابعة ٢٠٠٤ دار العلوم والحكم ، أصول الفقه للدكتور / عبد الوهاب خلاف ص ١٠٧ ما نصه قول الصحابي فيما لا يدرك بالرأى والعقل يكون حجة على المسلمين ، كذلك قول الذى لا يعرف له مخالف من الصحابة ط ٢٠٠٣م دار الحديث.

(٢) سورة التوبة آية (١٠٠).

(٣) أخرجه الإمام البخاري فى كتاب النكاح -باب العزل حديث رقم (٥٢٠٧-٢٥٠٨) ج ٣/٣٦٨

(٤) شرح الأصول من علم الأصول للشيخ محمد صالح العثيمين ص ٣٧٢، ط ٢٠٠٣ دار العقيدة مباحث فى أصول الفقه للدكتور محمد كبير يونس ص ٦٢ ط الأولى ٢٠٠٧.

المبحث الثالث

قبول العمل بخبر الواحد

عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه - قال: بينما الناس بقاء في صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال: إن النبي ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها . وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة^(١)

فيقول الإمام ابن دقيق العيد: " إن خبر الواحد الثقة إذا حفت به قرائن القبول يصدق ويعمل به وإن أبطل ما هو منقرر بطريق العلم^(٢) واختلف الفقهاء في شروط العمل بخبر الواحد.

فاشترط الحنفية ألا تكون السنة متعلقة بما يكثر وقوعه . وألا تكون مخالفة للقياس الصحيح والأصول والقواعد الثابتة في الشريعة وألا يعمل الراوي بخلاف ما رواه.^(٣)

أما فقهاء المالكية فاشتروا لقبول خبر الواحد ، عدم مخالفته لأهل المدينة ، واشترط فقهاء الشافعية بأن يكون من حدث به ثقة في دينه معروفا

(١) أخرجه الإمام البخاري في كتاب التفسير " باب قوله تعالى " (الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم وإن فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون) (البقرة ١٤٦) حديث رقم ٤٤٩١ ج٣/١٣١ ، وأخرجه الإمام مسلم في كتاب المساجد - باب - تحويل القبلة من بيت المقدس إلى الكعبة حديث رقم (٥٢٦) ٢٢٧/١ وأخرجه الإمام النسائي في كتاب الصلاة - باب إستبانة الخطأ بعد الاجتهاد ج١/٢٤٤-٢٤٥ وأخرجه الإمام مالك في الموطأ في كتاب القبلة -باب ما جاء في القبلة ج١/١٧٨ .

(٢) إحكام الأحكام ص٢٢٢-٢٢٣ ، اللمع في أصول الفقه للإمام أبي اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ص٢١٠ ، ط الثانية ١٩٨٦ .

(٣) الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان ص١٧٨ ، شرح نظم الورقات للشيخ محمد ابن صالح العثيمين ص١٤٦ ، ط ٢٠٠٣ والسنة ومكانتها في التشريع الإسلامي للدكتور مصطفى السباعي ص١٦٤-١٦٥ ، ط ٢٠٠٦ .

بالصدق في حديثه عاقلا لما يحدث به ، وعالما بما يحيل معاني الحديث من اللفظ ، وأن يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمع. (١)

وبعد إثبات العمل بخبر الواحد عند الإمام ابن دقيق العيد في هذا الحديث نراه يتحدث عن أصليين من أصول الفقه هما نسخ القرآن والسنة بخبر الواحد ، والاجتهاد في حضرة النبي ﷺ أما عن المسألة الأولى وهي نسخ القرآن والسنة بخبر الواحد فنراه يقول : نسخ الكتاب والسنة المتواترة بخبر الواحد ، منعه الأكثرون ، لأن المقطوع لا يزال بالمظنون ، ونقل عن الظاهرية جوازه . واستدلوا بهذا الحديث . ووجه الدليل عندهم أنهم عملوا بخبر الواحد . ولم ينكر النبي ﷺ عليهم. (٢)

ورجح بعض علماء الأصول نسخ القرآن بالسنة الصحيحة وقالوا يجوز نسخ القرآن بالسنة إذا صحت عن النبي ﷺ لأن النسخ محله الحكم ، والحكم يثبت بالقرآن والسنة ، فإذا صحت عن رسول الله ﷺ نسخ (٣) وهذا ما أراه راجحاً فإن الحديث متى ثبت صحته وتواتره ونسبته إلى الرسول ﷺ وجب العمل والأخذ به قال تعالى : (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ) (٤) فمهمة الرسول ﷺ للقرآن أنه مبين له وموضح لمراميهِ وآياته.

المسألة الثانية:

وهي جواز الاجتهاد في زمن النبي ﷺ أو بالقرب منه فكان في إمكان أهل قباء أن يقطعوا صلاتهم أو أن يبنوا ، فرجحوا البناء وهو محل اجتهاد منهم

(١) الرسالة للإمام الشافعي شرح الشيخ أحمد شاکر ص ٣٧٠ ، ط المكتبة العلمية بيروت لبنان.

(٢) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد ص ٢٢٠ للمع في أصول الفقه ص ١٧٣ للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ط ١٩٨٦ - عالم الكتب.

(٣) شرح نظم الورقات ص ١٣١.

(٤) سورة النمل آية (٤٤).

وفيه دليل على جواز الاجتهاد فى القبلة ومراعاة سمت ، لأنهم استداروا فى جهة الكعبة لأول وهلة فى الصلاة قبل قطعهم على موضع عينها^(١)
فالصحابه رضوان الله عليهم كانوا يجتهدون فى عصر النبوة والرسالة
ومرجعهم فى ذلك هو رسول الله ﷺ فما كان من صواب أقرهم عليه وما كان من خطأ صححه لهم ﷺ .

وقد أجمع علماء الأصول على أن الاجتهاد فى زمانه ﷺ وبحضرته جائز^(٢)
إنما الأعمال بالنيات:

عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه."^(٣)

فهذا الحديث من أحاديث الآحاد التى يحتج بها وبني عليه الفقهاء قاعدة الأمور بمقاصدها واعتبروه ثلث العلم ، وقيل إنه أحد القواعد الثلاثة التى ترد

(١) إحكام الأحكام ص ٢٢٣ .

(٢) الأشباه والنظائر للإمام السيوطي ج ١/٢٤١ ط الثانية ٢٠٠٦م الأشباه والنظائر لابن نجيم الحنفي ص ١١٣ المكتبة التوفيقية ، أنظر فى أصول الفقه ص ٣٥٥ ، الوجيز فى أصول الفقه للدكتور / عبد الكريم زيدان ٣٩٩ .

(٣) أخرجه الإمام البخاري فى كتاب بدء الوحي - باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله حديث رقم (١) ج ٥/٦ - وأخرجه الإمام مسلم فى كتاب الإمارة - باب - قوله ﷺ "إنما الأعمال بالنية بلفظ: "إنما الأعمال بالنية ، وإنما لأمرئ ما نوى . فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه حديث رقم ١٩٠٧ ج ٢/٣١٧ وأخرجه الإمام النسائي فى كتاب الطهارة باب النية فى الوضوء ج ١/٥٨-٦٠ .

إليها جميع الأحكام. (١) وبعد أن أثبت الإمام ابن دقيق العيد وجوب العمل بخبر الآحاد في هذا الحديث نراه يتعرض لسبب ورود الحديث واللغة.
أولا المناسبة التي ودر فيها الحديث :

فقد روي أن رجلا هاجر من مكة إلى المدينة ، لا يريد بذلك فضيلة الهجرة وإنما هاجر ليتزوج امرأة تسمى أم قيس فسمى مهاجر أم قيس ولهذا خص في الحديث ذكر المرأة دون سائر ما تنوى به الهجرة من أفراد الأغراض الدنيوية ثم اتبع بالدنيا .

ثانيا: اللغة اهتم الإمام ابن الإمام بن دقيق العيد باللغة اهتماما كبيرا في فهم معاني الحديث وأثرها في الحكم الشرعي نرى ذلك واضحا جليا في جل شرحه لكتابه " إحكام الأحكام " فعلى سبيل المثال الحديث الذي بين أيدينا في عبارة إنما إذا دل السياق والمقصود من الكلام على الحصر في شئ مخصوص فقل به وإن لم يدل على الحصر في شئ مخصوص فاحمل الحصر على الإطلاق .
ومن هذا قوله " إنما الأعمال بالنيات "

وفيه من التقدير على حذف مضاف فالذين اشترطوا النية قدره:

بصحة الأعمال بالنيات أو ما يقاربه " والذين لم يشترطوا : قدره بكمال الأعمال بالنيات والراجح الأول لأن الصحة أكثر لزوما للحقيقة من الكمال (٢) ونراه يقول أيضا إن المتقرر عند أهل اللغة العربية أن الشرط والجزاء والمبتدأ والخبر ، لا بد وأن يتغايرا وها هنا وقع الاتحاد في قوله " فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله والتقدير فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله نية وقصدًا فهجرته إلى الله ورسوله حكما وشرعا .

(١) الأشباه والنظائر للإمام السيوطي ج١/١٦٨ الأشباه والنظائر للإمام ابن نجيم ص٢٧-٣٤.

(٢) إحكام الأحكام ص٦٤-٦٥.

تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد:

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ لا يجمع الرجل بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها " ورواية البخاري ومسلم ، خلت من ذكر الرجل فجاءت عندهما " لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها" (١)

يقول الإمام ابن دقيق العيد: هذا الحديث مخصص لعموم قوله تعالى: (

وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبغوا بأموالكم محصنين غير مسافحين) (٢) فإطلاق الآية الكريمة يقتضى الإباحة بأن يجمع الرجل بين المرأة وعمتها وخالتها ، ولكن فقهاء الأمة وأئمتها خصوا ذلك العموم بهذا الحديث وفيه دليل على جواز تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد. (٣)

كما أن هذا الحديث بين لنا منزلة السنة المطهرة من التشريع فيها يفهم

ما جاء مجملا من القرآن ويخصص عامه ويقيد مطلقه ، ويأتى بحكم سكت

عنه القرآن قال تعالى: (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا

الله إن الله شديد العقاب) (٤)

(١) أخرجه البخاري في كتاب النكاح - باب لا تنكح المرأة على عمتها حديث (٥١٠٩-٥١١٠)

ج٣/٣٤٤، وأخرجه الإمام مسلم في كتاب النكاح - باب - تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها

في النكاح حديث رقم (١٤٠٨) ج٩/٢ وأخرجه الإمام مالك في الموطأ - كتاب النكاح - باب ما لا

يجمع من النساء ، ج٢/٤٢٩.

(٢) سورة النساء آية (٢٤).

(٣) إحكام الأحكام ص٥٧٤.

(٤) سورة الحشر الآية (٧).

علة تحريم الجمع:

لما أباحت الشريعة الإسلامية تعدد الزوجات وقصرتهن على أربعة من النساء في قوله تعالى: (وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ مَنِّي وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا) ^(١) وجعلته من مخارج أقارب الزوجة خشية أن يؤدي إلى التباغض والتحاسد والتنافر وقطعية الأرحام.

ومن منطلق هذا الحديث بني عليه الفقهاء قاعدة فقهية تنص على أنه: "يحرم الجمع بين كل امرأتين أيتهما فرضت ذكرا لم تحل للأخرى ، فهذا ضابط يعرف به الفقيه حرمة الجمع بين امرأتين في عصمة رجل واحد. ^(٢) كالجمع بين الأختين وبين المرأة وعمتها والمرأة وخالتها فإن الأخت لو قدرت ذكرا لا تتكح ابنة أخيها والخالة لو قدرت ذكرا لا تتكح ابنة أختها

(١) سورة النساء آية (٣)

(٢) القواعد الفقهية بين الأصالة والتوجيه للأستاذ الدكتور / محمد بكر إسماعيل ص ٣٣١ ط الأولى ١٩٩٧ دار المنار.

المبحث الرابع صيغة الأمر وأثرها في الحكم الشرعي

وجوب غسل الإناء من ولغ الكلب :

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : إذا شرب الكلب من إناء أحدكم فليغسله سبعاً " ولمسلم أولاهن بالتراب" (١) اختلف الفقهاء في صيغة الأمر في قوله ﷺ فليغسله سبعاً.

فذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن الصيغة للوجوب إلا أن فقهاء الأحناف قالوا يغسل الإناء مرتين أو ثلاثاً كسائر النجاسات أما الشافعية والحنابلة فقالوا بوجوب غسل الإناء سبع مرات إحداهن التراب (٢) أما فقهاء المالكية فقد حلموا الأمر على التعبد لاعتقادهم طهارة الماء والإناء ، قال ابن عبد البر " إن الكلب طاهر والإناء يغسل منه سبعاً على سبيل العبادة لا النجاسة ، ولا يهرق شئ مما ولغ فيه غير الماء. (٣)

ويقول الإمام ابن دقيق العيد " الأمر بالغسل ظاهر في تجيس الإناء لأن الراوية التي بها لفظة " طهور تستعمل إما عن الحدث أو عن الخبث ولا حدث على الإناء بالضرورة فتعين الخبث كما أن الأمر بالغسل لنجاسة عين

(١) أخرجه الإمام البخاري في كتاب باب الوضوء إذا شرب الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً حديث رقم (١٧٢) ج١/٥٣ ، وأخرجه الإمام مسلم في كتاب الطهارة - باب - حكم ولوغ الكلب حديث رقم (٢٧٩) ج١/١٥٣ بلفظ طهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يغسله سبع مرات أولاهن بالتراب.

(٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام الكاسائي ج١/٦٢ ، تبين الحقائق شرح كتر الدقائق ج١/٢٧ الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية ج١/٧٤١ الكافي في فقه الإمام أحمد ج١/٩٩ ما نصه : " لا يختلف المذهب في نجاسة الكلب والخنزير وما تولد منهما ، إذا أصابت غير الأرض أن يجب غسلها سبعاً إحداهن بالتراب ، سواء من ولوغه أو غيره.

(٣) رسالة ابن أبي زيد القيرواني ص٢٦ ، تحقيق أحمد مصطفى قاسم الطهطاوي : دار الفضيلة ، مواهب الجليل شرح مختصر خليل ج١/٧٤-٧٥.

الكلب^(١) وهذا ما أراه راجحاً أن الأمر للوجوب ليس للندب ، لنجاسة الكلب ، وكل ما تولد عنه فهو نجس فيجب غسل الإناء من ولوغه سبع مرات أولاًهن بالتراب.

غسل اليدين قبل إدخالهما في الإناء عند الاستيقاظ من النوم

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال " إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه ماء ثم لينثر ومن استجمر فليوتر ، وإذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يديه قبل أن يدخلهما في الإناء ثلاثاً ، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده^(٢)

اشتمل الحديث على أوامر ثلاثة الاستنشاق ، والاستجمار وترا وغسل اليدين عند الاستيقاظ من النوم.

اختلف الفقهاء في حكم الأمر هل هو للوجوب أم للندب؟

تباينت آراء الفقهاء في حكم الأمر في الحديث على النحو التالي:

فيرى فقهاء الحنفية أن المضمضة والاستنشاق واجبان في الغسل فقط.^(٣) أما فقهاء المالكية والشافعية فيرون أن الأمر في الحديث لا يفيد الوجوب وإنما يحمل على الندب^(٤) بينما ذهب فقهاء الحنابلة إلى أن المضمضة والاستنشاق واجبان في الطهارتين^(٥) والاستجمار:

(١) إحكام الأحكام ص ٧٨.

(٢) أخرجه الإمام البخاري في كتاب الوضوء - باب الاستجمار وترا حديث رقم (١٦٢) ج ١/٥٠ وأخرجه الإمام مسلم في كتاب الطهارة - باب - الأيثار في الاستنثار والاستجمار حديث رقم ٢٣٧ ج ١/١٣٥-١٣٦ ورواه الإمام النسائي ، كتاب الطهارة باب الاستجمار وترا ج ١/٧٧/٧٨.

(٣) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام الكاسائي ج ١/٣٠ ، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ج ١/٥٢.

(٤) الشرح الصغير ج ١/٩٧ ، رسالة ابن أبي زيد القيرواني ص ٣١/ المهذب للشيرازي ج ١/٣٧.

(٥) الكافي في فقه الإمام أحمد ج ١/٤١.

هو استعمال الأحجار فى الاستطابة والايثار فيها بالثلاث واجب عند الشافعي ، وظاهر الأمر الوجوب ، وحمل بعض العلماء الاستجمار على استعمال البخور للتطيب ، تجمر واستجمر ، فيكون الأمر للندب على هذا ، والظاهر الأول ، وهو استعمال الأحجار .

غسل اليدين قبل إدخالهما فى الإناء

ذهب بعض الفقهاء إلى وجوب غسل اليدين قبل إدخالهما فى الإناء فى ابتداء الوضوء وذلك عند الاستيقاظ من النوم لظاهر الأمر ، بينما يرى فقهاء المالكية والشافعية أن الأمر محمول على الندب .

وإن كان ظاهره الوجوب ، لأن النبي ﷺ علل بأمر يقتضى الشك ، وهو

قوله ﷺ

" فإنه لا يدري أين باتت يده " والقواعد تقتضى أن الشك لا يقتضى وجوباً فى الحكم ، وإذا كان الأصل المستصحب على خلافه موجوداً والأصل الطهارة فى اليد ، فليستصحب فيه . (١)

وذهب الإمام أحمد إلى وجوب غسل اليدين من نوم الليل دون نوم

النهار للنص عليه وهو قوله ﷺ " أين باتت يده " والمبيت يكون بالليل (٢)

وقبل إن سبب هذا الأمر أنهم كانوا يستنجون بالأحجار فربما وقعت اليد على المحل وهو عرق فتجست فإذا وضعت فى الماء نجسته ، لأن الماء المذكور فى الحديث هو ما يكون فى الأواني التى يتوضأ منها والغالب عليها القلة . (٣)

وجوب اعتزال المسجد لمن أكل ثوماً أو بصلاً غير مطبوخين

(١) إحكام الأحكام ٧٢-٧٣ .

(٢) الكافي فى فقه الإمام أحمد ج١/٤٠-٤١ .

(٣) إحكام الأحكام ٧٣-٧٤ تيسير العلام ج١/٣٩-٤٠ .

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ " قال من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا أو ليعتزل مسجدنا وليقعد في بيته. (١) فهذا الحديث:

صريح في التخلف عن الجماعة في المساجد بسبب أكل هذه الأشياء ، لأنها تؤذي المصلين والملائكة واختلف الفقهاء في حكم تناول الثوم والبصل غير مطبوخين إلى رأيين : الرأي الأول يرى البعض من الفقهاء تحريم تناول الثوم والبصل بناء على وجوب صلاة الجماعة على الأعيان ، ولا تتم إلا بترك تناول الثوم والبصل ، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب فترك أكل الثوم والبصل واجب.

الرأي الثاني: وهو رأى الجمهور فيرون أن تناول الثوم والبصل ، جائز ومن لوازمه ترك صلاة الجماعة في حق أكلها للحديث . (٢)

والراجح أن صلاة الجماعة واجبة على الأعيان لتواتر الأدلة الصحيحة

نذكر منها: ما روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: " والذي نفسي بيده لقد هممت أن أمر بحطب فيحطب ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ثم أمر رجلاً فيؤم الناس ، ثم أخالف على رجال فأحرق عليهم بيوتهم. (٣) وقوله ﷺ في فضل صلاة الجماعة:

(١) أخرجه الإمام البخاري في كتاب الأذان - باب ما جاء في الثوم والبصل وللكرات حديث رقم ٨٥٥ ج١/٢٠٢ وأخرجه الإمام مسلم في كتاب المساجد - باب - نهى من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً ، حديث رقم ٥٦٣ ج١/٢٧١.

(٢) تيسير العلام ج١/٢١٨-٢١٩.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الأذان باب فضل صلاة الجماعة حديث رقم (٦٤٥) ج١/١٥٧.

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: صلاة

الجماعة تفضل عن صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة" (١)

ويكون تناول الثوم والبصل من المباحات التي أباحتها الشريعة الإسلامية

وعذرا مسقطا لوجوب صلاة الجماعة في حق من تناول منهما شيئا غير مطبوخ

، حتى لا تتأذي الملائكة والمصلون من هذه الرائحة الكريهة.

وقاس الإمام ابن دقيق العيد - رحمه الله تعالى - على الثوم والبصل

كل ما يؤدي إلى إيذاء الناس كالبخر والجذام والبرص لأشترأكهما في علة واحدة

وهي إيذاء المصلين والملائكة ، كما قاس على المساجد المجامع التي ليس

بمساجد كمصلى العيد ، ومجمع الولاثم والمأتم لمشاركتها في تأذى الناس بها (٢)

(١) المرجع السابق ج١/١٧٥ ، حديث رقم (٦٤٦) .

(٢) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد ص ٣١٣-٣١٤ .

المبحث الخامس

صيغة النهي وأثرها في الحكم الشرعي

النهي عن البول في الماء الراكد:

عن أبي هريرة رضي الله عنه " أن رسول الله ﷺ قال: لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه" (١) ورواية الإمام مسلم: " لا يغتسل أحدكم في الماء الدائم وهو جنب" (٢) ، فهذا الحديث يعتبر أصلاً في المحافظة على نظافة المياه من التلوث فنهى رسول الله ﷺ عن البول في الماء الدائم الذي لا يجري كالخزانات والصهاريج ، والموارد التي يستقي منها الناس ، لأنها تؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة في المجتمع. (٣)

فالإسلام دين الطهارة والنظافة والقيم والأخلاق الفاضلة ، دعا أتباعه إلى المحافظة على نعمة المياه من التلوث فنهى عن البول في الماء الراكد أو الجاري وعدم إلقاء القاذورات في المياه ، حفظاً على سلامة المجتمع من الأمراض الفتاكة.

واختلف الفقهاء في حكم اختلاط الماء الراكد بالبول هل يتنجس أولاً؟ فيرى فقهاء الحنفية أن البول إذا اختلط بالماء الراكد تنجس ، وإن كان أكثر من قلنتين ، لأن الصيغة صيغة عموم . (٤)

أما فقهاء المالكية:

(١) أخرجه الإمام البخاري في كتاب الوضوء ، باب البول في الماء الدائم حديث رقم (٢٣٩) ج١/٦٦ ، وأخرجه الإمام مسلم بلفظه في كتاب الطهارة باب النهي عن البول في الماء الراكد حديث رقم (٢٨٢) ج١/١٥٤ .

(٢) أخرجه الإمام مسلم في كتاب الطهارة باب النهي عن الاغتسال في الماء الراكد حديث رقم (٢٨٣) ج١/١٥٤ .

(٣) تيسير العلام شرح عمدة الأحكام ج١/١٥ .

(٤) الهداية شرح بداية المبتدئ للمرعيناني ج١/٩٦ ، بدافع الصنائع ج١/٧٥ ، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص١٧٣ ، البحر الرائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ج١/١٢٣-١٢٥ .

فقالوا إن الماء لا ينجس إلا إذا تغيرت أوصافه ، وحملوا النهي على الكراهية فى القليل والكثير ، غير المستثنى بالاتفاق وهو المستبحر، مع حصول الإجماع على تحريم الاغتسال بعد تغير الماء بالبول. (١) ويقول ابن أبى زيد القيروانى: " وما غيرته النجاسة فليس بطاهر ولا مطهر ، وقليل الماء ينجسه قليل النجاسة وإن لم تغيره " (٢) وعند الشافعية فقد ذهبوا إلى تخصيص العموم وحملوا النهي على ما دون القلتين وعدم تنجيس القلتين فما زاد إلا بالتغيير. (٣) واستدلوا على ذلك بما رواه ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ سئل عن الماء وما ينوبه من الدواب والسباع ، فقال: " إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث " (٤) فيحمل هذا الحديث العام فى النهي على ما دون القلتين جمعاً بين الحديثين.

أما الحنابلة فقد فرقوا بين بول الأدمي وما فى معناه من العذرة المائعة، وبين غيره من النجاسات ، فبول الأدمي وما فى معناه ، ينجس به الماء وإن كان أكثر من قلتين ، أما غيره من النجاسات فتعتبر فيه القلتان ورأوا أن الخبث المذكور فى حديث القلتين عام بالنسبة إلى الأنجاس، وحديث " لا يبولن أحكم فى الماء " خاص ببول الأدمي ، فيقدم الخاص على العام بالنسبة إلى النجاسات الواقعة فى الماء الكثير ، ويخرج بول الأدمي ، وما فى معناه من جملة

(١) الخرشى على مختصر خليل ج١/٢٧٧ ، وحاشية الدسوقي ج١/٤٣ ، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ص٧٦.

(٢) رسالة ابن أبى زيد القيروانى ص٢٦-٢٧ ، ط دار الفضيلة.

(٣) الأشباه والنظائر فى قواعد وفروع الشافعية للإمام السيوطي ج٢/٧٤١ ، ط دار السلام.

(٤) أخرجه الإمام أحمد فى المسند ج٢/١٢ ، ٢٣ ، ٢٧ ، والقللة إناء للعرب كالجرة الكبيرة والجمع قلال أو قلال ، المعجم الوجيز ص٥١٣ وقدر الإمام الشافعي القلتين بخمس قرب ، وأصحابه بخمسائة رطل وزن كل قرية مائة رطل ، انظر الأم للإمام الشافعي ج١/١٨.

النجاسات الواقعة في القلتين بخصوصه فينجس الماء دون غيره من النجاسات.
(١)

والحاصل أن الفقهاء أجمعوا على أن الماء الجاري المستبحر إذا وقعت فيه نجاسة فهو على حالته الطبيعية طاهر في نفسه مطهر لغيره ، كما اتفقوا على أن الماء القليل إذا وقعت فيه نجاسة فغيرت أحد أوصافه الثلاثة لونه أو طعمه أو رائحته لا يجوز استعماله.

واختلف الفقهاء ، فيما إذا بال الإنسان في الماء الراكد وكان مقدار قلتين، فيرى فقهاء الحنفية نجاسته وإن كان أكثر من القلتين ، أما فقهاء المالكية فقالوا بطهارة الماء ما لم تتغير أوصافه الثلاثة ، كما أن قليل الماء ينجسه قليل البول ، وعند الشافعية إذا بلغ قلتين فصاعداً فهو طاهر ، أما إذا كان أقل من قلتين فهو نجس . أما فقهاء الحنابلة فعندهم إذا بلغ قلتين ثم أدركته نجاسة فهو طاهر باستثناء بول الآدمي وعذرتة ، فإذا بال الإنسان في الماء وكان قلتين فهو نجس.

فالواجب علينا جميعاً أن نحافظ على نعمة الماء كما خلقه الله عز وجل طاهراً نظيفاً فيحرم على الآدمي أن يبول في الماء سواء أكان جارياً أم راكداً، لما فيه من الأضرار التي تصيب الإنسان من تبعات هذه الأفعال السيئة.

(١) الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل ج١/٢٢-٢٣.

النهي عن زواج المتعة :

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ " نهى عن نكاح المتعة يوم خيبر وعن لحوم الحمر الأهلية" (١)

نكاح المتعة هو: أن يتزوج الرجل المرأة إلى مدة معينة وبعدها ينتهي عقد الزواج ، وكان مباحاً ثم نسخ ، والروايات تدل على أنه أبيض بعد النهي ثم نسخ ، والحديث يدل على أن صيغة النهي تدل على التحريم. (٢)

وهذا محل اتفاق بين المذاهب الفقهية من الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة والشيعة الزيدية على أن النهي جاء على وجه التحريم إلا أن فقهاء الشيعة الإمامية يبيحون زواج المتعة بشروط منها تحديد المدة ، والأجرة ، وهذا مخالف لرأي الفقهاء القائل بتحريم زواج المتعة ، لصحة الحديث الذي ينص على التحريم (٣)

علة تحريم زواج المتعة:

حرم زواج المتعة لأنه لا يهدف إلى المقاصد الشرعية التي من أجلها شرع عقد الزواج ، فالمقصد التشريعي من عقد الزواج هو التماسك والتواد

(١) أخرجه الإمام البخاري في كتاب النكاح - باب نهى رسول الله ﷺ عن نكاح المتعة آخر حديث رقم (٥١١٥) ج٣/٣٤٥ ، وأخرجه الإمام مسلم في كتاب النكاح - باب نكاح المتعة حديث رقم (١٤٠٧) ج٢/٨ وأخرجه الإمام مالك في الموطأ ، كتاب النكاح - باب نكاح المتعة ج٢/٤٣٥ .

(٢) إحكام الأحكام ص ٥٧٦-٥٧٧ ، سبل السلام للصنعاني ج٣/٢٠٥-٢٠٦ ما نصه: " والصواب أن تحريمها وإباحتها وقع مرتين فكانت مباحة قيل خيبر ثم حرمت فيها ثم أبيضت عام الفتح وهو عام أو طاس ثم حرمت تحريماً مؤكداً " الرسالة للإمام الشافعي ص ٣٤٣-٣٤٤ .

(٣) الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل ج٣/٣٩ ، الرسالة للإمام الشافعي ص ٣٤٧ ، موسوعة الفقه الإسلامي المعاصر ج٢/٤٤٤-٤٤٦ ، ط الأولى ٢٠٠٥ ، دار الوفاء .

والتراحم والسكن ورعاية النشئ والمحافظة عليهم وحسن تربيتهم ، أما زواج المتعة فقد خلا من كل هذه المقاصد السامية التي شرع من أجلها عقد الزواج فالهدف منه هو قضاء الشهوات فقط لا غير أشبه بالزنا فلذلك جاء النهي على وجه التحريم.

ويقول الإمام بن دقيق العيد:

وأما لحوم الحمر الأهلية فإن ظاهر النهي للتحريم وهو قول الجمهور . وفى رواية عند المالكية أنه مكروه مغلظ الكراهية ، ولم ينهوه إلى التحريم، والتقييد بالأهلية ، يخرج الحمر الوحشية ، ولا خلاف فى إباحتها. (١)

النهي عن نكاح الشغار:

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ نهى عن نكاح الشغار. (٢) وتفسير الشغار المنهي عنه (أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه ابنته وليس بينهما صداق. (٣)

والشغار لغة:

مصدر شاغر يشاغر شغاراً أو مشاغرة ، ويقال شغر البلد خلا من الناس والشغار بالكسر نكاح فى الجاهلية وهو عبارة أن يقول الرجل لآخر زوجني ابنتك أو أختك على أن أزوجك ابنتي أو أختي على أن صداق كل واحدة منهما بضع الأخرى كأنهما رفعا المهر وأخليا البضع عنه" (٤)

(١) إحكام الأحكام ص ٥٧٦.

(٢) أخرجه الإمام البخاري فى كتاب النكاح - باب الشغار حديث رقم (٥١١٢) ج ٣/٣٤٤، بلفظ نهى عن الشغار والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته ، ليس بينهما صداق.

(٣) أخرجه الإمام مسلم فى كتاب النكاح - باب الشغار حديث رقم (١٤١٥) ج ٢/١٣ وأخرجه الإمام مالك فى الموطأ فى كتاب النكاح باب - ما لا يجوز من النكاح ج ٢/٤٢٠.

(٤) مختار الصحاح للإمام محمد بن أبى بكر عبد القادر الرازي مادة(ش غ ر) ص ١٦٧، ط المنار

واصطلاحًا:

لا يبعد التعريف الفقهي عن التعريف اللغوي فيقول الإمام ابن دقيق العيد معرفًا صورة الشغار الكاملة " أن يقول زوجتك ابنتي على أن تزوجني ابنتك ، ويضع كل منهما صداق الأخرى ، ومهما انعقد لي نكاح ابنتك انعقد لك نكاح ابنتي ، وفي هذه الصورة : وجوه من الفساد ، منها تعليق العقد ، والتشريك في البضع ، واشتراط هدم الصداق^(١)

آراء الفقهاء في حكم الشغار:

يرى فقهاء الحنفية أنه لا محذور فيه إلا عدم إعلام المهر . وصفته أن يقول الرجل للرجل ، أزوجك أختي على أن تزوجني أختك على أن يكون مهر كل واحدة منهما نكاح الأخرى ، فالنكاح بهذه الصورة يجوز ويثبت لكل واحدة منهما مهر المثل^(٢)

ويرى فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة أن نكاح الشغار باطل للنهي عنه وهو يقتضى البطلان.^(٣)

وهذا ما أراه راجحًا من أن النهي للتحريم حيث جاء الحديث صريحًا في النهي عن نكاح الشغار .

علة النهي عن نكاح الشغار:

أن علة النهي تظهر من قوله في الحديث " لا صداق بينهما" كما يقول الإمام ابن دقيق العيد فيه إشعار بأن عدم الصداق له مدخل في النهي^(١)

(١) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد ص ٥٧٦ .

(٢) المبسوط للإمام السرخسي ج٥/١٠٥ تبيين الحقائق ج٢/١٤٥ .

(٣) مواهب الجليل على مختصر خليل ج٣/٥١٣ ، الفواكه الدواني ، وفيه رواية عند المالكية تقول : إنه يفسخ قبل الدخول وجوبا ويثبت بعدها مهر المثل " راجع رسالة ابن أبي زيد القيرواني ص ١٢٥ ، إحكام الأحكام لابن دقيق العيد ص ٥٧٦ .

المبحث السادس

طريقته في إزالة ما يوهم ظاهره التعارض من الأحاديث

عنى الإمام- ابن دقيق العيد بالتوفيق بين الأحاديث التي يبدو ظاهرها التعارض فقد تحدث عن الناسخ والمنسوخ والعام والخاص ونوضح ذلك فيما يلي:

إزالة المتعارض عن طريق الناسخ والمنسوخ:

عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال : كنا نتكلم في الصلاة يكلم الرجل صاحبه وهو إلى جنبه في الصلاة حتى نزل قوله تعالى : (وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ)^(٢) فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام.^(٣)

وفى الحديث دلالة على أن المسلمين كانوا في بدء الدعوة يتكلمون في الصلاة بقدر حاجتهم إلى الكلام ، وكان ذلك على مسمع من النبي ﷺ ولم ينكر عليهم حتى أمرهم المولى عز وجل بالمحافظة على الصلاة وأمرهم بالسكوت ونهاهم عن الكلام ، فأنزل الله عز وجل (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ)^(٤) ويقول الإمام ابن دقيق العيد إن لفظ " القنوت " لفظ مشترك يستعمل في معني الطاعة والإقرار بالعبودية والدعاء وطول القيام والسكوت . والأرجح في هذا كله حملة على ما أشعر به من كلام الراوي فإن المشاهدين

(١) إحكام الأحكام ص ٥٧٦ ، سبل السلام للصنعاني ج ٣/١٩٩ ، الرسالة للإمام الشافعي ص ٣٤٣-٣٤٧ ، ما نصه : " إذا نهى رسول الله ﷺ عن الشيء من هذا النهي محرم ، لا وجه له غير التحريم .
(٢) سورة البقرة آية (٢٣٨) .

(٣) رواه الإمام البخاري في كتاب التفسير باب قوله تعالى (قُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) بلفظ عن زيد بن أرقم قال : كنا نتكلم في الصلاة يعلم أحدنا أخاه حتى نزلت الآية حديث رقم (٤٥٣٤) ج ٣/١٤١ ، وأخرجه الإمام مسلم في كتاب المساجد باب تحريم الكلام في الصلاة ونسخ ما كان من إباحته حديث رقم (١٥٣٩) ج ١/٢٦٢ وأخرجه الإمام النسائي في كتاب السهو باب الكلام في الصلاة ج ٣/١٨ .

(٤) سورة البقرة آية (٢٣٨) .

للوحي والتنزيل ، يعلمون سبب النزول والقرائن المحققة به ، ما يرشدهم إلى تعيين المحتملات وبيان المجملات وقيل إن قول الصحابي في الآية نزلت في كذا ينزل منزلة المسند. (١)

وفى الحديث دلالة أيضا على نسخ الكلام أثناء الصلاة إلا من أجل إصلاحها فقط ، وقد اجمع الفقهاء على أن من تكلم فى صلاته عامدا متعمدا ولا يريد إصلاح شئ من أمرها أن صلاته فاسدة. (٢)

وعبارة "أمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام، تقتضى أن كل ما يسمى كلاما فهو منهي عنه، وما لا يسمى كلاما فدلالة الحديث قاصرة فى المنهي عنه.

العموم والخصوص :

أزال الإمام ابن دقيق العيد بين الأحاديث التى يبدو ظاهرها التعارض عن طريق العموم والخصوص بأن يأتي الحديث عاما من وجه وخصا من وجه آخر.

ومن أمثله ما روي عن أبي قتادة بن ربعي الأنصاري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين (٣) فهذا الحديث عام يشير إلى أن للمساجد حرمة وتقديرا فعلى من دخلها ألا يجلس حتى يصلى ركعتين ، وذهب الجمهور إلى عدم الوجوب لهما ، بينما ذهب البعض من العلماء إلى أنهما واجبان تمسكا بالنهي عن الجلوس قبل

(١) أحكام للإمام لابن دقيق العيد ص ٣٠١ ، تيسير العلام ج ١/٢٠٦ .

(٢) الإجماع لابن المنذر النيسابوري ، ص ٢٥ ط ١٩٩٩ .

(٣) أخرجه الإمام البخاري فى كتاب التهجد باب ما جاء فى التطوع مثنى .. مثنى . حديث رقم (١١٦٣) ج ١/٢٧٣ ، وأخرجه الإمام مسلم بلفظ إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس حديث رقم (٧١٤) ج ١/٣٤٧ ، وأخرجه الإمام النسائي فى كتاب المساجد - باب الأمر بالصلاة قبل الجلوس فى المسجد ج ٢/٥٣ ، وأخرجه الإمام مالك فى الموطأ فى كتاب قصر الصلاة فى السفر باب انتظار الصلاة والمشي إليها ج ١/١٥٣ .

الركوع .^(١) وخص من هذا العموم حديث ابن عباس قال : شهد عندي رجال مرضيون وأرضاهم عندي عمر أن النبي ﷺ نهى عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب .^(٢)

ومن العلماء من جمع العمل بالحديثين معا وقال يعمل بهما جميعا فى الصورة التى يتفقان فيها ، كما إذا دخل المسجد فى غير وقت النهي ، فإنه لا يجلس حتى يصلى ركعتين ، ويتوقف فى الصورة التى يقع فيها التعارض ، إلا إذا وجد ما يؤيد عموم أحدهما فإننا نعمل به ، وهنا وجدنا أن النهي عن الصلاة بعد الصبح أضعف من الأمر بالصلاة إذا دخل المسجد .

وجه ذلك أن النهي عن الصلاة بعد صلاة الصبح قد ورد تخصيصه فى عدة مواضع منها : إعادة الجماعة لمن صلى منفردا الصبح ثم رأى جماعة يصلون فصلى معهم ، ومنها ركعتا الطواف فإنها تجوز فى وقت النهي ، ومنها سنة الوضوء ، فتمزق بذلك عموم النهي عن الصلاة بعد الفجر^(٣) فالراجع فى هذه المسألة أن كل صلاة لها سبب يجوز أن تؤدى فى وقت النهي ، لأن عموم الأمر فى الصلاة التى لها سبب أقوى .

ويقول الإمام الشافعي فى الرسالة : " إنما نهى عن المواقيت التى نهى عنها عن الصلاة التى لا تلزم بوجه من الوجوه ، فأما ما لزم فلم ينه عنه بل

(١) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد ص ٢٩٨ .

(٢) أخرجه الإمام البخاري فى كتاب مواقيت الصلاة باب الصلاة بعد الفجر حتى ترتفع الشمس حديث (٥٨١) ج ١/١٤٣ وأخرجه الإمام مسلم فى كتاب صلاة المسافرين - باب الأوقات التى نهى عن الصلاة فيها حديث رقم (٨٥٢) بلفظ عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس ج ١/٢٩٨ .

(٣) شرح نظم الورقات للشيخ محمد بن صالح العثيمين ص ١٣٥ ، تيسير العلام لابن بسام ص ٢٠٥ إحكام الإحكام لابن دقيق العيد ص ٢٩٩-٣٠٠ .

أباحه ﷺ وصى المسلمون على جنازتهم عامة بعد العصر والصبح لأنها لازمة^(١)

المبحث السابع الحكم بين حكمين

عن عائشة رضي الله عنها قالت: "اختصم سعد بن أبي وقاص وعبد ابن زمعة في غلام، فقال سعد يا رسول الله هذا ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إليّ أنه ابنه انظر إليّ شبيهه، وقال عبد بن زمعة هذا أخي يا رسول الله ولد على فراش أبي من وليدته، فنظر رسول الله ﷺ إلى شبيهه فرأى شبيها بينا بعتبة. فقال: هو لك يا عبد بن زمعة. الولد للفراش، وللعاهر الحجر واحتجبي منه يا سودة، فلم يرسودة قط^(٢)

ومعنى الحكم بين حكمين بأن يكون الفرع يأخذ مشابهة من أصول متعددة فيعطي أحكامًا مختلفة ولا يمحض لأحد الأصول:

فيقول الإمام ابن دقيق العيد: "إن الفراش مقتض لإلحاقه بزمعة، والشبه البين مقتض لإلحاقه بعتبة فأعطي النسب بمقتضى الفراش وألحق بزمعة وروعي أمر الشبه فأمر سودة بالاحتجاب منه فأعطي الفرع حكما بين حكمين،

(١) الرسالة للإمام الشافعي ٣٢٦-٣٢٧.

(٢) أخرجه الإمام البخاري في كتاب المحاربين من أهل الكفر والردة -باب- للعاهر الحجر بلفظ: اختصم سعد وابن زمعة فقال النبي ﷺ هو لك يا عبد بن زمعة الولد للفراش واحتجبي منه يا سودة وجاء برواية أخرى عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ الولد للفراش وللعاهر الحجر حديث رقم (٦٨١٧) (٦٨١٨) ج٤/٢٥١. وأخرجه الإمام مسلم كتاب الرضاع -باب الولد للفراش وتوفي الشبهات حديث رقم (١٤٥٧) ج٢/٤٥ وأخرجه الإمام النسائي في كتاب الطلاق -باب الحاق الولد بالفراش إذا لم ينهه صاحب الفراش ج٦/١٨٠.

فلم يحض أمر الفراش فثبتت المحرمية بينه وبين سودة ولا روعى أمر الشبه مطلقاً فليتحق بعتبة^(١)

وبني الفقهاء على هذا الحديث قاعدة فقهية: "الولد للفراش وللعاهر الحجر" ومفهوم هذه القاعدة ثبوت النسب لصاحب الفراش وهو الزوج وإن طرأ عليه وطء محرم أما لفظ "وللعاهر الحجر" فمعناه أن له الخيبة مما ادعاه وطلبه فليس كل عاهر يستحق الرجم المحصن فلا يجرى لفظ العاهر على العموم.^(٢)

ويشترط في ثبوت النسب أربعة شروط:

- الأول: أن يكون حمل الزوجة من زوجها ممكناً ، بأن يكون قادراً على الجماع متمكناً.
- الثاني: أن تأتي بالولد لسنة أشهر على الأقل من تاريخ العقد عليها.
- الثالث: أن تأتي بالولد في مدة أقل من سنتين.
- الرابع: ألا ينفى الزوج هذا النسب ، فإن نفاه انتفى نسبه منه.^(٣)

(١) إحكام الأحكام للإمام ابن دقيق العيد ص ٦٠٧.

(٢) القواعد الفقهية للأستاذ الدكتور محمد بكر إسماعيل ص ٣٤٤ ، تيسير العلام ج ٢/٢٢٠.

(٣) القواعد الفقهية ص ٣٤٥.

المبحث الثامن

قاعدة ترك الاستفصال في قضايا الأحوال مع قيام الاحتمال
يجري مجرى العموم في المقال

عن عائشة رضی الله عنها أن فاطمة بنت أبي حبيش سألت النبي ﷺ فقالت إني استحاض فلا أطهر : أفادع الصلاة ؟ قال: لا إن ذلك عرق ولكن دعى الصلاة قدر الأيام التي كنت تحيضين فيها اغتسلي وصى. (١)

وبني علماء الأصول من هذا الحديث قاعدة أصولية وهي: " أن ترك الاستفصال في قضايا الأحوال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة عموم المقال: فلما سألت فاطمة بنت حبيش رسول الله ﷺ عن حكمها في الاستحاضة فلم يستفصلها ﷺ عن كونها مميزة أو غير مميزة فكان دليلاً على هذا الحكم عام في المميزة وغيرها. (٢)

ومن أمثلة ذلك أيضاً: أن غيلان أسلم ومعه عشر زوجات فقال له النبي ﷺ اختر منهم أربعاً وفارق سائرهن" (٣) ولم يسأله ﷺ هل تزوجهن في عقد واحد أم في عقود متتالية ، فدل ذلك على أن جوابه سببه العموم فكأنه قال: سواء تزوجهن بعقد أو عقود مختلفة فأنت بالخيار.

(١) أخرجه الإمام البخاري في كتاب الحيض -باب - إذا حاضت المرأة في شهر ثلاث حيض وما يصدق النساء في الحيض والحمل فيما يمكن من الحيض حديث رقم (٣٢٥) ج١/٨٥ ، وأخرجه الإمام مسلم في كتاب الحيض باب المستحاضة وغسلها وصلاتها حديث رقم (٣٣٣) ج١/١٧٤ وأخرجه الإمام مالك في الموطأ باب - المستحاضة ج١/٨٠.

(٢) إحكام الأحكام ص١٦٢.

(٣) أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في المسند ج٢/١٤.

ويقول الإمام أبو حنيفة إن كان قد تزوجهن بعقد واحد يختار منهن أربعاً ، وإن كان قد تزوجهن في عقود متواليات ، يمسك الأربع اللاتي تزوج بهن أولاً ويفارق وجوبا اللاتي تأخرت عقود زواجهن. (١)

أحكام المستحاضة:

شأن المستحاضة شأن الطاهرة من وجوب الصلاة والصوم وكل الطاعات من اعتكاف وقراءة القرآن ومس المصحف وحمله وسجود التلاوة وهذا أمر مجمع عليه. (٢)

وقال الإمام ابن دقيق العيد وقوله

: "فاغسلي عنك الدم" مشكل في ظاهره ، لأنه لم يذكر الغسل ، ولا بد فيه بعد انقضاء الحيض من الغسل والجواب الصحيح : إن هذه الراوية - وإن لم يذكر فيها الغسل فقد ورد في أخرى صحيحة ، قال فيها **وَاغْتَسَلِي** " (٣)

(١) الواضح في أصول الفقه صد ١٩٨-١٩٩.

(٢) الموطأ للإمام مالك ج ١/٨٠-٨١.

(٣) إحكام الأحكام صد ١٦٣.

المبحث التاسع
القيافة

عن عائشة رضی الله عنها قالت :

" إن رسول الله ﷺ دخل عليّ مسرورا تبرق أسارير وجهه فقال: ألم ترى أن مجزراً نظراً أنفاً إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال : " إن بعض هذه الأقدام لمن بعض (١) وفي لفظ كان مجزر قائفاً" (٢)

كان زيد بن حارثة أبيض اللون ، وابنه أسامة أسود وكان الكفار يطعنون في نسبه للتباين بين لونه ولون أبيه ، فمر عليهما : " مجزر المدلجي القائف وهما قد غطيا رأسهما في قطيفة وبدت أرجلهما : فقال إن بعض هذه الأقدام لمن بعض ، لما رأى بينهما من الشبه ، فسر رسول الله ﷺ بذلك سرورا كبيرا حتى دخل على عائشة وأسارير وجهه تبرق فرحا مستبشرا للاطمئنان إلى صحة نسبة أسامة إلى أبيه ، ولدحض كلام الذين يطلقون ألسنتهم في أعراض الناس بغير علم. (٣)

ويقول الإمام ابن دقيق العيد :

" استدل به فقهاء الحجاز ومن تبعهم على أصل من أصولهم وهو العمل بالقيافة حيث يشتهه إلحاق الولد بأحد الواطنين في طهر واحد ، ولا في كل

(١) أخرجه الإمام البخاري في كتاب الفرائض - باب - القائف حديث رقم (٦٧٧٠) ج٤/١/٣٤١ وأخرجه مسلم في كتاب الرضاع باب العمل بإلحاق القائف الولد حديث رقم (١٤٥٩) ج٢/٤٥ ، وأخرجه الإمام الترمذي في كتاب الولاء باب - ما جاء في القافة حديث رقم (٢١٢٩) وأخرجه الإمام النسائي في الطلاق باب القافة ج٦/١٨٤-١٨٥ .

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الرضاع باب العمل بإلحاق القائف حديث رقم (٢٤٥٩) ج٢/٤٦ .

(٣) تيسير العلام ج٢/٢٢٢ .

الصور بل فى بعضها ، وهذا قول المالكية والشافعية والحنابلة ، استدلالا بسرور النبي ﷺ لهذه القصة ، ولا يسر ﷺ إلا بحق .

وخالف فقهاء الأحناف الجمهور واعتذروا عن العمل بالحديث ، لأن أسامة كان لاحقا بفراس زيد من غير منازع فيه ، والراجح هو الأخذ برأى الجمهور لصحة موضع الحديث ، وسرور النبي ﷺ بهذا ، إضافة إلى أن وسائل إثبات النسب فى هذا العصر باتت واضحة عن طريق الحمض النووي " ويكفي قائف واحد بشرط أن يكون عدلا متحريرا فى الإصابة. (1)

(1) إحكام الأحكام للإمام ابن دقيق العيد ص(٦٠٩-٦١٠) ، تيسير العلام ج٢/٢٢٢ .

المصادر والمراجع

- (١) أحكام القرآن للإمام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص. تحقيق محمد الصادق قمحاوي - دار المصنف.
- (٢) أحكام القرآن للإمام أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي تحقيق الأستاذ الدكتور محمد بكر إسماعيل ط دار المنار ٢٠٠٢م
- (٣) أحكام القرآن للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ط دار الكتب العلمية.
- (٤) أصول الفقه للشيخ محمد الخضري ط دار الحديث.
- (٥) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد الأمين بن محمد الشنقيطي . مكتبة ابن تيمية.
- (٦) أنوار التنزيل وأسرار التأويل للإمام أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي ط الأولى ١٩٩٩ - دار الكتب العلمية.
- (٧) الإتقان في علوم القرآن للحافظ جلال عبد الرحمن السيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني.
- (٨) الإجماع للإمام ابن المنذر النيسابوري ط ١٩٩٩م.
- (٩) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف لأبي الحسن بن سليمان المرداوي ط الأولى ١٩٥٧م دار إحياء التراث العربي.
- (١٠) البحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم الحنفي ط دار الكتاب الإسلامي.
- (١١) الدر المنثور في التفسير بالمأثور للإمام جلال الدين السيوطي تحقيق دار الفكر.

١٢) الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي تحقيق الشيخ أحمد شاکر،
المكتبة العلمية بيروت - لبنان.

١٣) السامي في تاريخ التشريع الإسلامي للأستاذ الدكتور رشاد حسن
خليل ط ١٩٩٧م

١٤) العزيز شرح الوجيز للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد ابن عبد
الكريم الرافعي ط دار الكتب العلمية.

١٥) الكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامه المقدسي ط دار إحياء الكتب
العربية.

١٦) الكشف للإمام محمود بن عمر الزمخشري . تحقيق مصطفى حسن
أحمد ط دار الريان للتراث - القاهرة.

١٧) اللمع في أصول الفقه للإمام أبي اسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي
تحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي ط ١٩٨٦م عالم الكتب.

١٨) المختصر النافع في فقه الإمامية لأبي القاسم نجم الدين جعفر بن
الحسن الحلبي ط دار الأضواء.

١٩) المصباح المنير للعلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ
مكتبة لبنان - ناشرون.

٢٠) المعجم الوجيز - مجمع اللغة العربية ط ١٩٩٧م

٢١) المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسن بن محمد المعروف
بالراغب الأصفهاني ط دار الخلود للتراث.

٢٢) المهذب في فقه الإمام الشافعي لأبي إسحاق بن علي الشيرازي ط
دار المعرفة.

٢٣) الوجيز فى أصول الفقه للأستاذ الدكتور عبد الكريم زيدان ط ١٩٩٣
- دار النشر والتوزيع الإسلامية.

٢٤) بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد تحقيق عبد الحكيم بن
محمد المكتبة التوفيقية.

٢٥) تفسير آيات الأحكام للشيخ محمد على السائس ط دار البيان
الحديثة ٢٠٠١م.

٢٦) تفسير الفخر الرازي الشهير الكبير ومفاتيح الغيب للإمام الرازي ط
دار الفكر.

٢٧) جامع البيان عن تأويل آى القرآن للإمام محمد بن جرير الطبري ط
دار المعرفة.

٢٨) حاشية الدسوقي لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي ط دار الكتب
العلمية بيروت لبنان.

٢٩) حكمة التشريع وفلسفته للشيخ أحمد الحرجاوي.

٣٠) زاد المسير فى علم التفسير للإمام جمال الدين عبد الرحمن بن على
بن محمد الجوزي ط ١٩٨٤ - المكتب الإسلامي.

٣١) سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام للإمام محمد بن
إسماعيل الصنعاني تحقيق محمد عصام الدين أمين مكتبة الإيمان
المنصورة.

٣٢) سنن أبى داود سليمان بن الأشعث السجستاني ط دار الكتب العلمية

٣٣) سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي ط ١٩٨٧ دار
الحديث القاهرة.

(٣٤) شرائع الإسلام فى مسائل الحلال والحرام للإمام أبى القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن الحلبي . ط مؤسسة الرسالة.

(٣٥) صحيح الإمام البخاري طبعة محققة على نسخة فتح الباري التي حقق أصولها وأجازها الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، المكتبة التوفيقية.

(٣٦) صحيح الإمام مسلم تحقيق محمد عبادي عبد الحليم ط ٢٠٠٤ مكتبة الصفا.

(٣٧) فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير للإمام محمد بن على الشوكاني ط دار الفكر العربي.

(٣٨) فتح القدير لإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام ط دار الفكر.

(٣٩) فلسفة العبادات فى الإسلام لأستاذنا المرحوم مصطفى زيد ط ١٩٧٥ مكتبة دار العلوم.

(٤٠) قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية لمحمد بن أحمد ابن جزى ط ١٩٨٥ عالم الفكر.

(٤١) كفاية الأخيار فى حل غاية الاختصار للإمام أبى بكر بن محمد الحسيني الدمشقي ط الثانية دار المعرفة بيروت.

(٤٢) لباب التأويل فى معاني التنزيل لعلى بن محمد بن إبراهيم الشهير بالمازن ط ١٩٧٩ دار الفكر العربى .

(٤٣) مدارك التنزيل وحقائق التأويل للإمام عبد الله بن أحمد بن محمود النسقى ط ١٩٩٥ دار الكتب العلمية .

- ٤٤) معالم التنزيل للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ط
الثانية ١٩٨٧، دار المعرفة بيروت .
- ٤٥) مناهل العرفان في علوم القرآن للشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني ط
دار إحياء الكتب العربية .
- ٤٦) مواهب الجليل شرح مختصر خليل للحطاب - مكتبة النجاح -
طرابلس - ليبيا .

فهرس الموضوعات
الموضوع

رقم الصفحة

٢ المقدمة
٣ الباب الأول: تاريخ التشريع الإسلامي
٨-٤ الفصل الأول : تعريف الشريعة لغة واصطلاحاً
٢٣-٩ الفصل الثاني : أسس التشريع الإسلامي
٧٤-٢٤ الفصل الثالث : التدرج التشريعي
٧٦-٧٥ الفصل الرابع : نشأة التشريع في عصر النبوة والرسالة

٨١-٧٧ الفصل الخامس : الاجتهاد فى عصر النبوة والرسالة
٩٢-٨٢ الفصل السادس : دراسة نماذج من فتاوى الرسول ﷺ
٩٧-٩٣ الفصل السابع : التشريع فى عصر الصحابة
١٢٠-٩٨ الفصل الثامن : التشريع فى عصر التابعين
١٢١ الباب الثانى : أصول التشريع الإسلامى
١٤٣-١٢٢ الفصل الأول : القرآن الكريم
١٤٧-١٤٤ الفصل الثانى : أحكام القرآن ودلالته
١٤٩-١٤٨ الفصل الثالث : السنة
١٥٦-١٥٠ الفصل الرابع : منزلة السنة من التشريع الإسلامى
١٦٢-١٥٧ الفصل الخامس : أنواع السنة من حيث ماهيتها
١٦٥-١٦٣ الفصل السادس : حكم المرسل
١٧٢-١٦٦ الفصل السابع : الإجماع
٢٠٦-١٧٣ الفصل الثامن : المنهج الأصولى عند الإمام ابن دقيق العيد
٢١١-٢٠٧ المصادر والمراجع
٢١٢ فهرس الموضوعات